النور المشرق

في

أحكام المنطق

تأليف

العلامة الشيخ إبراهيم الشيخ ناصر المبارك

النور المشرق

في

أحكام المنطق

تأليف

العلامة الشيخ ابراهيم الشيخ ناصر المبارك

مكتبة
مؤمن قريش

بسم الله الرحمن الرحيم

هوية الكتاب

اسم الكتاب.....النور المشرق في احكام المنطق
المولف .....الشيخ ابراهيم المبـــارك
الناشر .....ابناء المؤلف
الطبعة .....الاولى ـ ١٤١٧هـ
المطبعة ..... دانش

حقوق الطبع محفوظة للناشر

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

اما بعد حمد اللَّه وثنائه والصلاة والسلام على رسله وانبيائه ومخلصي عباده واوليائه .

فقد سالني من لا يسعني مخالفته ان افرغ له معاجز المنطق في قالب العاديَّات المعروفة، واجلي رموز طلسماته في القضايا البينة المألوفة، لتسهل حزونته لكل طالب، وتذل صعوبته لكل راغب، فاجبته مستمداً من اللَّه وعليه متوكلاً، ورتبته على مقدمة وثلاثة ابواب وخاتمة .

المقدمة

وفيها موردان

المورد الاول : العلم هو الصورة الحاصلة عند العقل المنتقشة في لوح الذهن، والجهل البسيط ضد ذلك(١) حيث لا صورة ولا انتقاش.

وينقسم الي تصور وتصديق، لان هذا العلم المتصور ان لم تكن معه نسبة حُكمية ثبوتية او سلبية تفيد في الاخبار وتمامية الكلام، او كانت ولم يكن معها جزم او ترجيح لوقوعها او لا وقوعها، فهذا كله تصور سواء كان ادراكاً لامر واحد كتصور زيد او عمرو، او لإمور متعددة بدون نسبة بينها كتصور بكر وخالد ، او مع نسبة غير تامة تقييدية كالحيوان الناطق، او اضافية كغلام زيد، او تامة انشائية كتصور اضرب، فهذه كلها تصورات لعدم النسبة بينها مطلقا او عدم النسبة التامة او لعدم النسبة الحكمية او لعدم الجزم بها.

أما القضايا الخبرية التامة التى لا أذعان فيها كقضايا التخييل (٢)، وهي تصور الوقوع أو اللاوقوع من غير ترديد فيهما ولاتجويز لهما

---

(١) بين العلم والجهل مقابلة الملكة وعدمها لا العلم هو انتقاش الصورة في لوح الذهن والجهل عدمة في ما هو قابل لذلك ، فان التقابل بين الوجود والعدم ليس من تقابل الضدين لانهما الامران الوجوديان اللذان لا يجتمعان.

(٢) التخيل هو ان يكون للصورة الحاصلة تاثيرا من قبض او بسط كما في المثال العسل مهوع والخمر ياقوتة سيالة ، فالاول مثال للاول والثاني مثال للثاني .

كتصور أن العسل مهوع ، والوهم وهو تجويز أحدهما مع ترجيح المرجوح كما في طلب ما لا طمع فيه ، والشك وهو تصور الوقوع أو اللاوقوع مع عدم ترجيح احدهما ، فهذه كلها تصورات لانها مدركة بأدراك غير أذعاني.

واما ماكان أذعانياً للنسبة الثبوتية كزيد قائم، او السلبية كزيد ليس بقائم، فهو التصديق كاليقينيات والظنيات والجهليات المركبة، فانه متى جزمت النفس بأحدهما فاما أن يكون هو الواقع والثابت في نفس الأمر فهو الحق اليقين والعلم الخاص وهو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع ،وان جزمت به النفس لكنه غير مطابق للواقع فهو الجهل المركب، فالجهل المركب هو اللاعتقاد الجازم الغير المطابق للواقع، وأن لم يحصل الجزم لكنها رجحت الطرف الراجح فهو الظن(١)، فهذه كلها تصديقات.

وكل من التصور والتصديق أما ضروري بديهي أو كسبي نظري، فالضروري ماحصل الادراك به من غير تجشم طلب وكسب بخلاف النظري لاحتياجه الي الكسب والاستدلال عليه بالنظر.

والنظر هو ملاحظآ المعلومات لتحصيل المجهولات كالتصديق بأن العالم حادث، فانك تقول العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وهي قضية مجهولة.

ومثال التصور البديهي كتصور الشمس والنار والتصديق البديهي كالتصديق بأن الشمس مشرقة والنار محرقة، ومثال التصور النظري كتصور حقيقة العالم، ومثال التصديق النظري كالتصديق بأن العالم

(١) اللازم ان يكون الظن من التصورات لانه ترجيح الطرف الراجح مع عدم الاذعان ، الا انهمن الحقوه بالتصديقات لعلمهم به عند فقد العلم الجازم .(منه ره)

حادث أو قديم .

ولما كان الأهم بالطلب هو تحصيل النظريات لأن طلب البديهي يكون عبثاً لأنه تحصيل للحاصل، وكثيراً ما يقع الخطأ في النظر بما يخالطه من شوائب النفس من الوهم والجهل المركب والأغاليط كما نجد القائلين بقدم العالم واستغنائه عن الصانع، فقد قضت الضرورة الى الاحتياج لقانون يعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر وهو المنطق ، فعلم من هذا تعريفه وفائدته وموضوعه .

تعريفه :

بانه الة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر

وفائدته :

تلك العصمة لتصحيح الاعتقادات .

وموضوعه :

المعلوم التصوري من حيث انه يوصل الى المجهول التصوري فيسمى قولاً شارحاً ومعرفاً لانه مبين ومفسر .

والمعلوم التصديقي من حيث انه يوصل الى مجهول تصديقي فيسمى حجة لانه يكون سبباً للغلبة والالزام .

واما انه من أي علم هو فهو جزء من العلم المطلق والة بها يتوصل الى سائر العلوم النظرية والعملية ، وهو لايتوقف على الة أخرى، لأن بعضه تنبيه وتذكير، وبعضه أفادة منتظمة يؤمن فيها من الغلط فلا يحتاج الى منطق أخر قبله كالحساب والهندسة، ونسبته الى الرويّة كنسبة النحو الى الكلام، والعروض الى الشعر، الا أنه قد يستغنى عنهما بالفصاحة وسلامة الذوق، ولايستغنى عن المنطق في

طلب الكمال الا ان يكون الانسان مؤيداً بتأييد سماوي ووحي الهي.

قال شارح منطق حكمة الاشراق: (يعبر عن المنطق انه عين خرارة من شرب من مائها سرت في جوارحه منة مبتدعة، طويت له بها المهامه ولم يتكأده جبل قاف ولم تزبنه الزبانية فدهدهته الى الهاوية، ويخف على الماء حمله ولا يغرق في البحر المحيط، وهو في جوار عين الحيوان الراكدة من اغترفها لم يمت، ومنه يعلم ان من قال: انا قانع بما اعلم ومالي حاجة الى المنطق وان كان يعلم جميع العلوم العمومية من اللغة والنحو والمنطق والشعر والترسل والطب والحساب فهو كحارس يقول أنا قانع بما أعلم ومالي حاجة الى السرير والسلطنة والتاج) انتهى كلامه.

المورد الثاني :

كل علم من العلوم المدونة لا بد فيه من ثلاثة امور :

الاول : الموضوع

وهو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن خصائصه والاثار المطلوبة منه بان ترجع جميع ابحاث ذلك العلم الى تلك الاثار والخصائص، وذلك الشيء هو الموضوع وتلك الاثار والخصائص هي الاعراض الذاتية .

الثاني : المسائل:

وهي القضايا التي تطلب في هذا العلم ويقع فيها البحث كقولنا في هذا الفن (السالبة الكلية تنعكس كنفسها سالبة كلية، والموجبة الكلية والجزئية تنعكسان موجبة جزئية)، وكقولنا (الشكل الاول بديهي الانتاج ، والقياس البرهاني مؤلف من اليقينيات) وغير ذلك مما يبحث في الفن عنه، وهي تكون نظرية في الغالب، وقد تكون بديهية

محتاجة الى تنبيه لئلا يخلو طلبها عن الفائدة كما مر .

وموضوعات تلك المسائل أما أن يكون هو نفس موضوع العلم كقولهم في العلم الطبيعي: (كل جسم طبيعي فله شكل طبيعي)، فان الجسم الطبيعي موضوع للعلم الطبيعي، وقد وقع في هذه المسالة موضوعاً لها، وكقولنا في هذا الفن: (التصور والتصديق بديهيان ونظريان) .

أو يكون نوعاً من موضوع العلم ، كقول المهندس: (كل خط ممكن تنصيفه) ، فالخط نوع من المقدار الذي هو موضوع علم الهندسة .

أو عرضي ذاتي له كقولهم: (كل متحرك فله ميل) فان المتحرك الواقع موضوعاً لهذه المسالة هو عرضي ذاتي لموضوع العلم وهو الجسم الطبيعي، والتقدير كل جسم متحرك .

أو يكون مركباً من الموضوع والعرض كقول المهندس: (كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع مايحيط به الطرفان) ، فموضوع المسالة هو موضوع العلم مع العرض الذاتي الذي هو وسط في النسبة، فمجموع المقدار والوسط صار موضوعاً لهذه المسالة وهذا شكله :

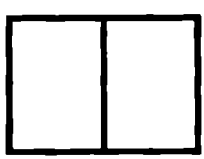

أو يكون مركباً من نوعه مع العرضي الذاتي له كقولهم: (كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه قائمتان أو مساويتان لهما) فالخط موضوع المسالة مع العرض الذاتي للمقدار، فأن الخط نوع من موضوع علم الهندسة وهو المقدار المتنوع الى الخط والسطح والجسم التعليمي .

فموضوع المسالة هو النوع مع العرض الذاتي الذي هو القيام على

خط اخر، ومعنى المثال انه اذا قام خط مستقيم على خط مثله حدثت من جنبيه زاويتان، فان كانتامتساويتين سميتا قائمتين كل واحدة منهما قائمة، وان لم تكونا متساويتين فالصغرى تسمى حادة والكبرى منفرجة هكذا:

وقد دل البرهان الهندسي على ان الحادة والمنفرجة مساوية للقائمتين (١).

ومحمولات المسائل امورخارجة عن موضوعاتها محمولة عليها، سواء كانت اعراضاً ذاتية او غريبة كقول الفقهاء: (كل مسكر حرام)، وقول النحاة: (كل فاعل مرفوع)، وقول الطبيعين (كل فلك متحرك على الاستدارة)، فهذه كما ترى اعراض غريبة، فان الحرمة والرفع والحركة امور عارضة بسبب اجنبي.

والعرض الذاتي كما في قولهم: (كل فلك متحرك مستدير دائماً)، فالبساطة للفلك امر ذاتي.

الثالث: المبادئ:

وهي مايبنى عليه المسائل مما يفيد تصورات اطرافها أوالتصديقات بالقضايا الماخوذة في دلائلها، فالاول: هي المبادئ التصورية، والثاني: هي المبادئ التصديقية، ومعنى بناء المسائل عليها هو توقف معرفة تلك المسائل على تلك المبادئ، فالموقوف عليه العلم امرآن:

(١) اي مجموع الزاويتين الحادة والمنفرجة الحادثتين من قيام خط عمودي مستقيم على خط افقي مستقيم تساويان قائمتين وهو ١٨٠ درجة.

احدهما المبادئ التصورية :

وهي حدود الموضوعات، أي حدود ما صدق عليه موضوع الفن، كقولنا في العلم الطبيعي: (الجسم الطبيعي هو الجوهر القابل للابعاد الثلاثة)، فالجسم الطبيعي موضوع كلي للعلم الطبيعي .

او حدود نوع من انواع موضوع الفن كقولنا: (الجسم البسيط هو الذي لم يتالف من اجسام مختلفة الصور)، فالجسم البسيط نوع من انواع الجسم الطبيعي .

وحدود اجزائها كقولنا في العلم الطبيعي: (الهيولى هي الجوهر الذي من شانه القبول فقط)، (١) فالهيولى فرد من افراده وجزئياته .

وحدود اعراضها الذاتية كقولنا: (الحركة كمالٌ اوليٌ لما هو بالقوة)، وقولنا : (الزمان مقدار الحركة)، فالحركة والزمان عرضي ذاتي للجسم الطبيعي .

وثانيهما المبادئ التصديقية :

وهي التي تتالف منها قياسات العلم، وهي على نوعين :

الاول: مقدمات بينة يجب تسليمها وتسمى القضايا المتعارفة، وهي اما عامة تستعمل في جميع العلوم كقولنا: (الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون)، او خاصة ببعضها كقولنا: (الاشياء المناسبة لشيء واحد مساوية)، فانها مخصوصة بالرياضيات .

واذا اوردت المقدمات البينة بنفسها في مفتتح العلوم يجب تخصيصها بالعلم المفتتح بها، اما بحسب الموضوع والمحمول معاً، او الموضوع فقط كما يقال في مفتتح علم الهندسة: (المقادير المساوية لمقدار

(١) الهيولى لفظ يوناني بمعنى الاصل ، وفي الاصطلاح هي جوهر الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال، وجمعه هيولات .

واحد متساوية)، ومن هنا تبين لك وجه ايرادهم ذلك في فواتح مقالات الهندسة والعلوم المتعارفة.

والنوع الثاني من المقدمات التصديقية غير بينة بل هي ماخوذة على وجه التسليم مبينة في علم أخر وهو العلم الاعلى اي العلم الالهي كما هو الاكثر، او الاسفل اي العلم الطبيعي بشرط ان لاتكون موقوفة على ما هو بُيِّنٌ بها في العلم الاعلى لئلا يدور ذلك، كامتناع تركب الجسم من الجواهر المفردة فانه مبدأ في العلم الالهي لاثبات الهيولى وتبين في الاسفل بما لايتوقف على الامتناع، فالامتناع مسالة في الطبيعي ومبدأ اثبات الهيولى في الالهي.

ومجمل القول أن تلك المقدمات ان سلمها المتعلم من المعلم بحسن ظنه أو مسامحة سميت أصولاً موضوعة لوضعها موضع القبول والاذعان، كقولنا: (لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم)، وان سلمها المتعلم منه وأخذها بنوع أنكار سميت مصادرات، لارادة المراد في الصدر والانكار في الابتداء، كقولنا لنا أن نُعَلم على كل شيئ نقدره دائرة، فيجوز أن تكون مقدمة واحدة أصلاً موضوعاً لشخص ومصادرة لآخر.

وربما سمي بالمبادئ كل ما يبدأ به قبل المقصود مطلقاً، سواء كان داخلا في العلم فيكون من المبادئ المصطلحة، كما ذكرناه من تصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التي تتالف منها قياسات العلم، او يكون خارجاً عنه يتوقف عليه الشروع ولو على ووجه الخبرة وكمال البصيرة وفرط الرغبة، وتسمى مقدمات كمعرفة الحد والغاية وبيان الموضوع والالفاظ التي تعين على الافادة والاستفادة للاستمداد والتمكن من الشروع.

والفرق بينهما ان المبادئ بالمعني الاول قد تكون داخلة وقد تكون خارجة، والمقدمات خارجة عن العلم على كل حال فهي اخص من المبادئ مطلقاً.

الباب الاول

في التصورات ومبادئها وهي اجزاء القضية ، وفيه فصول :

الفصل الاول

في الالفاظ

اللفظ لابد له من الوضع ، وهو وضع اللفظ بازاء المعنى ، والواضع لكل لغة أهلها .

فاذا عين اللفظ لمعنى ففقد وضع له، فان أتحد معناه فان كان شخصاً واحداً فهو العلم كزيد، فأن سمي لمناسبة فمنقول كفضل وأحمد، وأن لم يكن لمناسبة فمرتجل، مفردا كاادد أو مركباً مزجياً كبعلبك، وان تكترث أفراده مع اتحاد المعنى فان تساوت فيه بان يصدق هذا اللفظ على كل فرد من هذه الافراد من غير تفاوت بينها فمتواطىء كالانسان فانه يصدق على كل فرد منه بنسبة واحدة، فأن تفاوتت بأن يكون صدقه على هذا دون صدقه على هذا، اما بأولية أو أولوية كالوجود والقدم فانهما لله تعالي أقدم وأولى ، أو يكون باشدية وضعف كالحرارة والبرودة فانهما في النار والثلج أشد من الشمس والماء، أو يكون بالكثرة والقلة كالكواكب فأنها في الثوابت أكثر من السيارات فيسمي مشككاً .

واما اذا لم يتحد المعنى بل كان متعدداً فان وضع اللفظ لكل معنى بوضع مستقل من غير مناسبة كالعين للباصرة وللثقة وللذهب وللجاسوس وللذوات، فيسمي مشتركا لفظياً سواء استعمل في الجميع

كما مثلنا، أو هجر معنى دون اخر كجعفر للنهر الصغير وللرجل وقد هجر الأول، فأن كان لهذه المعاني معنى يجمعها فهو مشترك معنوي كالطهارة والحدث، وان وضع لواحد ثم استعمل في الثاني لمناسبة ثم اشتهر في الثاني اشتهاراً يتبادر منه هذا المعنى من غير نصب قرينة تدل عليه وتصرفه عن معناه الاصلي فمنقول ينسب الى الناقل والمصطلح، كالدابة فأنها في اللغة ما دب وفي العرف العام للفرس والبغل والحمار فهذه حقيقة عرفية، وكالصلاة فأنها في اللغة لمطلق الدعاء وفي العرف الخاص الشرعي لهيئة معروفة فهي حقيقة شرعية، وكالفاعل والمفعول في عرف النحاة وعلى هذا فقس.

واما اذا لم يتبادر للثاني الابالقرينة فما وضع له اللفظ فحقيقة وما استعمل فيه بالقرينة فمجاز لغويين.

وتتبين الحقيقة من المجاز بأحد أمور :

وهي اما التصريح باسمه كما يقال الضيغم هو الاسد أو بحده كالاسد حيوان مفترس، أو بخاصته ورسمه كالاسد هو المتحير برؤية النار .

ومنها التبادر: وعدم صحة السلب والاول هو فهم المعنى من اللفظ أو سبقه الى الذهن لابواسطة قرينة، والثاني هو أن لايصح سلبه بحسب نفس الامر من غير تسامح فلا يقال زيد ليس بأنسان الابتنزيل تسامحي.

ومنها الاطراد: وهو أن يكون المعنى الذي صح الاستعمال باعتباره من غير تأويل كلما تحقق صح الاستعمال فيه كضارب وآكل، فكل معنى صح لان يقال عليه في هذا الموضع صح أن يقال عليه في غيره، وخلاف هذه الامور مجاز.

ولابد في المجاز من علاقة يصح بها استعمال اللفظ في غير ماوضع له.

منها علاقة المشابهة(١)، اما بالاشتراك في الشكل كتسمية الفرس للصورة المنقوشة أو المجسم على هيئته، أو في صفة ظاهرة كالاسد للرجل الشجاع، أو تشبيهه بما كان عليه سابقاً كتسمية العصير عنباً ونحو ﴿وآتوا اليتامي أموالهم﴾ (٢) أوبالعكس وهو تسميته بما يؤول اليه نحو ﴿إني أراني أعصر خمراً﴾ (٣) اي عنباً.

ومنها علاقة الكلية والجزئية فيسمى الجزء باسم الكل كتسمية الأنامل أصابع، وبالعكس وهو أن تسمي الكل باسم الجزء كما تسمى الانسان رقبة والربيئة عيناً.

ويشترط في هذا ان يكون الجزء من مقومات الكل كما في العين للربيئة فانه من حيث انه ربيئة لا من حيث انه له عين مطلقاً (٤).

ومنها كونه اعم منه كالمرسن(٥) للانف او اخص كالانف للمرسن(٦) اذا اريد به من حيث الخصوصية.

ومنها كون المراد مسبباً عنه كالغيث للنبات نحو : رعينا الغيث(٧)،

---

(١) العلاقة اذا كانت علاقة المشابهة فالمجاز يسمى استعارة وان كانت العلاقة غير المشابهة فهو مجاز مرسل.

(٢) النساء ٢

(٣) يوسف ٣٦ .

(٤) لان عمل التجسس لا يقوم الا بالعين كما ان الرقبة قومة للانسان .

(٥) المرسن: موضع الرسن من الدابة.

(٦) المرسن كمجلس ومقعد للانف .

(٧) كقول الشاعر :

اذا نزل الحياء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا

والحياء والغيث بمعنى المطر.

او كونه سبباً له كالنبات للغيث نحو (امطرت السماء نباتاً).

ومنها كونه مشروطاً به كتسمية الصلاة ايماناً ﴿ وما كان اللّٰه ليضيع ايمانكم ﴾ (١).

ومنها تسمية الشيء باسم محله نحو : ﴿ فليدع ناديه ﴾ (٢) اي أهل ناديه ، ﴿ واسأل القرية ﴾ (٣)، او باسم حالِّه نحو : ﴿ ففي رحمة اللّٰه هم فيها خالدون ﴾ (٤) اي الجنة محل الرحمة.

ومنها كونه مظروفاً له نحو: جرى الميزاب ، وجرى النهر اي مائه، او عكسه ككونه ظرفاً له نحو :

فلثمت فاها آخذاً بقرونها (٥).

ومنها : كونهما في محل واحد كالحياة للعلم .

ومنها : المجاورة في الخارج في محل كاطلاق الملك على الوزير ، او في الخيال كاطلاق احد الضدين على الاخر لانهما كالمتلازمين في التصور نحو: ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ (٦) فاطلق السيئة والاعتداء على العدل ، او المجاورة في الذكر فتسمى علاقة المشاكلة فيعبر عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في جنبه كاطلاق الطبخ على الخياطة نحو :

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه

قلت اطبخوا لي جبة وقميصا

---

(١) البقرة ١٤٣ .

(٢) العلق ١٧

(٣) يوسف ٨٢ .

(٤) آل عمران ١٠٧

(٥) أي براسها لان الرأس موضع القرون

(٦) الشورى ٤٠

ومنها :علاقة الجهة نحو:

اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا

ومنها علاقة الالة نحو: ﴿واجعل لي لسان صدق في الاخرين﴾(١).

ثم ان المجاز بعلاقة المشابهة يسمى استعارة وبغيرها يسمى مجازاً مرسلاً .

ثم إنْ عُلم ان المراد من اللفظ ان كان هو الحقيقي او المجازي تعين ذلك، وان اريد المجاز مع احتمال ارادة الحقيقي فهو الكناية نحو :زيد كثير الرماد، اي جواد لانه كثير الطبخ ، وزيد جبان الكلب، اي جواد لان كلبه شبعان او معتاد على كثرة الداخلين من الغربآء .

واللفظ الموضوع ان اريد الواضع حين وضعه دلالة جزء منه على جزء معناه فمركب والا مفرد، فالمركب لا يكون مركباً الا باربعة امور :

الاول : ان يكون للفظه جزء .

الثاني : ان يكون لمعناه جزء.

الثالث : ان يدل جزء لفظه على جزء معناه .

الرابع : ان تكون هذه الدلالة مراده من المتكلم وان لم يفهمها المخاطب .

فمتى انتفى احد هذه الشروط فهو مفرد لان المركب لا يوجد الا بوجود جميع اجزائه بخلاف البسيط، فالمركب واحد والمفرد اربعة اقسام :

الاول : ما لا جزء للفظه كهمزة الاستفهام .

---

(١) الشعراء ٨٤

الثاني : ما لا جزء لمعناه كلفظ اللّٰه .

الثالث: ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه كزيد وان كان لفظه مركباً كعبد اللّٰه

الرابع : ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لاكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق اذا سميت به احداً علماً، فانه ولفظ زيد واحد، او كعبد اللّٰه كما مر .

والمركب اما تام خبري وهو قضية تحتمل الصدق والكذب، اي من شانها كذلك، او انشائية لا تحتملهما كالامر والنهي والتمني والترجي.

واما ناقص لا يصح السكوت عليه، تقييدي بان يكون الجزء الثاني قيداً للاول باضافة كغلام زيد، او توصيف كرجل فاضل، او تعلق كراكب على الفرس، او ناقص غير تقييدي نحو: في الدار، وخمسة عشر.

ثم ان المفرد اما ان يستقل بالدلالة على معناه او لايستقل فان لم يستقل فهو الحرف، وعند المنطقيين يسمى اداة، وان استقل فان دل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة بان تكون هذه الدلالة في مادة موضوعة متصرف فيها كنصر ووعد بخلاف غسق وظلل فيسمى فعلا، وفي عرف المنطقيين كلمة، واما اذا استقل ولم يدل على زمان فهو اسم .

الفصل الثاني

في دلالة اللفظ على معناه

الدلالة هي كون الشيئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشيئ أخر، فالاول الدال والثاني المدلول، فالدال ان كان هو اللفظ فالدلالة لفظية والا فغير لفظية، وكل من اللفظية وغيرها ان كان بسبب وضع الواضع بمعنى تعيين هذا الدال لهذا المدلول فوضعية والا فان كان بسبب اقتضاء الطبع عند حدوث المدلول فطبعية، وان كان بسبب غير الطبع فعقلية، فأقسام الدلالة ستة:

الأول: الدلالة الوضعية اللفظية كدلالة لفظ زيد وعمرو على ذاتهيما.

الثاني: الوضعية غير اللفظية كدلالة الدوال الاربع على مدلولاتها، وهي العُقَد والنُصُب والخطوط والاشارات.

الثالث: الدلالة الطبعية اللفظية كدلالة أح على وجع الصدر.

الرابع: الطبعية غير اللفظية كدلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجل.

الخامس: الدلالة العقلية اللفظية كدلالة سماع اللفظ من بعيد على وجود اللافظ.

السادس: الدلالة العقلية الغير اللفظية كدلالة وجود كل أثر على مؤثره والملزوم على لازمه، كالمصنوع على الصانع والنار على الدخان.

والمقصود من هذه الدلالات هنا هي الدلالة اللفظية الوضعية، لانها هي المضبوطة المحصورة وعليها مدار المحاورات والافادة والاستفادة.

وهذه الدلالة تنقسم الى ثلاثة أقسام، لأن اللفظ بحسب وضع

الواضع أن دل على تمام ماوضع له سمى مطابقة كدلالة الحيوان الناطق على الأنسان، وأن دل على جزء ماوضع له سمي تضمناً كدلالة الأنسان على الحيوان، وأن دل على أمر خارج سمى التزاماً كدلالة لفظ النار على الحريق.

ومعنى المطابقة والتضمن ظاهر، وأما اللزوم فمعناه هو أن الامر الخارج بحيث يستحيل تصور المعنى الموضوع له اللفظ بدون ذلك الخارج كما مثلناه من الحريق للنار.

ولابد في دلالة الآلتزام من اللزوم المذكور اما لزوماً عقلياً كدلالة لفظ العمى على البصر، فأن العقل يدل على ذلك التلازم لأنه فقد البصر لامحالة، أوعرفياً كدلالة لفظ حاتم على الجود، لأن ذلك متعارف مألوف عند العموم يسرع الى الذهن.

ثم أن المطابقة قد توجد بدون التضمن والألتزام لجواز أن يكون اللفظ وضع لمعنى بسيط لأجزء له ولا لازم. والتضمن قد يوجد بدون الألتزام، لجواز أن يكون اللفظ قد وضع لمعنى مركب لا لازم له، والالتزام قد يوجد بدون التضمن لجواز أن يكون اللفظ له معنى بسيط ليس له جزء لكنه له لازم، اما التضمن والالتزام فلابد لهما من المطابقة وأن كانت مقدرة لامتناع أن يكون اللفظ موضوعاً للجزء من المسمى أو خارجه بدونها، نعم قد يشتهر اللفظ في الجزء أو الخارج فيكون المسمى مهجوراً لكنه مقدر الوجود.

الفصل الثالث

في مفاهيم الألفاظ

المستفاد من اللفظ باعتبار أن اللفظ دال عليه يسمى مدلولاً، وباعتبار أنه قصد المتكلم منه ذلك يسمى معنى، وباعتبار أن المخاطب فهم منه ذلك يسمى مفهوماً.

والمفهوم ان لم يمكن عند العقل تجويز صدقه على كثيرين فجزئي كزيد الحاضر عندك المشار اليه بالتعيين، وان أمكن فهو كلي سواء كانت له أفراد غير متناهية أي كثيرة لاتنقطع ولاتنحصر كمعلومات الباري (تعالى) وتأثيراته، أو متناهية أي كثيرة لكنها منقطعة محصورة كالكواكب السيارة مثلا، أو كان له فرد واحد فقط مع امكان الغير كالشمس، أو مع امتناع الغير كمفهوم واجب الوجود، أو أمكنت أفراده ولم توجد كالعنقاء، أو امتنعت كشريك الباري (تعالى)، وبهذا الاعتبار يسمى الكلي والجزئي بالمنطقيين .

الفصل الرابع
في النسب الاربع

النسب الأربع هي التباين الكلي والتساوي الكلي والعموم والخصوص مطلقاً والعموم والخصوص من وجه.

وهذه الأربع انما تجري في الكليين خاصة، لأن الجزئيين اما أن يكونا من نوع واحد كهذه البقرة وهذه البقرة، أو يكونا من جنس واحد وقد اعتبرا بحال ذلك الجنس كهذه البقرة وهذه الفرس، أو على صفة واحدة وقد اعتبرا بحال تلك الصفة كهذا عمرو وبكر الضاحكان، فيتصادقان فهما متساويان، وأن اختلفا في الجنس أو الصفة المعتبرة فهما متباينان كالنسبة بين زيد وثوبه وبين زيد وعمرو الضاحك.

واما الكليان فأما أن يتفارقا كلياً من الجانبين فمتباينان كالأنسان والحجر، فأنه لايصدق شيئ من الأنسان على شيئ من الحجر وبالعكس.

واما أن يتساويا كلياً من الجانبين بحيث يصدق كل منهما على مايصدق عليه الأخر كالأنسان والناطق.

واما أن يصدق أحدهما على الاخر كلياً ولايصدق عليه الاخر كلياً فهو العموم والخصوص مطلقاً كالانسان والحيوان، فأن الأنسان يصدق على الحيوان كلياً فهو أخص مطلقاً، والحيوان لايصدق على الانسان كلياً فهو أعم مطلقاً، فتقول كل أنسان حيوان ولاتقول كل حيوان انسان.

واما أن يصدق كل منهما على بعض مايصدق عليه الاخر

ولايصدقان كلياً فهو العموم والخصوص من وجه كالحيون والأبيض.

فمرجع التباين الى قضيتين سالبتين كليتين نحو لا شيئ من الانسان بحجر، ومرجع التساوي الى موجبتين كليتين نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان، ومرجع العموم والخصوص مطلقاً الى موجبة كلية موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة جزئية موضوعها الأعم ومحمولها الأخص، نحو كل انسان حيوان أو بعض الحيوان ليس بانسان، ومرجع العموم والخصوص من وجه الى موجبة جزئية وسالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان أبيض وبعضه ليس بابيض وبعض الأبيض ليس بحيوان.

ونقيض المتساويين متساويان، فكلما صدق عليه أحد النقيضين صدق عليه نقيض الأخر، فكل شيئ صدق عليه لا انسان صدق عليه لاناطق، اذ لوصدق أحدهما بدون الاخر لصدق مع عين الاخر، ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين الاخر بدون عين الأول لامتناع اجتماع النقيضين، وهذا يرفع التساوي بين العينين، فلو صدق على الحجر لاانسان ولم يصدق عليه لاناطق، لزم أن يصدق عليه ناطق فيصدق ناطق بدون انسان وهذا محال.

ونقيض الأعم والأخص مطلقاً مثله، أعم وأخص مطلقاً لكن بعكس العينين، فنقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم، فكلما صدق لاحيوان صدق لاأنسان، لكن قد يصدق لاانسان ولم يصدق لاحيوان، فحينئذ فكلما صدق عليه نقيض الأعم أي لاحيوان صدق عليه نقيض الاخص اي لا انسان، وليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الأعم.

أما الأول: فلأنه لو صدق نقيض الأعم، على شيء بدون نقيض

الأخص لصدق مع عين الأخص، فيصدق عين الأخص بدون عين الأعم ـ هذا خلف ـ، فلو صدق على الحجر لاحيوان لم يصدق عليه لا أنسان لزم أن يصدق عليه أنسان ويمتنع عليه صدق حيوان لأن المفروض أنه صدق عليه لاحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين، فيصدق انسان بدون حيوان وهو محال .

واما الثاني: فلأنه بعدما ثبت أن كل نقيض الأعم أي لاحيوان نقيض الاخص أي لاأنسان، لو كان مع ذلك أن كل نقيض الاخص نقيض الأعم لكان النقيضان متساويين، ولو كانا متساويين لكان نقيضاهما وهما العينان متساويين كذلك، لأن نقيضي المتساويين متساويان، وليس كذلك بل العينان أعم وأخص مطلقاً ـ وهذا خلف .

ونقيض الأعم والأخص من وجه تباين جزئي وهو صدق كل واحد من الكليين بدون الاخر في الجملة، فان صدقا معاً على شيئ واحد مع ذلك كان بينهما عموم من وجه كالعينين، وان لم يتصادقا على شيئ فهو التباين الكلي، فيكون التباين الجزئي أعم من أن يكون عموماً وخصوصاً من وجه، او في ضمن التباين الكلي، فالاعم والاخص من وجه قد يكون نقيضهما كذلك كالحيوان والابيض فنقيضهما لا حيوان ولا ابيض، فيصدقان معًا على الظلمة ويصدق احدهما بدون الاخر على الشمس والزنجي، وقد يكون بينهما التباين الكليي كحيوان ولا انسان ونقيضهما لا حيوان وانسان تباين كلي، فلا شيء من لاحيوان انسان ولا شيء من انسان لاحيوان.

ونقيض المتباينين كذلك، فانه لما صدق كل من العنيين مع نقيض الاخر صدق كل من النقيضين مع عين الاخر، فيصدق كل من النقيضين بدون الاخر في الجملة وهو التباين الجزئي، فالعينان مثلا

الانسان والحجر ونقيضهما لا انسان ولا حجر، فيصدق الانسان مع لا حجر ويصدق الحجر مع لا انسان، فيتصادق لا حجر ولا انسان في البقر، ويصدق لا انسان في الحجر ويصدق لا حجر في الانسان، فهو العموم من وجه.

وقد يكون نقيضهما التباين الكلي كما في الليل والنهار والموجود والمعدوم، فنقيضهما لا ليل ولا نهار ولا موجود ولا معدوم وهو تباين كلي.

الفصل الخامس

في الكليات الخمس وتسمى ايساغوجي

الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر اما في الذهن او في الخارج منحصرة في خمسة اشياء.

ودليل الحصر هو ان الكلي اذا نسب الى افراده فاما ان يكون داخلاً فيها او خارجاً عنها، فان كان داخلاً فيها فاما ان يكون عين حقيقتها وهو النوع، او يكون جزء حقيقتها، فان كان ذلك الجزء تمام المشترك بين الشيء منها وبين البعض الاخر فهو الجنس والا فهو الفصل.

واما اذا كان خارجاً عنها فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة فهوالخاصة، او لا يختص فهو العرض العام.

والثلاثة الاولى ذاتيات لدخولها في الذات لكونها اما عينها او جزؤها، والاخيران عرضيان لكونهما خارجين عن الذات.

فالاول الجنس :

وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو.

والثاني النوع :

وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو.

ومعنى التعريفان ان السؤال بما هو سؤال عن تمام الحقيقة، فان كان المسئول عنه امراً واحداً فلا محالة يكون السؤال عن تمام الماهية المختصة بذلك الامر لا غير، فيكون الجواب عن ذلك السؤال بالنوع ان كان شخصياً، كما لو سُئل عن زيد ما هو فتقول انسان.

وان كان حقيقة كلية يكون الجواب بالحد التام كما لو سئل عن الانسان ما هو فالجواب حيوان ناطق.

واما اذا كان المسئول عنه اموراً متعددة ، كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الامور، فان كانت تلك الامور متفقة الحقيقة فالجواب بالنوع ايضاً، كما لو سئل عن زيد وعمرو وبكر ما هو فيقال انسان، وان كانت مختلفة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة فيقع الجنس في الجواب، كما لو سئل عن الانسان والبقر ما هو فيقال حيوان.

واذا وقع الجنس جواباً عن الماهية وعما يشاركها في ذلك الجنس من الماهيات فالجنس القريب كما مثلنا بالانسان والبقر، فان الحيوان يصلح جواباً عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الحيوانية من البقر والغنم وغير ذلك، وان لم يقع جواباً عن الماهية وعن كل ما يشاركها في ذلك الجنس فالجنس بعيد كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال بالانسان والحجر، ولايقع جواباً عن السؤال بالانسان والفرس.

والنوع منه حقيقي وقد مر تعريفه، ومنه اضافي وهو الماهية التي يكون فوقها جنس يجاب به في السؤال عنها وعن غيرها، هو عبارة عن جنس سافل.

والنسبة بين الحقيقي والاضافي عموم وخصوص من وجه فيتصادقان في الانسان فانه حقيقي واضافي، اما انه حقيقي فلانه يقال على الكثرة المتفقة الحقيقة كما مر تعريفة، واما انه اضافي فلانه يجاب عنه وعن غيره بالحيوان.

و يصدق الاضافي بدون الحقيقي على الحيوان لانه يجاب عنه وعن غيره كالشجر بالجنس الذي فوقه وهو الجسم النامي، ولا يقال على كثرة متفقة، ومثله كل جنس فوقه جنس.

ويصدق الحقيقي بدون الاضافي على النقطة وذلك لان النقطة

طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم والجسم ينقسم في ابعاده الثلاثة الطول والعرض والعمق، والسطح ينقسم في بعدي الطول والعرض، والخط ينقسم في الطول فقط، والنقطة لا تنقسم في شيء منها، وذلك لانا اذا قسمنا الجسم من جهة العمق حتى تنتهي القسمة فيه الى حد لا يمكن معه القسمة حصل السطح، واذا قسمنا السطح من جهة العرض حتى تنتهي القسمة فيه الى حد لا يمكن معه القسمة حصل الخط، واذا قسمنا الخط من جهة الطول حتى تنتهي القسمة فيه الى حد لا يمكن معه القسمة حصلت النقطة، فالنقطة طرف الخط حالة فيه حلولاً طريانياً غير سرياني كنسبةالخط الى السطح والسطح الى الجسم، فهي عرض لا تقبل القسمة اصلا في شيء من الجهات الثلاث، فاذا لم تكن قابلة للقسمة اصلا لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس، لان ما لا جزء له لا جنس له.

ثم ان الجنس قد يكون فوقه جنس والنوع قد يكون تحته نوع، فكل عام جنس للخاص وكل خاص نوع للعام، فاذا ترقينا من خاص الى عام كان الترقي من جنس الى جنسه، وهكذا حتى تنتهي سلسلة الاجناس الى جنس لاجنس فوقه كالجوهر، فأعلى الاجناس يسمى جنس الاجناس، فالحيوان فوقه الجسم النامي وهو فوقه الجسم المطلق وهو فوقه الجوهر.

واذا تنزلنا من عام الى خاص كان التنزل من نوع الى نوعه، وهكذا حتى تنتهي سلسلة الانواع الى نوع لانواع تحته كالانسان، فادناها يسمى نوع الانواع، فالانسان نوع للحيوان والحيوان نوع للجسم النامي والجسم النامي نوع للحيوان والحيوان نوع للجسم النامي والجسم النامي نوع للجسم المطلق وهو نوع للجوهر، فالانسان نوع الانواع لانه لا نوع

تحته، والجوهر جنس الاجناس لانه لا جنس فوقه.

ثم ان ما بين الجنس العالي وهو الجوهر وبين النوع السافل وهو الأنسان متوسطات هي أجناس وأنواع أضافية، فهو بالنسبة الى مافوقه نوع والى ماتحته جنس، فالمتوسطات حينئذ اما جنس متوسط فقط كالنوع العالي وهو الجسم، لأنه وقع بين الجنسين أي فوقه جنس وهو الجوهر وتحته جنس وهو الجسم النامي، أو نوع متوسط فقط كالجنس السافل وهو الحيوان، فانه وقع بين النوعين هما الانسان والنامي، أحدهما نوع حقيقي والثاني نوع اضافي، أو جنس متوسط ونوع متوسط كالجسم النامي، فانه باعتبار أنه وقع بين الجنسين الجسم والجوهر جنس متوسط، وباعتبار أنه وقع بين النوعين الأنسان والحيوان نوع متوسط ففوقه جنسان وتحته نوعان.

وهذا الترتيب لايجري في الجنس والنوع المفردين لانه لايتاتى الا اذا كان هناك جنس وجنس جنس وجنس جنس جنس، ونوع ونوع نوع ونوع نوع نوع، وليس كذلك المفردان، وقد مثلوا للجنس المفرد بالعقل على تقدير أن لايكون الجوهر جنساً له، وهو ليس أعم من جنس اذ ليس تحته الا العقول العشرة وهي أنواع الأنواع، ولا أخص من جنس اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض أنه ليس جنساً فهو جنس مفرد.

واما النوع المفرد فقد مثلوا له بالعقل ايضا على تقدير أن يكون الجوهر جنساً له، فالعقل تحته العقول العشرة وهي متفقة الحقيقة مع العقل، فلم يكن أعم من نوع آخر اذ ليس تحته أنواع بل أشخاص، ولا أخص من نوع اذ ليس فوقه نوع بل جنس وهو الجوهر فهو نوع مفرد.

الثالث من الكليات : الفصل

وهو المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته أي اذا كان السؤال عن شيء علم جنسه وجهل فصله فاشتبه بما يشاركه في جنسه، كما لو قلت هذا الحيوان أي شيء هو فيقال ناطق، والتقدير هذا الحيوان أي حيوان هو، فتكون كلمة شيء كناية عن الجنس المعلوم ليخرج الجواب بالجنس والحد التام، فانه لو سئل بها عن الجنس المجهول وقيل الانسان أي شيء هو، أيْ أيُ جنس لقيل حيوان أو حيوان ناطق، فلا يكون تعريف الفصل مانعاً.

ثم أنه لايكون السؤال بها الا عن ذاتي من ذاتيات المسئول عنه، فلا يصح الجواب بالخارج من خاصة او عرض عام.

ثم ان الجواب ان كان قد ميز المسئول عنه عن المشاركات في الجنس القريب فهو فصل قريب كالناطق للأنسان، فانه يميزه عما يشاركه في الجنس القريب وهو الحيوان، او كالحساس للحيوان فانه يميزه عن المشاركات في جنسه القريب وهو الجسم النامي، وكالنامي للشجر فانه يميزه في جنسه القريب وهو الجسم.

وأن ميزه في الجنس البعيد فهو فصل بعيد كالحساس للانسان فانه انما يميزه عن مشاركاته في جنس جنسه وهو الجسم النامي، وكالنامي للحيوان فانه انما يميزه عن مشاركاته في جنس جنسه وهو الجسم المطلق، والفصل اذا نسب الى النوع الذي يميزه عن سائر انواع جنسه كالناطق للانسان فهو مُقَوِّم، لأنه جزء للماهية، لأنها مركبة من هذا الفصل ومن الجنس.

واذا نسب الى الجنس الذي يميز عنه فهو مقسم لأنه يقسم ذلك الجنس بحسب انضمامه اليه وجوداً و عدماً، فاذا قلنا الانسان حيوان

ناطق فناطق قَوَّم الانسان، لانه لايكون انساناً على انه حيوان حتى ينضم اليه ناطق فيتقوم به الانسان ويتميز به عن ساير أنواع الحيوان، وكذلك فانه قد قسم الحيوان فان الحيوان لو كان غير ناطق لكان قسماً آخر غير قسم ناطق، فثبت أن الفصل مقوم للنوع ومقسم للجنس.

وقس على هذا الفصل سائر الفصول في نسبتها الى النوع أو الى الجنس.

وكل فصل مقوم للنوع العالي مقوم للسافل الذي هو تحته كالحساس مثلا، فانه مقوم للعالي الذي هو الحيوان ومقوم للسافل الذي هو الانسان، فان الحساس مثلاً لما كان جزءاً للحيوان والحيوان جزء للأنسان، كان الحساس جزءاً للأنسان، لان جزء الجزء جزء، فيتميز السافل الذي هو الانسان ويتقوم بالحساس عن كل ما يتميز، ويتقوم العالي وهو الحيوان من المجردات والجمادات والنباتات.

ولا تنعكس هذه القضية عكساً كلياً فانه ليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالي، فان الناطق مقوم للسافل الذي هو الانسان وليس مقوماً للعالي الذي هو الحيوان، لكن قد يثبت العكس الجزئي وهو ان بعض المقوم للسافل مقوم للعالي، فان الحساس مثلاً لما كان مقوماً للعالي وكل مقوم للعالي مقوم للسافل، فيصدق ان الحساس مقوم للعالي من حيث انه مقوم للسافل، فالحساس قوم الانسان والحيوان.

واما المقسم فهو بعكس المقوم، فكل فصل مقسم للسافل مقسم للعالي، فان الناطق اذا قسم الحيوان الى ناطق وغير ناطق فقد قسم الجسم النامي الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق، وقسم الجسم المطلق ايضا الى جسم نامي، حيوان ناطق وغير ناطق، وهكذا، وذلك لان الحيوان مثلاً قسم من الجسم النامي وقسم القسم قسم، فيصدق ان

الجسم النامي منه ناطق وغير ناطق.

ولا ينعكس عكساً كلياً، فليس كل مقسم للعالي مقسم للسافل، فان الحساس مقسم للعالي الذي هو النامي، وليس مقسماً للسافل الذي هو الحيوان، فان الحيوان ليس بعضه حساساً وبعضه ليس بحساس بل كله حساس.

لكن قد تثبت الجزئية وهي ان بعض المقسم للعالي مقسم للسافل، وذلك انه لما كان الحساس مثلا مقسماً للسافل الذي هو الجسم النامي كان مقسما للعالي الذي هو الجسم المطلق، فيصدق ان المقسم للعالي من حيث انه مقسم للعالي مقسم للسافل .

الرابع والخامس من الكليات: الخاصة والعرض العام

وكل منهما خارج عن ذاتيات الاشياء، فان كان مقولاً على ما تحت حقيقة واحدة فقط كالضاحك فهو الخاصة، وان كان مقولاً عليها وعلى غيرها كالماشي فهو عرض عام.

وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم، وان لم يمتنع فعرض مفارق، اما دائم كحركة الفلك فانه عرض له لا يمتنع انفكاكها عن ذاته، او زائل بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل، او ببطؤ كالشباب، واللازم على ثلاثة اقسام:

احدها: لازم الماهية وهو اللازم لنفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج او في الذهن، وذلك بان يكون هذا الشيء كلما تحقق في الذهن او في الخارج كان هذا اللازم ثابتاً له، كالزوجية للاربعة فانه متى تحققت ماهيتها في احد الوجودين كانت الزوجية لا تنفك عنها .

الثاني: لازم الوجود الخارجي كالاحراق للنار والسواد للحبشي

فانه لازم لوجوده في الخارج، لان ماهية الانسان من حيث انه انسان لو كان السواد لازماً لها لكان كل انسان اسود وليس كذلك، وكذلك احراق النار والا لكان تصورها وتعقلها في الذهن محرقاً له.

الثالث : لازم الوجود الذهني ككون حقيقة الانسان كلية فان الانسان اذا حصل في المقام عرضت له الكلية وصدق على كثيرين، والا ففي الخارج فهو جزئي حقيقي لكونه معروضاً لتشخصات معينة له ومانعة له عن فرض صدقه على كثيرين، وهذا القسم يسمى معقولاً ثانياً، وهو ما لا يعقل الا معروضاً لمعقول آخر بان يكون للوجود الذهني دخل لتحقق عروضه، فانا نتعقل الانسان اولاً ثم نتعقل كليته فلا نعقلها الا عارضة للانسان.

ثم ان اللازم ينقسم الى بين وغير بين، فالبين اما بين بالمعنى الاخص وهو الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر من تصور العمى، والاحراق من تصور النار، او بين بالمعنى الاعم وهو البين الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم وتصور النسبة بينهما الجزم باللزوم، كزوجية الاربعة فان العقل بعد تصور الاربعة والزوجية ونسبة الزوجية اليها يحكم جزماً بان الزوجية لازمة لها، وغير البين بالمعنى الاخص هو الذي يلزم من تصوره وتصور الملزوم الجزم باللزوم من غير حاجة الى تصور النسبة كالكتابة بالقوة للانسان، فان من تصور الانسان والكتابة يحصل له الجزم بكونه كاتباً، وغير البين بالمعنى الاعم هو اللازم الذي لا يلزم من تصوره وتصور الملزوم وتصور النسبة بينهما الجزم باللزوم، بل يكون الجزم باللزوم محتاجاً الى وسط كالحدوث للعالم، فانه لا يكفي في الجزم بحدوثه من تصور اللازم وهو الحدوث وتصور الملزوم وهو العالم وتصور نسبة الحدوث، كيف

فلو كانت تلك التصورات كافية في الجزم بالحدوث لما اختلفت العقلاء في حدوثه ولما جزم الفلاسفة بنقيضة الذي هوالقدم، بل لا بد في الجزم من وسط كالتغير في قولنا: (العالم متغير وكل متغير حادث) يحصل من هاتين المقدمتين بعد اسقاط الحد الاوسط الجزم بان العالم حادث، وهذا الجزم انما حصل من ملازمة الحدوث للتغير وملازمة التغير للعالم، فيكون لازماً للازم، ولازم اللازم لازم .

الفصل السادس

في بيان الكلي

قد بينا سابقاً ان المعنى من حيث انه يفهم من اللفظ يسمى مفهوماً، فاذا عرفت ذلك فاعلم انا اذا قلنا الانسان كلي مثلاً فهنا مفهومات ثلاثة :

الاول : الانسان مثلاً من حيث انه انسان اي طبيعة من الطبايع موجودة في الخارج .

الثاني : انه كلي بمعنى انه لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين .

الثالث : المجموع من الانسان والكلي، اي انه انسان عرضت له الكلية.

فالاول : يسمى كلياً طبيعياً لكونه طبيعه موجودة في الخارج، والثاني : يسمي كلياً منطقياً حيث ان المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى وهو صدقه على كثيرين، والثالث : يسمى كلياً عقلياً من حيث انه لا وجود له الا في العقل .

وتجري هذه الاعتبارات الثلاثة في جميع الكليات فنمثلها في الكليات الخمس تمريناً وتوضيحاً، فنقول :

مفهوم الجنس وهو المقول على كثيرين مختلفة الحقيقة في جواب ما هو يسمى جنساً منطقياً، ومعروضه كالحيوان والجسم يسمى جنساً طبيعياً، ومجموع العارض والمعروض وهو الحيوان الجنسي يسمى جمساً عقلياً.

ومفهوم النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعاً منطقياً، ومعروضه كالانسان والفرس يسمى نوعاً

طبيعياً، ومجموع العارض والمعروض وهو الانسان النوعي يسمى نوعاً عقلياً.

ومفهوم الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته يسمى فصلاً منطقياً، وهو ومعروضه وهو الناطق او الصاهل يسمى فصلاً طبيعياً، والمجموع المركب من العارض والمعروض وهو الناطق الفصلي يسمى فصلاً عقلياً.

ومفهوم الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة يسمى خاصة منطقية، ومعروضه كالضاحك والكاتب يسمى خاصة طبيعية، ومجموع العارض والمعروض كالضاحك الخاصي يسمى خاصة عقلية.

ومفهوم العرض العام وهوالخارج المقول على الحقيقة وعلى غيرها عرضاً عاماً منطقياً، ومعروضه كالماشي يسمى عرضاً عاماً طبيعياً، والمجموع من العارض والمعروض وهو الماشي العرضي العامي يسمى عرضاً عقلياً.

بل ان هذه الاعتبارات الثلاثة جارية في الجزئي ايضاً، فانا اذا قلنا زيد جزئي مثلاً فمفهوم الجزئي وهو امتناع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئياً منطقياً، ومعروضه وهو زيد يسمى جزئياً طبيعياً، ومجموع العارض والمعروض وهو زيد الجزئي يسمى جزئياً عقلياً .

واذا عرفت ان الكلية والجزئية انما تعرضان للانسان وزيد مثلا عند العقل دون الوجود الخارجي، فلهذا كانتا من المعقولات الثانية، فقد عرفت انه لا وجود لهما في الخارج، فاذا انتفى وجود المنطقيين انتفى وجود العقليين بالملازمة، لان العقلي هو الموجود المركب من العارض والمعروض فانتفاء الجزء يستلزم انتفاء المركب، لان وجود المركب

يستلزم وجود جميع اجزائه.

واما الكلي الطبيعي فيمكن القول بوجوده بوجود اجزائه وهي الافراد الموجودة في الخارج وهو مذهب الحكماء.

واستدلوا على ذلك بان الحيوان الكلي جزء من هذا الحيوان، وهذا الحيوان موجود في الخارج، فالحيوان الكلي موجود في ضمنه لان وجود الكل يستلزم وجود الجزء.

وذهب بعض المنطقيين الى عدم وجوده، وانما الموجود منه افراده، ودليله على ذلك: انا اذا قلنا ان هذا الحيوان فرد من الحيوان الكلي وشخص من اشخاصه، فلو قلنا ان الكلي موجود في هذا الشخص لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة كونه قائماً وقاعداً ومستيقظاً ونائماً وساكتاً ومتكلماً وغير ذلك، فيلزم اتصافه بالنقائض في زمان واحد وهو محال، وايضا يلزم وجود الواحد في الامكنة المتعددة ككونه هنا وهناك وفي الكوفة وفي الحجاز وغير ذلك من الاشياء الدالة على استحالة وجوده في الخارج - فافهم.

الفصل السابع

في التعريف .

قد عرفت ان التصور وهو القول الشارح والمعرف والتصديق وهو الحجة انهما القسمان المقصودان بالذات في هذا الفن، اما فقد مضى ما مضى من الكلام المتقدم كله في بيان اجزائه التي يتركب منها من جنس وفصل وخاصة وعرض عام، وهذه هي مباديه.

والكلام الان في ذات نفسه، فاعلم ان معرف الشيء ما يقال عليه، اي يحمل عليه لافادة تصوره اما بكنهه وحقيقته او بوجه يمتاز به عن جميع ما عداه، ولهذا لم يجز ان يكون المعرِف اعم من المعرَف لان الاعم لا يفيد شيئاً من الوجهين، كالحيوان في تعريف الانسان لان الحيوان ليس كنه الانسان ولا حقيقته، بل حقيقته وكنهه الحيوان مع الناطق، وايضا لا يميزه عن جميع ما عداه لان بعض الحيوان بقر، وكذلك الحال في الاعم من وجه.

ولا يجوز ان يكون اخص كالحيوان الناطق في تعريف الحيوان، فانه وان افاد تعريف الحيوان لكنه اخفى منه، وشان المعرف ان يكون اعرف واجلى

ولا يجوز بالمباين لان المباين للشيء لا يقال عليه، فلا يقال الانسان حجر.

ولا بالاخفى منه بان يذكر في التعريف الفاظاً غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى ذلك الغير الذي تريد تعريف الشيء له كاستعمال الالفاظ الغريبة الوحشية، مثل ان يقال النار اسطقس فوق الاسطقسات، وكاستعمال الالفاظ المشتركة والمجازية بدون القرائن الواضحة المعينة

للمراد للاخلال بفهم المعني المقصود لخفائه.

ولا يجوز بالمساوي في الخفاء والظهور وهو ان يكون العلم باحدهما مع العلم بالاخر والجهل باحدهما مع الجهل بالاخر كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في المرتبة الواحدة من الخفاء والظهور، فمن علم باحدهما علم بالاخر ومن جهل احدهما جهل الاخر.

وكذلك يكون المعرِف اقدم معرفة من المعرَف، لان معرفة المعرِف علة لمعرفة المعرَف والعلة متقدمة على المعلول، ومن هنا يعلم عدم جواز تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه سواء كان بمرتبة كما في الدورالمصرح كقولنا: (الكيفية ما بها المشابهة والامشابهة،) ثم يقال: (المشابهة اتفاق في الكيفية).

او بمراتب كما في الدور المضمر كما يقال: (الشيئان هما الاثنان).

وكذا لا يجوز تعريف احد المتضايفين بالاخر كتعريف الاب بما له ابن، فانهما يعقلان معاً.

ولا يجوز التعريف بالعرض العام منفرداً لانه لا يفيد كنهاً ولا تمييزاً الا اذا كان بمجموع اعراض يحصل من مجموعها للمعرف شيئاً يخصه، كتعريف الخفاش بانه طائر ولود، وكتعريف الانسان بانه الماشي المستقيم القامة بادي البشرة عريض الاظفار، فمجموع هذه الاعراض تكون خاصة مركبة، لان الماشي وحده ينتقض بالحيوان، ومستقيم القامة ينتقض بالنسناس وبادي البشرة ينتقض بالحية وقس على ذلك.

وذهب بعض المنطقيين الى جواز التعريف بالاعم الذاتي كتعريف الانسان بالحيوان، فيكون حداً ناقصاً، اوبالاخص كالضاحك فيكون رسماً ناقصاً، كالتعريف اللفظي بالاعم وهو الذي يقصد به تفسير

اللفظ وتوضيحه، كما يقال سعدانة نبت، او كما اذا سألك سائل عن الضيغم ما هو مع علمه بانه حيوان مفترس فتقول: اسد وغير ذلك.

فتعين مما قلناه انه لا بد ان يكون المعرِف مساوياً للمعرَف في الصدق وأجلى منه في المعرفة في نظر العقل، لان المعرِف معلوم موصل الى مجهول وهو المعرَف، فهذا الامر المساوي له في الصدق ان كان ذاتياً للمعرف كان فصلاً قريبا كالناطق بالنسبة الى الانسان، وان كان عرضياً كان خاصة، فالتعريف بالفصل القريب يسمى حداً وبالخاصة يسمى رسما، فان اشتمل كل منهما على الجنس القريب فحد تام ورسم تام، كالحيوان الناطق في الاول والحيوان الضاحك في الثاني في تعريف الانسان، والا فحد ناقص سواء اشتملا على الجنس البعيد كالجسم الناقص والجسم الضاحك او مجرد الفصل ووحده والخاصة وحدها كالناطق والضاحك، فالنقص فيهما اما ببعد الجنس فيفوتهما كمال التعريف او نقصان ذاتيتهما، وكلما كان الجنس ابعد كان النقص ادخل، واذا حصل النقصان بعد الجنس كان بعدمه اولى.

الباب الثاني

في مبادئ التصديقات

وهي القضايا التي يكون لها نسب صالحة للاذعان بوقوعها او لاوقوعها، ولما كان الباب الاول وهو القول الشارح له مبادئ يتوقف عليها ويجب تقديمها عليه وهي مباحث الكليات الخمس، كذلك للحجة مبادئ يتوقف معرفتها عليها ويجب تقديمها تمهيداً للمطلوب وهي مباحث القضايا واحكامها وهنا فصول :

الفصل الاول

اعلم ان القضية قول يحتمل الصدق والكذب، والمراد بالقول هو المركب اللفظي وهو نفس اللفظ، او العقلي وهو ما دل عليه اللفظ، فالقضية تكون كذلك لفظية او عقلية بالملازمة، والمراد بالصدق المطابقة للواقع وبالكذب عدمها، والقضية اما ان تكون حملية او شرطية موجبة او سالبة، فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء فحملية موجبة كزيد قائم، او سلب شيء عن شيء فحملية سالبة نحو زيد ليس بقائم، والمحكوم عليه كزيد يسمى موضوعاً لانه عين ووضع ليحكم عليه بحكم، والمحكوم به كقائم او ليس بقائم يسمى محمولاً لانه حمل المحكوم عليه والدال على نسبة المحكوم به على المحكوم عليه يسمى رابطة، وهي في حكم الاداة لانها ليس لها معنى في نفسها مستقلاً، فان دلت هذه الرابطة على اقتران النسبة الحكمية بزمان من الازمنة الثلاثة فزمانية، وهي تكون من احد الافعال الناقصة كزيد كان قائماً وزيد علمته حليماً، وان لم تقترن النسبة باحد الازمنة الثلاثة فغير

زمانية كهو واخواتها، والاسماء المشتقة كزيد هو قائم وهند هي قائمة وزيد كائن قائماً وزيد موجود قائم، فان ذكرت هذه الرابطة في اللفظ كما مثلنا سميت القضية ثلاثية وان لم تذكر وقدرت تقديراً سميت ثنائية، وهذه الرابطة بدلها في الفارسية (است) وفي اليونانية (استين) .

والشرطية هي التي لم يحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه نحو: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فيسمى الجزء الاول مقدماً لتقدمه في الذكر، والجزء الثاني تالياً لتلوه الجزء الاول، وسياتي بيانها انشاء اللّٰه تعالى.

الفصل الثاني

في تقسيم القضية الحملية

تنقسم القضية الحملية باعتبار الموضوع الى اقسام:

فالموضوع ان كان شخصاً معيناً سميت القضية شخصية ومخصوصة، كقولنا هذا انسان، لان موضوعها جزئى حقيقي مشخص في الخارج معين بالاشارة اليه.

وان كان موضوعها كلياً فان كان الحكم فيها على نفس حقيقته فطبعية، كقولنا: الحيوان جنس والانسان نوع، فكان الحكم فيها على نفس حقيقة الموضوع جنسية او نوعية، مع قطع النظر عن الافراد والا لكان الانسان جنساً لكونه يصدق عليه الحيوان وزيد نوعاً لكونه يصدق عليه الانسان ،وان كان موضوعها كلياً وحكم فيها على افراده، فان بُين **فيها ان الحكم على الكل او البعض سميت محصورة، وان اهمل ولم يبين سميت مهملة، نحو: انسان قائم.**

والمحصورة ان بين فيها ان الحكم فيها على كل افراد الموضوع فكلية، او على بعضها فجزئية، وكل منهما اما موجبة او سالبة.

ولكل من هذه المحصورات الاربع سور يكون به بيان تلك الكمية، اخذ من سور البلد لانه يحيط بها ويحصرها، وذلك لان هذا السور محيط بجميع ما حكم عليه من افراد ذلك الموضوع.

فسور الموجبة الكلية هو كل ولام الاستغراق وما يؤدي مؤداها من اي لغة كانت، نحو: كل انسان حيوان ونحو: الانسان حيوان، والتنوين نحو: ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ (١) **وتمرة خير من**

(١) البقرة ٢٢١

جرادة، ومثل لفظة همه في الفارسية.

وسور الموجبة الجزئية هو بعض وواحد وما يفيد معناهما نحو: بعض الحيوان انسان وواحد من الحيوان انسان.

وسور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد وشبههما، والنكرة في سياق النفي نحو: لا شيء من الانسان بحجر، ولا واحد من الانسان بحجر، ولا رجل في الدار قائم.

وسور السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس، نحو: ليس كل حيوان بانسان، وليس بعض الانسان بحجر، وبعض الحيوان ليس بانسان.

والمعتبر في العلوم هي هذه القضايا الاربع المحصورة دون ما عداها، فلا عبرة بالطبيعية لان الطبايع من حيث هي مع قطع النظر عن افرادها غير موجودة في الخارج، فلا كمال في معرفتها.

واما المهملة فلا فائدة في البحث عنها بخصوصها لملازمتها الجزئية، لان دلالة المهملة وهو الحكم على افراد الموضوع في الجملة من غير تعيين، وكان صدق الجزئية على بعض افراده، فتتصادق مع المهملة، فقد اغنت الجزئية عنها لاندراج المهملة فيها.

واما الشخصية فكذلك لانها بعض فلا يبحث عنها بخصوصها ولتغيرها وعدم ثباتها وانما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على اشخاص موضوعها اجمالاً.

ويشترط في صدق الموجبة وجود الموضوع اما محققاً او مقدراً في الخارج او في الذهن، لان الحكم فيها انما هو بثبوت شيء لشيء، وثبوت الشيء المحكوم به للشيء المحكوم عليه فرع ثبوت المحكوم عليه، لانه لا يحكم بالثابت للعدم المحض.

فان كان موضوعها موجوداً في الخارج سميت خارجية نحو كل انسان حيوان، اي كل انسان موجود في الخارج هو حيوان في الخارج.

وان كان وجوده مقدراً تقديراً كما لو فرض في قولنا: العنقاء طائر عظيم، فالمعنى ان كلما قدر في الخارج انه عنقاء فهو على تقدير وجوده طائر عظيم، ولا يمكن صدقها الا على الافراد الممكنة دون الممتنعة.

وان كان موضوعها موجوداً في الذهن نحو: شريك الباري ممتنع، بمعنى ان كل ما فرضه العقل شريك الباري فهو موصوف في الذهن بالامتناع، فتسمى ذهنية، وفرضها في الممكنات بعكس المقدرة اي لا تفرض الا في الممتنعات.

وتنقسم القضية ايضا الى محصلة ومعدولة، وذلك لان الموضوع او المحمول ان ركب معه حرف السلب ومزج به مزجاً بحيث يصير جزءاً منهما سميت القضية معدولة، والمعدول هو حرف السلب عدل به عن معناه الاصلي السلبي الذي هو سلب شيء عن شيء ورفعه عنه، وسميت القضية باسمه مجازاً تسمية للشيء باسم جزئه، والا فمحصلة.

وحرف السلب في المعدولة ان كان جزءا من الموضوع سميت القضية معدولة الموضوع كقولنا: اللاحي جماد، وان كان جزءاً من المحمول فهي معدولة المحمول كقولنا: الجماد اللاحي، وان كان منهما فمعدولة الطرفين كقولنا: اللاحي اللاعالم.

وكل منهما موجبة وسلبية، فالمحصلة نحو: زيد كاتب، وسالبتها: زيد ليس بكاتب، واما المعدولة فموجبتها كما مثلنا، واما سالبتها فمعدولة الموضوع: ليس اللاحى انسان، ومعدولة المحمول

سالبتها: الانسان ليس اللاحي، وسالبة معدرلة الطرفين: ليس اللاحي اللاجماد.

ويقع الالتباس بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة المحصلة، ففرقوا بينهما بان يجعل حرف السلب للعدول في المعدولة لا وغير، ولنفي النسبة في المحصلة كليس ولا شيء، وان كانت القضية ثلاثية قدموا الرابطة في الموجبة المعدولة على حرف العدول، كزيد هو لا كاتب، لان من شأن الرابطة ان تربط ما بعدها بما قبلها، فهناك ربط سلب وربط السلب ايجاب، فتكون موجبة معدولة، واخروها في السالبة المحصلة كزيد ليس هو بكاتب وليس زيد هو بكاتب، لان من شأن حرف السلب ان يرفع ما بعده عما قبله، فهناك سلب الربط.

الفصل الثالث

في كيفية القضية

تنقسم القضية باعتبار النسبة الى موجهة وغير موجهة، لأن نسبة المحمول الى الموضوع موجبة كانت أو سالبة لابد أن تكون مكيفة في نفس الأمر بكيفية هي مادة القضية من ضرورة أو امكان أو دوام أو فعلية، كما اذا قلنا كل انسان حيوان فهي ضرورية في نفس الامر والواقع، واذا قلنا كل فلك متحرك فهي دوامية في نفس الأمر كذلك، فهذه المادة الواقعية ان لم يصرح بذكرها في القضية سميت مطلقة، وان صرح بها سميت موجهة.

واللفظ الدال على تلك الكيفية كالضرورة والدوام تسمى جهة، فان طابقت الجهة(١) المادة صدقت القضية لمطابقتها الواقع، كقولك: كل انسان حيوان بالضرورة ولاشيء من الانسان بحجر بالضرورة، والافهي كاذبة كقولك: كل انسان حجر بالضرورة (٢) ولاشيء من الانسان بناطق بالضرورة.

والموجهة اما بسيطة أو مركبة، فالبسيطة ان حكم فيها بضرورة فضرورية، وان حكم فيها بالدوام فدائمة، وان حكم فيها بالأمكان فممكنة، وان حكم فيها بفعليتها فمطلقة عامة.

فاما الضرورية فهي ان حكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجوداً، اي أن النسبة ممتنعة الانفكاك عن الموضوع نفياً أو اثباتاً فضرورية مطلقة، نحو: كل انسان حيوان بالضرورة ولاشيء من

---

(١) بشرط ان لا تناقضها فقد تطابقها ولا تكذب، المهم ان لا تناقضها.

(٢) في المثال الاول لم تطابق الجهة (الضرورة) المادة (الاضرورة) فلزم التكاذب، وفي المثال الثاني لم تطابق الجهة (الضرورة) المادة (الاضرورة)

الأنسان بحجر بالضرورة، وانما سميت مطلقة لعدم تقييد ضرورتها بالوصف أو الوقت.

وان حكم فيها بالضرورة مادام الوصف العنواني موجوداً وثابتاً للموضوع نحو: كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً فتسمى مشروطة عامة، اما أنها مشروطة فلأشتراط الضرورة بثبوت الوصف، واما انها عامة فلأنها أعم من المشروطة الخاصة.

وان حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين نحو: كل قمر منخسف بالضرورة في وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ولاشيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع، فتسمى وقتية مطلقة، اما أنها وقتية فلأن ضرورتها مقيدة بالوقت، واما انها مطلقة فلعدم تقييدها باللادوام الوقتي.

وان حكم فيها بضرورة النسبة في رقت من الأوقات، نحو: كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما ولاشيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما، فتسمى منتشرة مطلقة، اما انها منتشرة فلكون وقت الضرورة منتشر في الأوقات غير معين ولامحدد، واما انها مطلقة فلعدم تقييد الضرورة باللادوام.

واما الدائمة فهي القضية التي حكم فيها بدوام النسبة للموضوع، والفرق بين الدوام والضرورة ان الضرورة هي استحالة انفكاك شيء كالحيوانية للأنسان، والدوام عدم انفكاكه عنه وان لم يكن مستحيلاً كالحركة للفلك، فالدوام أعم منها، فهذه ان حكم فيها بدوام نسبة المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع موجوداً ايجاباً أوسلباً، كقولنا: كل فلك متحرك بالدوام ولاشيء من الفلك بساكن بالدوام، فتسمى دائمة مطلقة، اما انها دائمة فلاشتالها على الدوام، واما أنها مطلقة

فلعدم تقييدها بالوصف العنواني.

وان حكم فيها بدوام النسبة مادام الوصف ثابتاً للموضوع دائماً نحو: كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً ولاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً، فتسمى عرفية عامة، اما أنها عرفية فلأن أهل العرف يفهمون منها هذا المعنى عند الاطلاق بان هذا الحكم ثابت له ما دام كاتباً، ولا بد من التقدير فيكون في قوة التصريح بالجهة ويكون حذفه لقرينة دلالة العرف عليه، والا لكانت هذه القضية مطلقة غير موجهة ، واما انها عامة فلانها اعم من العرفية الخاصة .

واما الممكنة العامة فهي القضية التي يحكم فيها بان خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضرورياً نحو كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام، فالكتابة للانسان غير مستحيلة وسلبها ليس ضرورياً مستحيلاً، وسميت ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة، وعامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة كما سياتي.

واما المطلقة العامة فهي القضية التي حكم فيها بثبوت النسبة للموضوع أوسلبها عنه بالفعل في أحد الأزمنة الثلاثة نحو كل انسان متنفس بالفعل ولاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل، وانما سميت مطلقة لعدم تقييدها بالضرورة أوالدوام، لان القضية اذا اطلقت ولم تقيد بقيد من الدوام والضرورة واللادوام واللاضرورة، يفهم منها فعلية النسبة وتحققها في زمان من الماضي أوالحال أوالإستقبال، وسميت عامة لأنها أعم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية.

فهذه القضايا الموجهة البسيطة وهي ثمان، أربع ضروريات وهي الضرورية والمشروطة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة،

ودواميتان وهما الدائمة المطلقة والعرفية العامة ثم المطلقة والممكنة العامة .

الفصل الرابع
في القضايا المركبة

وهي احدى البسائط اللتي تقيد بقيد اللاضرورة واللادوام فتكون حقيقتها مركبة من ايجاب وسلب بشرط أن لايكون الجزء الثاني مذكوراً فيها بعبارة مستقلة سواء كان في اللفظ تركيب أو لم يكن، فالأول كقولنا: كل انسان متنفس بالفعل لادائماً، فقولنا لادائماً يدل على أن النسبة الإيجابية ليست بدائمة للموضوع، فيكون السلب واقعاً بالفعل كما أن الايجاب واقعاً بالفعل، والا لكان الايجاب دائماً، فقولنا لادائماً من حيث دلالته على كيفية النسبة يكون جهة للقضية، ومن حيث دلالته على الحكم يكون موجباً لتركيب القضية، فالتقدير ان كل انسان متنفس بالفعل ولاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل.

والثاني: كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في معنى قضيتين ممكنتين عامتين موجبة وسالبة، وتقديره كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام.

والمركبات منها موجبة ومنها سالبة، فالموجبة كما مثلنا والسالبة نحو لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل لادائماً ولاشيء من الانسان بمتنفس بالامكان الخاص.

والعبرة في ايجاب القضية وسلبها بجزئها الأول، وقولنا اللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة، واللادائما الى مطلقة عامة متخالفتين في الكيفية بالايجاب والسلب مع أصل القضية ومتوافقتين معها في الكمية كلية وجزئية، فاذا كان الحكم على أصل القضية بالايجاب كان حكمها السلب وبالعكس، واذا كان الحكم على أصل القضية بالكل أو

الجزء كان اللاضرورة واللادوام كذلك.

اذا عرفت ذلك فاعلم ان اللادوام الذاتي معناه ان هذه النسبة في القضية ليست بدائمة مادام ذات الموضوع موجوداً فتكون نقيضها واقعة في زمان من الأزمنة، فهي اشارة الى مطلقة عامة مخالفة للأصل في الكيف وموافقة له في الكم، فاذا قيد به المشروطة العامة نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً اي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل سميت بالمشروطة الخاصة، واذا قيد به العرفية العامة سميت العرفية الخاصة نحو لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالدوام مادام كاتباً لادائماً، اي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل، واذا قيد به الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة حذف من اسميهما لفظ الاطلاق فتسمى وقتية ومنتشرة.

فالاولى نحو: بالضرورة كل قمر منخسف وقت الحيلولة لادائماً، اي لاشيء من القمر بمنخسف بالفعل، والثانية نحو: كل انسان متنفس بالضرورة وقتاماً لادائماً، اي لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل.

وقد تقيد به المطلقة العامة فتسمى الوجودية اللادائمة نحو: كل انسان متنفس بالفعل لادائماً، اي لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل، فهي مركبة من مطلقتين عامتين موجبة وسالبة.

واما اللاضرورة الذاتية ومعناه ان هذه النسبة لهذا الموضوع ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجوداً، فيكون هذا حكماً بامكان نقيضها، لأن الامكان سلب ضرورة الطرف المقابل، فمفاده ممكنة عامة مخالفة للأصل في الكيف فاذا قيد به المطلقة العامة سميت الوجودية اللاضرورية.

وانما سميت وجودية لان معنى المطلقة العامة هو فعلية النسبة ووجودها في وقت من الاوقات، وسميت اللاضرورية لاشتمالها على الضرورة نحو: لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل لابالضرورة، اي كل انسان متنفس بالامكان العام، فهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة موجبة وسالبة.

وتقيد به الممكنة العامة لكن في الجانب الموافق فتسمى الممكنة الخاصة، لانه قد حكم في الممكنة بلاضرورة الجانب المخالف، فاذا حكم عليها بلاضرورة الجانب الموافق ايضاً تركب من الممكنتين العامتين، ضرورة ان سلب الضرورة من الجانب المخالف هو امكان الطرف الموافق وسلب الضرورة من الطرف الموافق امكان الطرف المخالف، فيكون الحكم فيها بامكان الطرفين، فقولنا: كل انسان كاتب بالامكان الخاص معناه كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام.

واعلم ان هناك تقييدات اخرى يمكن للانسان ان يستخرجها حيثما اراد كالحينية اللادائمة، سواء كانت حينية ممكنة مقيدة باللادوام الذاتي كقولنا: كل كاتب متحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان العام لادائماً، أوحينية مطلقة مقيدة باللادوام الذاتي كقولنا: كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل لادائماً، اي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل.

وانما تقيد العامتان باللادوام الذاتي لان تقييدهما باللادوام الوصفي غير صحيح، ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف، لكنه يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الوصفي، فالوقتية المطلقة نحو: كل قمر منخسف بالضرورة وقت

الحيلولة مادام قمراً لادائماً، اي لاشيء من القمر بمنخسف بالفعل، وتقييد المنتشرة المطلقة نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما مادام انساناً لادائماً، اي لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل، لكن هذا التقييد ليس فيه كثير فائدة فلم يعتبروه.

وكما يصح تقييد القضايا الأربع وهي العامتان والوقتيتان باللادوام الذاتي كذلك يصح تقييدها باللاضرورية الذاتية، فاذا قلنا: كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام موجوداً لاضرورة، كان معناه لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالامكان العام، فاذا لم يكن تحرك الاصابع ضرورياً مادامت الكتابة موجودة كان سلب التحرك عنه ممكناً بالضرورة، وكذلك الثلاث الباقية، وكذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة من تلك القضايا باللاضرورة الوصفية.

اما عدم صحة تقييد المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية فظاهر، ضرورة تنافي الضرورة بحسب الوصف مع اللاضرورة بحسب الوصف، كما في اللادوام الوصفي، واما صحة تقييد الدائمة المطلقة بها فلعدم منافاة الدوام الذاتي مع اللاضرورة الوصفية، فان حركة الفلك مثلاً اذا لم تكن ضرورية لذاته لم تكن ضرورية لوصفه، لجواز انفكاكها عنها بالنظر الى ذات الفلك وان كانت دائمة له، واما صحة تقييد المطلقتين فلانتفاء المنافاة بين الضرورة مادام الذات في وقت معين اوغير معين وبين الضرورة مادام الوصف في الجملة، فان الانخساف مثلاً وان كان ضرورياً وقت الحيلولة اوالتنفس ضرورياً في وقت ما كالانبساط، لكنه ليس ضرورياً في جميع الاوقات مادام قمراً اوانساناً، فيكون نقيضه ثابتاً مادام الوصف في وقت التربيع اوالانقباض، فالاحتمالات الحاصلة من ضرب كل من العامتين والوقتيتين المطلقتين في كل واحد

من اللادوام واللاضرورة الذاتيين والوصفيين ستة عشرصورة، ثلاث منها غير صحيحة.

الاولى والثانية: المشروطة العامة المقيدة باللاضرورة واللادوام الوصفيين، لان الحكم فيها بالضرورة بحسب الوصف فيكون تنافياً.

الثالثة: العرفية العامة المقيدة باللادوام الوصفي، لان الحكم فيها بدوامه.

واربع صحيحة معتبرة وهي: الأربع القضايا وهي المشروطة العامة والعرفية العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة المقيدات باللادوام الذاتي، وصحتها لعدم المنافاة بين القيد والمقيد، والتسع الباقية صحيحة غير معتبرة، وهي الوقتيتان المطلقتان المقيدتان باللاضرورة الذاتية واللادوام الوصفي، لعدم المنافاة في القيدين لما حكم في القضيتين وهو الضرورة في وقت ما أومعين، والعرفية العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية، اذ لا منافاة بينها وبين الدوام بحسب الوصف، والمشروطة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية، لجواز ان يكون الشيء ضرورياً له بحسب الوصف غير ضروري له بحسب الذات، وبما ذكرنا يظهر وجه سائر الاحتمالات، وهذا الشكل متكفل بما ذكرنا (انظر الشكل)

وكما انه يصح تقييد المطلقة العامة باللاضرورة واللادوام الذاتيين كمامر بيانه كذلك يمكن تقييدها باللاضرورة واللادوام الوصفيين، وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وباللادوام الذاتي واللادوام الوصفي، كل ذلك لعدم المنافات فيها، الا ان هذه الاحتمالات غير معتبرة.

الموجهات	مشروطة عامة	عرفية عامة	وقتية مطلقة	منتشرةمطلقة
لادوام ذاتي	صحيح معتبر	صحيح معتبر	صحيح معتبر	صحيح معتبر
لا دوام وصفي	غير صحيح	غير صحيح	صحيح غيرمعتبر	صحيح غيرمعتبر
لا ضرورة ذاتية	صحيح غيرمعتبر	صحيح غيرمعتبر	صحيح غيرمعتبر	صحيح غيرمعتبر
لا ضرورة وصفية	غير صحيح	صحيح غيرمعتبر	صحيح غيرمعتبر	صحيح غيرمعتبر

الفصل الخامس

في القضية الشرطية

وهي متصلة ومنفصلة، فالمتصلة ما حكم فيها بثبوت النسبة او نفيها على تقدير اخرى، سواء كانت النسبتان ثبوتيتين كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، او سلبيتين نحو كلما لم يكن هذا حيواناً لم يكن انساناً، فانها حكم فيها بسلب كونه انساناً على تقدير عدم كونه حيواناً، او محتلفتين بان يكون المقدم ثبوتياً والتالي سلبياً كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود، او العكس بان يكون المقدم سلبياً والتالي ثبوتيا كقولنا: متى لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود، فالقضية التي حكم فيها بلزوم السلب موجبة لزومية لا سالبة لزومية، كما ان السلب في الحمليات بحسب سلب الحمل لا باعتبار طرفها عدولاً وتحصيلاً، فالسلب في المتصلات والمنفصلات بحسب سلب الاتصال والعناد والاتفاق والاعتبار باطراف الشرطيات في سلبها وايجابها، بل الاقسام الاربعة المذكورة توجد في المتصلات والمنفصلات من السوالب والموجبات، فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين كما مثلنا، والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما نحو: ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

ثم ان المتصلة ان حكم فيها لعلاقة فلزومية والا، فاتفاقية والعلاقة هي امر بسببه يستصحب المقدم التالي كالعلية والتضايف، اما اللزومية فبان يكون المقدم علة للتالي نحو: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، او يكون المقدم معلولاً للتالي، نحو: ان كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، او يكونا معلولين لعلة اخرى نحو: ان كان النهار

موجوداً فالعالم مضيء، فانهما معلولان لطلوع الشمس، والتضايف نحو: ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه، فالموجبة ما حكم فيها بالاتصال لعلاقة كقولنا: كل ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال للعلاقة نحو: ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود، والاتفاقية ما حكم فيها بمجرد الاتصال او نفيه من غير ان يكون ذلك مستنداً الى العلاقة نحو: كلما كان الحمار ناهقاً فالانسان ناطق، فانه لا علاقة بين ناهقية الحمار وناطقية الانسان حتى لا يجوز العقل تحقق احدهما بدون تحقق الاخر، وليس فيهما الا توافق الطرفين في الصدق.

ثم انه ليس المراد بعدم العلاقة الا عدم ملاحظتها وعدم الشعور بها، لكن ربما توهم من بعض صور الاتفاقية ما يمتنع انفكاك التالي فيها عن المقدم، نحو: ان كان زيد موجوداً كان اللاشيء معدوماً، وهذا انما كان من باب الاتفاق، لان عدم اللاشيء امر واجب فيمتنع انفكاكه عن كل ما تحقق وجوده في نفس الامر.

والمنفصلة تنقسم الى حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو، فان حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما صدقاً وكذباً فهي الحقيقية، سواء كانت النسبتان ثبوتيتين نحو: دائما اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً، او سلبيتين نحو: دائماً اما ان لا يكون العدد زوجاً واما ان لا يكون فرداً، او مختلفتين بان يكون المقدم ثبوتياً والتالي سلبياً نحو: اما ان يكون العدد زوجاً او غير منقسم بمتساوين، او العكس نحو اما ان لا يكون العدد منقسماً بمتساويين او يكون زوجاً، فان حكم فيها بتنافيهما صدقاً وكذباً فهي المنفصلة الموجبة، كقولنا: اما ان يكون هذا العدد زوجاً واما ان يكون هذا العدد فرداً، وان حكم فيها بسلب تنافي

النسبتين صدقاً وكذباً فهي السالبة، نحو قولنا: ليس البتة اما يكون هذا العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين، وسميت حقيقية لانها احق بالانفصال لتنافي جزئيها، وان حكم فيها بتنافي النسبتين او لاتنافيهما في الصدق فقط فمانعة الجمع، سميت به لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها واستحالة اجتماعهما، فالموجبة نحو هذا الشيء اما ان يكون حيواناً او شجراً، والسالبة نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان حيواناً او اسود، وان حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما في الكذب فقط فمانعة الخلو، وسميت به لان الواقع لا يخلو من احد جزئيها ويمتنع الارتفاع فيهما، فالموجبة نحو: اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق، والسالبة نحو: البتة اما ان يكون الانسان رومياً او زنجياً، فجزئي الحقيقية لا يجتمعان ولا يرتفعان، ومانعة الجمع لا يجتمعان ويرتفعان، ومانعة الخلو لا يرتفعان ويجتمعان.

وكل منها ان كانت المنافات بين المقدم والتالي لذاتيهما في اي مادة تحققتاً، كالمنافات بين الزوجية والفردية في قولنا: هذا العدد اما ان يكون زوجاً او فرداً فتسمى عنادية، وان كان التنافي انما هو من خصوص مادة كالسواد والكتابة كما في قولنا: الانسان اما ان يكون كاتباً او غير اسود، فانه لا منافات بين السواد والكتابة فالمنافاة اذاً في طرفي هذه القضية المنفصلة واقعة لا لذاتيهما بل لخصوص المادة، والا فقد يجتمع السواد والكتابة في الصدق او في الكذب في مادة اخرى.

الفصل السادس

في سور القضية الشرطية

وهي تنقسم الى شخصية ومهملة ومحصورة كلية او جزئية كالحملية، فان حكم فيها على جميع تقادير المقدم فهي كلية، اما متصلة وسورها في الموجبة كلما ومهما ومتى واشباهها، نحو: كلما كان الشيء حجراً كان جماداً، ومنفصلة وسورها في الموجبة دائماً وابداً او نحوهما، نحو: دائماً اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً، وسور سالبتهما ليس البتة، فتقول في المتصلة: ليس البتة متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وفي المنفصلة ليس البتة اما يكون هذا العدد زوجاً او يكون فرداً، وان حكم فيها على بعضها فجزئية، وسورها في الموجبة متصلة او منفصلة قد يكون، فتقول في المتصلة: قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً، وفي المنفصلة قد يكون اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً، وفي السالبة قد لا يكون فتقول في المتصلة: قد لا يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً ،وفي المنفصلة قد لا يكون اما ان يكون العدد زوجاً او منقسماً بمتساويين، وان حكم فيها على معين فشخصية نحو: ان جائني زيد اليوم اكرمته، وان سكت فيها عن بيان شيء من ذلك تسمي مهملة متصلة، وسورها في الموجبة ان واذا ولو، نحو اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً، وسالبتها بادخال حرف السلب على سورها نحو: ليس اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً، او منفصلة وسورها في الموجبة اما واو، نحو: اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً، وسالبتها بادخال حرف السلب نحو: ليس اما ان يكون العدد زوجاً او منقسماً بمتساويين .

الفصل السابع
في كيفيتها

اعلم ان القضايا الشرطية من المركبات اللتي لا يتم احدهما الا بالاخرى، وهذا النقصان عارض لهما بسبب ادوات الشرط، فاذا قلنا مثلاً: العالم متغير، كان كلاماً تاماً مفيداً، فاذا قلنا ان كان العالم متغير، توقفت الفائدة على قضية اخرى، فاذا قلنا فهو حادث حسن السكوت عليهما، ثم اذا عرضت لهما اداة اخرى بزيادة تركيب عرض لهما نقض آخر، نحو قولنا: متى صدق ان كان العالم متغير فهو حادث صدق انه ان كان حادثاً فهو محتاج الى الموثر، وهلم جرا، فعلمت من هذا ان طرفي الشرطية في الاصل قبل دخول اداة الاتصال او الانفصال قضيتان تامتان يحسن السكوت عليهما، اماحمليتان نحو: ان كانت الشمس طالعة فالنهار، فان طرفيهاوهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان، او متصلتان كقولنا: ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجود لم تكن الشمس طالعة، فان طرفيها وهما قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وقولنا: كلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان، او منفصلتان كقولنا: كلما كان دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً فدائماً اما ان يكون العدد منقسماً بمتساويين او غير منقسم بهما، او مختلفان بان يكون احد الطرفين حملية مثلاً والاخر متصلة او منفصلة، فاقسامها ستة :

الاول: ان يكون المقدم حملية والتالي متصلة نحو: ان كانت الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

الثاني: عكسه كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فوجود النهار ملازم لطلوع الشمس.

الثالث: ان يكون المقدم حملية والتالي منفصلة كقولنا: ان كان هذا عدداً فدائماً اما ان يكون زوجاً او فرداً.

الرابع: عكسه فيكون المقدم منفصلة والتالي حملية، نحو: دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً واما ان يكون هذا ليس عدداً.

الخامس: ان يكون المقدم متصلة والتالي منفصلة، نحو اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار ليس موجوداً واما ان يكون دائماً اما ان تكون الشمس طالعة او يكون النهار ليس موجوداً.

السادس: عكسه وهو ان يكون المقدم منفصلة والتالي متصلة كقولنا: كلما كان دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً فكلما كان عدداً كان منقسما بمتساويين او غير منقسم.

فمجموع اقسام الاتفاق والاختلاف تسعة.

الفصل الثامن

في التناقض

وهو من العوارض التي تعرض للقضية، وتعريفه هو اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى، وتقييدنا بالقضيتين احترازاً عن التناقض الواقع في المفردات واطراف القضايا، كما سبق في بحث النسب الاربع من نقيضي المتساويين وغيرهما، وقولنا بحيث يلزم لذاته احترازاً عما يلزم منه ذلك لا لذاته بل بواسطة امر مساو او بخصوص المادة، اما الاول فكقولنا: زيد انسان وزيد ليس بناطق، فان الاختلاف في هاتين القضيتين بحيث يلزم من صدق كل منهما كذب الاخرى ليس لذاته بل بواسطة ان كلاً منهما مستلزم لنقيض الاخرى، لان قولنا: ليس بناطق في قوة قولنا: ليس بانسان، او لان قولنا: زيد انسان في قوة قولنا: زيد ناطق، فيكون ذلك بواسطة امر مساو لا لذاته.

واما خصوص المادة فكما في قولنا: كل انسان حيوان او لا شيء منه بحيوان، او قولنا: بعض الانسان حيوان وبعضه ليس بحيوان، فان الاختلاف بينهما بالايجاب والسلب يقتضي من صدق احدهما كذب الاخرى، لا بصورته وهي كونهما كليتين او جزئيتين مختلفتين بالايجاب والسلب وليس كذلك، فان قولنا: كل حيوان انسان ولا شيء منه بانسان كاذبتان مع تحقق الشروط، وكذلك قولنا: بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان جزئيتين مختلفتين بالايجاب والسلب وليس احدهما صادقة والاخرى كاذبة بل كلتاهما صادقتان، بخلاف قولنا: بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان.

ويشترط في التناقض اختلاف القضيتين في ثلاثة اشياء واتحادهما في ثمانية، اما الاختلاف ففي الكم وهو الكلية والجزئية ان كانت محصورتين، وفي الكيف وهو الايجاب والسلب، ضرورة ان الموجبتين قد يجتمعان في الصدق والكذب نحو: كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان، وكل انسان حجر وبعض الانسان حجر وكلتاهما كاذبتان، والسالبتان قد يجتمعان كذلك فقولنا: لاشيء من الانسان حجر وبعض الانسان ليس بحجر صادقتان، وقولنا: لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الحيوان ليس بانسان كاذبتان، والاختلاف في الجهة ان كانتا موجهتين فان الضروريتين قد تكذبان معاً نحو: كل انسان كاتب بالضرورة وبعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة، وكذبهما لاجل اختلاف الجهة عن المادة، فان الجهة فيهما الضرورة والمادة هي الامكان، والممكنتين قد تصدقان معا نحو كل انسان كاتب بالامكان العام وبعض الانسان ليس بكاتب بالامكان العام، وصدقهما لاجل تطابق الجهة مع المادة فيهما.

واما الاتحاد ففي ثمان وحدات :

الاولى: وحدة الموضوع لانه لو اختلف الموضوع فيهما لم يتناقضا نحو: زيد قائم وعمرو ليس بقائم .

الثانية: وحدة المحمول فانه لو اختلف المحمول لم يتناقضا نحو: زيد قائم وزيد ليس بقاعد .

الثالثة: وحدة الشرط فلو اختلف لم يتناقضا كقولنا: الجسم مفرق للبصر بشرط ان يكون ابيض والجسم ليس بمفرق للبصر بشرط كونه اسود .

الرابعة: وحدة المكان نحو: زيد جالس في الدار وزيد ليس

بجالس في السوق .

الخامسة: وحدة الزمان نحو: زيد نائم ليلاً وزيد ليس بنائم نهاراً

السادسة: وحدة الاضافة نحو: زيد اب لعمرو وزيد ليس اباً لبكر .

السابعة: وحدة الجزء والكل نحو: ليلتنا مقمرة تريد بذلك بعضها وليلتنا ليست مقمرة تريد كلها .

الثامنة: وحدة القوة والفعل نحو: الخمر في الدن مسكر تريد بالقوة والخمر في الدن ليس بمسكر تريد بالفعل .

ومرجع هذه الوحدات الثمان الى وحدتين هما وحدة الموضوع ووحدة المحمول، لان هذا التشعب الذي تراه انما كان لسبب اختلاف قيود المحمول، وقد نظمت هذه الوحدات في الشعر الفارسي :

در تناقض هشت وحدت شرط دان

وحدة موضوع ومحمول ومكان

وحدة شرط اضافة جزء كل

قوة فعل ا ست در أخر زمان

فاذا احرزت هذا كله فاعلم ان نقيض الموجهات يرجع الى موجهات ايضاً، فالنقيض للضرورية ممكنة عامة، وذلك لان نقيض الشيء رفعه فنقيض ضرورة الايجاب هو عين امكان السلب ونقيض ضرورة السلب هو عين امكان الايجاب، فالضرورية الكلية الموجبة نحو: كل انسان ناطق بالضرورة نقيضها ليس بعض الانسان ناطق بالامكان العام، وهي ممكنة عامة سالبة جزئية، والموجبة الجزئية الضرورية نحو: بعض الانسان حيوان بالضرورة نقيضها سالبة كلية ممكنة عامة نحو: لا شيء من الانسان بحيوان بالامكان العام،

والسالبة الكلية الضرورية نحو لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة فنقيضها موجبة جزئية ممكنة عامة نحو: بعض الانسان حجر بالامكان العام، والسالبة الجزئية الضرورية نقيضها موجبة كلية ممكنة عامة نحو: بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة نقيضها كل حيوان انسان بالامكان العام، لان سلب ضرورة الايجاب امكان عام سالب، وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب.

واذا عرفت ان الممكنة العامة نقيض الضرورية المطلقة عرفت العكس، وهو ان نقيض الممكنة العامة هو الضرورية المطلقة على التفصيل المذكور، لان امكان الايجاب نقيضه سلب امكان الايجاب وهو عين ضرورة السلب، وامكان السلب نقيضه سلب امكان السلب وهو عين ضرورة الايجاب، فقولنا: لا شيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام نقيضه بعض الانسان متنفس بالضرورة، وقولنا: كل انسان كاتب بالامكان العام نقيضه بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة، ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة وذلك بالملازمة لان نقيض الدوام سلب الدوام، وهو يلزمه فعلية الطرف المقابل، فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب ورفع دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب، فتكون المطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطلقة الصريحة فيه، بخلاف نقيض الممكنة للضرورية حيث ان الدوام نقيضه لا دوام وبالعكس، ولا دوام لم يحصل له مفهوم يعتبر قضية من القضايا المتعارفة فاخذوا لازمه وهو المطلقة العامة وجعلوها نقيضاً له، فقولنا: كل فلك متحرك دائماً هي دائمة مطلقة فنقيضها بعض الفلك ليس بمتحرك بالفعل وهي مطلقة عامة، والجزئية نحو: بعض الفلك متحرك دائماً نقيضها لا شيء من الفلك بمتحرك بالفعل، واعكس قضايا الامثلة

تستخرج السوالب منها كقولك لا شيء من الفلك بمتحرك دائماً، نقيضها بعض الفلك متحرك بالفعل، وقولك بعض الفلك ليس بمتحرك دائما نقيضه كل فلك متحرك بالفعل، ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة وذلك لان نسبة الحينية الممكنة للمشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة للضرورية المطلقة، فان الحينية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة ما دام الوصف عن الجانب المخالف فيكون نقيضاً صريحاً للمشروطة العامة اللتي حكم فيها بايجاب الضرورة ما دام الوصف للجانب الموافق، فقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً وهي المشروطة العامة نقيضها ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان العام، ولا شك ان سلب كل ضرورة بحسب الوصف هو عين امكان الطرف المقابل بحسب الوصف، اي الامكان العام بحسب الوصف، فنقيض ضرورة الايجاب بحسب الوصف هو امكان السلب بحسب الوصف، وسالبتها نحو: لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع ما دام كاتباً ونقيضها بعض الكاتب متحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان العام، وقس عليه الجزئيتين.

ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة وذلك لان نسبة الحينية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة المطلقة، فان الحينية المطلقة هي التي حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني، والعرفية العامة يكون الحكم فيها بدوام النسبة ما دام االموضوع متصفاً بالوصف العنواني، فنقيضها الصريح سلب ذلك الدوام الوصفي، ويلزمه وقوع الطرف المقابل فعلاً في اوقات الوصف العنواني، وهذا معنى الحينية المطلقة المخالف بهيئته للعرفية العامة في الكيف، فقولنا: بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً، وهي

العرفية العامة نقيضها ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل، وهي الحينية المطلقة، وقس عليه السالبة والجزئيتين، ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية، وذلك لان الوقتية المطلقة هي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين، فنقيضها سلب تلك الضرورة في ذلك الوقت المعين، فقولنا: كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة هي وقتية مطلقة نقيضها ليس بعض القمر بمنخسف بالضرورة بالامكان العام وقت الحيلولة، ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة منتشرة، وذلك لان المنتشرة هي المطلقة التي حكم فيها بضرورة الحكم في وقت ما غير معين، فيكون نقيضها سلب تلك الضرورة في وقت ما، فقولنا: كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما وهي منتشرة مطلقة، نقيضها ليس بعض الانسان بمتنفس وقتاً ما بالامكان العام وهي ممكنة منتشرة.

ونقيض المركبة شرطية منفصلة، وذلك لان رفع المركب انما يكون برفع احد جزئيه لا على التعيين، بل على سبيل منع الخلو، فطريق اخذ نقيض المركبة ان تحللها الى جزئيها البسيطين وتاخذ نقيض كل منهما وتركبهما تركيب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين، فهي لازمة مساوية لنقيضهما وليست نقيضاً صريحاً لها، لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة، حيث انه متى صدق الاصل صدق جزآه، ومتى صدق الجزء ان كذب نقيضاهما فتكون المنفصلة لمنع الخلو كاذبة لكذب جزئيها، وكلما كذب الاصل فلابد ان يكذب احد جزئيه فيصدق نقيضه فتكون المنفصلة صادقة لصدق احد جزئيها، فالمشروطة الخاصة تنحل الى مشروطة عامة موافقة لها في الكيف ومطلقة عامة مخالة في الكيف، لانها مركبة منهما، وقد عرفت ان نقيض المشروطة العامة حينية ممكنة

ونقيض المطلقة العامة دائمة مطلقة، فنقيض المجموع المركب من الاصل وهي المشروطة الخاصة احذ نقيضي الجزئين وهما الحينية الممكنة والدائمة المطلقة على سبيل منع الخلو، فقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً وهي مشروطة خاصة فنقيضها اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً وهي منفصلة مانعة الخلو مرددة بين حينية ممكنة ودائمة مطلقة مختلفتين في الكيف، وقس على ذلك سائر المركبات.

هذا كله في الكلية واما الجزئية فلا يكفي في اخذ نقيضها الترديد بين نقيضي جزئيها على سبيل منع الخلو وهما الكليتان لجواز كذب المركبة الجزئية ونقيض جزئيها جميعاً في بعض المواد فلا يطرد تناقضهما، فانه يجوز ثبوت المحمول دائماً لبعض الموضوع وسلبه دائماً عن البعض الاخر، فتكذب الجزئية الوجودية الادائمة كقولنا: بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائماً لان البعض معناه ان بعض افراد الحيوان يثبت له الانسان تارة ويسلب اخرى، وليس كذلك لان الحيوان منحصر في عين احدهما انسان دائماً او غير انسان دائماً، ويكذب نقيض جزئيها ايضاً وهما قولنا: لا شيء من الحيوان بانسان دائماً وكل حيوان انسان دائماً، اما كذب السالبة الكلية التي هي نقيض الجزء الاول من الاصل فلدوام ثبوت المحمول اعني الانسان لبعض افراد الموضوع اعني الحيوان.

واما كذب الموجبة الكلية اللتي هي نقيض الجزء الثاني فلدوام سلب المحمول عن بعض افراد الموضوع، فتكون مانعة الخلو منهما كاذبة، وقد عرفت انه لا تناقض بين المجتمعين في الكذب كالصدق

فيجب فيها الترديد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل فرد فرد من افراد الموضوع، فطريق اخذ النقيض لها ان توضع افراد الموضوع كلها، ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية، ثم يردد بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد، فقولنا: بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائماً وهي وجودية لا دائمة، نقيضها كل حيوان اما انسان دائماً او ليس بانسان دائماً فيصدق النقيض وهو قضية حملية مرددة المحمول شبيهة بالمنفصلة باعتبار وقوع الترديد في محمولها.

الفصل التاسع
في العكس المستوي

اعلم ان العكس على قسمين، العكس المستوي وعكس النقيض وسياتي الثاني في الفصل الآتي .

اما العكس المستوي فتعريفه :

انه تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف، والمراد من العكس : المعكوس، كما يقال العلم على المعلوم واللفظ على الملفوظ مجازاً، والمراد بالطرفين ما هو اعم من الموضوع والمحمول من الحملية والمقدم والتالي من الشرطية، والمراد ببقاء الصدق ان اصل القضية لو فرض صدقه للزم من صدقه صدق العكس ،لا انه يجب صدق العكس في الواقع .

واما الكيف فهو الايجاب والسلب كما مر، فيكون العكس موافقاً لاصل القضية فيهما، فالقضية الموجبة كلية او جزئية لا تنعكس الا جزئية موجبة، وذلك لصدق الجزئية في الموضعين، اما صدق انعكاسهما الى الجزئية فظاهر لأنه اذا صدق المحمول على ماصدق عليه الموضوع كلاً أوجزءاً تصادق الموضوع والمحمول في ذلك الكلي أو الجزئي، فيصدق المحمول على أفراد الموضوع في الجملة لاأقل من الجزئي، فمتى صدق كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان، ومتى صدق بعض الأنسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان.

واما عدم انعكاسهما الى الكلية فلأن المحمول في الموجبة قد يكون أعم من الموضوع كما مثلنا، فلو عكسنا القضية فيهما وقلنا كل حيوان انسان صار الموضوع أعم والمحمول أخص، ولايمكن صدق الأخص

الذي هو المحمول على الأعم الذي هو الموضوع صدقاً كلياً، فانه ليس كل حيوان انسان، اما لوكانت الكلية موضوعها مساوٍ لمحمولها كقولنا: كل انسان ناطق، انعكست كلية وهو كل ناطق انسانٌ، وكذلك الجزئية كما لو قلنا بعض الأنسان ضاحك صدق كل ضاحك انسان، لكن لما كانت قواعد المنطق كلية لم يعتبر فيها الاما ينطبق اطراداً على جميع المواد ولايختص بمادة دون مادة، فحكموا في الموجبة مطلقاً انعكاسها الى الجزئية ليطرد حكمها، وقس على هذا عكس الشرطيات مطلقاً سواء كانت كلية أوجزئية، متصلة أو منفصلة، لزومية أو عنادية أو اتفاقية، فموجباتها انما تنعكس جزئية لجواز عموم التالي وخصوص المقدم، فقولنا: كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً، عكسها: قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً.

والقضية السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية كنفسها لانه لو لم تنعكس كلية للزم سلب الشيء عن نفسه، فانه كلما صدق قولناً لاشيء من الأنسان بحجر صدق عكسها وهو لاشيء من الحجر بانسان، فلو لم يصدق العكس لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان، ولو صدق نقيضه لم يصدق أصل القضية، فانا اذا ضممنا هذا النقيض مع اصل القضية كانت النتيجة محالية، فلو قلنا بعض الحجر انسان ولاشيء من الانسان بحجر، فالنتيجة بعض الحجر ليس بحجر، فقد سلب الحجر عن نفسه وهو محال، ومنشأه من بطلان نقيض العكس فيكون العكس صادقاً.

والجزئية لاتنعكس أصلاً لجواز عموم الموضوع في الحملية والمقدم في الشرطية، لأنه يصح سلب الأخص عن بعض الأعم لكن لايصح سلب الأعم عن بعض الأخص، ففي الحملية مثلا اذا صدق بعض

الحيوان ليس بانسان لم يصدق بعض الانسان ليس بحيوان، وفي الشرطية اذا صدق قد لايكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً لم يصدق قد لايكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً.

ويجوز انعكاسها في بعض المواد كقولنا: في الحملية بعض الانسان ليس بناهق، عكسها بعض الناهق ليس بانسان، وفي الشرطية قد لايكون اذا كان الشيء انساناً كان ناهقاً وقد لايكون اذا كان الشيء ناهقاً كان انساناً، لكنه لم يكن مطرداً في جميع المواد فلم يكن معتبراً ،هذا كله بحسب الكمية والكيفية، واما بحسب الجهة فاعلم ان الدائمتين وهي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة، والعامتين وهما المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكس حينية مطلقة، فالضرورية المطلقة نحو قولنا: بالضرورة كل انسان حيوان، والدائمة المطلقة نحو قولنا: دائما كل انسان حيوان، عكسهما بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو انسان، فانه لو لم يصدق ذلك لصدق نقيضه وهو دائماً لاشيء من الحيوان بانسان مادام حيواناً، فاذا ضممناه الى الأصل وقلنا: بالضرورة أودائماً كل انسان حيوان ودائماً لاشيء من الحيوان بانسان مادام حيواناً، انتج لاشيء من الانسان بانسان وهذا خلف.

واما المشروطة العامة نحو قولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً، والعرفية العامة نحو قولنا: بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً، فعكسهما بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع، وهي حينية مطلقة كما في الأولتين، فلو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه لعدم جواز ارتفاع النقيضين في الشيء الموجود وهو محال، فلا بد من صدق نقيضه وهو دائماً لاشيء من متحرك الأصابع بكاتب مادام متحرك الأصابع، فاذا

ضممناه الى الأصل وقلنا : كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة أو بالدوام مادام كاتباً ودائماً لاشيء من متحرك الأصابع بكاتب مادام متحرك الأصابع، انتج بالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً فلزم المحال وهو سلب الشيء عن نفسه، فيكون نقيض العكس في هذه الأربع باطلاً، فيكون العكس حقاً وهو المطلوب.

وانما لم تنعكس هذه الأربع الى غير الحينية المطلقة لأن بعض هذه الأربع وهي الضرورية المطلقة لاتنعكس الى ماهو أخص من الحينية المطلقة، كالعرفية العامة مثلاً لجواز انعكاس وصف الموضوع عن وصف المحمول كقولنا : كل كاتب انسان بالضرورة مع كذب بعض الأنسان كاتب مادام انساناً، والخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان حينية لادائمة، وهي الحينية المطلقة المقيدة باللادوام.

اما دليل انعكاسهما الى الحينية المطلقة فلأنه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان، لأن الأخص يستلزم المطلق والا لزم وجود الأخص بدون وجود الأعم، لأن الخاصتين هما العامتان المقيدتان باللادوام الذاتي، فتكون الخاصتان مستلزمة لوجود العامتين، وكلما صدقت العامتان صدق في عكسهما الحينية المطلقة كما تقدم، فتكون الحينية لازمة للخاصتين بواسطة لزومهما للعامتين، لأن لازم اللازم لازم.

واما الدليل على صدق اللادوام في عكسهما فلأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه، فاذا ضممنا هذا النقيض الى الجزء الأول من الأصل انتج نتيجة كثبوت الشيء لنفسه مثلاً، ثم نضمه الى الجزء الثاني من الأصل فينتج نتيجة تنافي تلك النتيجة كسلب الشيء عن نفسه، وهو مع قطع النظر عن بطلان النتيجتين في نفسهما يستلزم اجتماع النقيضين، مثلاً اذا قلنا في المشروطة الخاصة : بالضرورة وفي العرفية

الخاصة: بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً، فعكسهما بعض متحرك الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لادائماً فقد صدق العكس بجزئيه وهو الحينية المطلقة المقيدة باللادوام، اما صدق الجزء الأول وهو الحينية فلما مر من أن الحينية المطلقة لازمة في عكس العامتين والعامتان لازمة للخاصتين، واما الجزء الثاني وهو اللادوام فلأن معناه هنا ليس بعض متحرك الأصابع كاتباً بالفعل فلو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً، فنضمه مع الجزء الأول من الأصل فنقول: كل متحرك الأصابع كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً، ينتج كل متحرك الأصابع متحرك الأصابع، ثم نضمه الى الجزء الثاني من الأصل وهو معنى اللادوام الأصل فنقول كل متحرك الأصابع كاتب دائماً ولاشيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل ينتج لاشيء من متحرك الأصابع بمتحرك الأصابع بالفعل، وهذا ينافي النتيجة السابقة وهو كل متحرك الأصابع متحرك الأصابع، فيلزم من صدق نقيض لادوام العكس اجتماع المتنافيين، الأثبات والنفي لشيء واحد لاتحاد الموضوع والمحمول في النتيجتين، فيكون باطلا لبطلان اللازم وهو اجتماع النقيضين، فيكون لادوام العكس حقاً وهو المطلوب.

اما الوقتيتان وهما الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو: كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض لادائماً، والمنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما لادائماً، والوجوديتان وهما الوجودية اللاضرورية وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية، نحو: كل انسان متنفس بالفعل لاضرورة، والوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة ايضاً المقيدة باللادوام الذاتي،

والمطلقة العامة وهي أصل الوجوديتين نحو كل انسان متنفس بالفعل، فهذه القضايا الخمس بأجمعها تنعكس الى مطلقة عامة، فلو صدق كل ج ب وقت الحيلولة أوكل ج ب وقتاً ما أو كل ج ب بالفعل أو كل ج ب بالفعل لابالضرورة أو كل ج ب بالفعل لابالدوام، لصدق بعض ب ج بالفعل أي بعض المتنفس بالفعل انسان مثلاً والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب ج دائماً اي لا شيء من المتنفس بالفعل انسان دائماً، فلو ضممناه الى الاصل وقلنا: كل انسان متنفس بالفعل ولا شيء من المتنفس بالفعل انسان لأنتج: لا شيء من ج ج، اي لا شيء من الانسان بانسان وهو خلف، فاذا كان النقيض باطلاً كان العكس حقاً وهو المطلوب .

واما الممكنتان وهما الممكنة العامة نحو: كل انسان كاتب بالامكان العام، والممكنة الخاصة وهي الممكنة العامة المقيدة بلاضرورة الجانب الموافق نحو: كل انسان كاتب بالامكان الخاص، فقد اختلف في انعكاسهما وعدمه، وبيان ذلك يستدعي تمهيد مقدمة وهي:

ان الجهات التي اعتبرت صريحة في القضايا من ضرورة ودوام وفعلية وامكان انما هي لخصوص نسبة المحمول الى الموضوع، فاذا قلنا: الانسان حيوان بالضرورة، فمرادنا ان نسبة الحيوانية للانسان غير منفكة عنه بضرورة الامتناع، واما صدق وصف الموضوع على ذاته وهي الانسانية للانسان المعين موضوعاً لهذه القضية فلا دخل للمحمول فيها، فالانسان الذي حكمنا عليه فيها بحيوانية المحمول او بكتابته او نطقه او ضحكه مثلاً هل ما هو انسان وجودي بالفعل او ما هو انسان بالامكان وجد او لم يوجد وقدر تقديراً، وقد ووقع النزاع هاهنا بين المعلم الثاني ابي نصر الفارابي وبين الشيخ رئيس الكل في الكل ابي علي بن سيناء،

فذهب الفارابي الى الامكان وذهب الشيخ الى الفعل، فحينئذ يكون عكس الممكنتين على رأي الفارابي لازماً، فانه يكون كلما صدق كل انسان بالامكان كاتب بالامكان صدق عكسه وهو بعض الكاتب بالامكان انسان بالامكان، والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الكاتب بانسان بالضرورة، ونضمه الى الاصل ونقول كل انسان كاتب بالامكان ولا شيء من الكاتب بانسان بالضرورة ينتج: لا شيء من الانسان بانسان دائماً، وهو محال نشأ من نقيض العكس، فيكون العكس صحيحاً وهو المطلوب، هذا هو مذهب القدماء.

واما على مذهب الرئيس وهو ان صدق وصف الموضوع على ذاته بالفعل، فكل انسان كاتب بالامكان يكون معناه: كل انسان بالفعل كاتب بالامكان، فعكسها بعض الكاتب بالفعل انسان بالامكان، وهو غير صحيح، اذ لا يلزم من صدق الاصل حينئذ صدق العكس، لجواز ان لا تخرج الكتابة الثابتة للانسان بالامكان الى الفعلية، لجواز ان لا يكون انساناً فعلياً، فلا تكون كتابته فعلية، وقد حكم عليها في قضية العكس بالفعلية وهو خلف، الا ترى انا اذا فرضنا ان مركوب زيد الفرس مثلاً فانه يصدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان، والثابت ان مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة فان ما بالقوة يمكن ان لا يصير بالفعل، فلذا حكم الشيخ انه لا عكس للممكنة وتبعه المتأخرون لأن هذا هو المتبادر في اللغة والعرف حتى في الأمور الفرضية.

واما السوالب فالدائمتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة، فاذا صدق قولنا: بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الأنسان بحجر، صدق لاشيء من الحجر بانسان دائماً، فلو لم

تصدق هذه الدائمة لصدق نقيضها وهو بعض الحجر انسان بالفعل، فاذا ضممناه الى الأصل وقلنا: بعض الحجر انسان ولاشيء من الأنسان بحجر بالضرورة أو بالدوام انتج: بعض الحجر ليس بحجر دائماً هو خلف، ومنشأه من نقيض العكس فيكون باطلاً فيكون العكس صحيحاً، وهو المطلوب، وانما لم تنعكس الضرورية مثلها ضرورية لجواز امكان صفة لنوعين تثبت لأحدهما بالفعل دون الآخر، فيكون النوع الآخر مسلوباً عما له تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة له، فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة، كما أن مركوب زيد يكون ممكناً للفرس والحمار، مع أن مركوبه بالفعل هو الفرس كما تقدم، فيصدق لاشيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولايصدق لاشيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق بعض الحمار مركوب زيد بالامكان.

والسر في ذلك أن الممكنة نقيض الضرورية فكما لم تنعكس الممكنة ممكنة لاتنعكس الضرورية ضرورية، فانه لوكانت السالبتان الضروريتان متلازمتين لكانت الموجبتان الممكنتان ملازمة للجزئيتين لامحالة.

والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة، فاذا صدق بالضرورة أوبالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً صدق بالدوام لاشيء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكن الأصابع، فلو لم يصدق ذلك لصدق نقيضه وهو بعض ساكن الأصابع كاتب حين هو ساكن الأصابع، فاذا ضممناه الى الأصل وقلنا: بعض ساكن الأصابع كاتب حين هو ساكن الأصابع ولاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً ضرورة أو دائماً، انتج: بعض

ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع حين هو ساكن الأصابع وهو خلف، فيكون العكس حقاً لأن نقيضه باطل.

وا نما لم تنعكس المشروطة العامة كنفسها لأنها هي اللتي يكون لوصف موضوعها دخل في تحقق الضرورة، فيكون مفهوم السالبة المشروطة العامة منافاة وصف المحمول لوصف الموضوع وذاته، ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني.

والخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان عرفية خاصة سالبة كلية، وهي عرفية عامة مقيدة باللادوام في البعض، واللادوام اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية، فاذا صدق بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً صدق لاشيء من ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكناً لادائماً في البعض، اي بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل، اما الجزء الأول فلما عرفت من أن العامتين السالبتين تنعكس الى عرفية عامة سالبة، ولاشك ان العرفية العامة ملازمة للعامتين وهما لازمتان للخاصتين ولازم اللازم لازم.

واما الجزء الثاني وهو معنى لادوام في البعض فلأنه لولم يصدق بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل لصدق نقيضه وهو لاشيء من ساكن الأصابع كاتب دائماً، وهذا اذا ضممناه مع لادوام الاصل الذي معناه كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل وقلنا: كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل ولاشيء من ساكن الأصابع بكاتب دائماً انتج: لاشيء من الكاتب بكاتب دائماً وهو خلف.

وانما تخصص اللادوام هنا في البعض لأنه في الكل يكون كاذباً لأنه لو صدق لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً لكذب لاشيء من الساكن بكاتب مادام ساكناً لادائماً، لكذب اللادوام

وهو كل ساكن كاتب بالفعل لصدق نقيضه وهو بعض الساكن ليس بكاتب دائماً كالارض.

هذا ماينعكس من السوالب الكلية وبقى هنا تسع لا انعكاس لها وهي الوجوديتان والوقتيتان والممكنة الخاصة من المركبات والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط.

والدليل على عدم انعكاسها النقض وهو تخلف العكس عنها في بعض المواد بحيث يصدق الأصل في مادة بدون العكس، فهذا التخلف يكون دليلاً على أن العكس غير لازم لهذا الأصل.

وبيان التخلف في هذه القضايا هو ان اخصها هي الوقتية وهي قد تصدق بدون العكس، فأنه يصدق لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائماً، مع كذب ماهو أعم من عكسها وهو بعض المنخسف ليس بقمر بالأمكان العام، لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة، واذا تحقق التخلف في انعكاس الأخص تحقق في الأعم، لان العكس لازم للقضية، فلو انعكس الأعم مع أن الأعم لازم للأخص لكان العكس لازماً للأخص لكان لزومه للأعم، لان لازم اللازم لازم، وقد سمعت من تمثيلنا بالجزئية الممكنة العامة لأن الجزئية أعم من الكلية والممكنة العامة أعم من سائر الموجهات، وحيث لم يصدق عكسهما وهما الاعم لم يصدق عكس غيرهما وهو الاخص، بخلاف مالو تحقق العكس في الاخص فأنه لم يلزم منه انعكاس الاعم.

والضابط في معرفة العكس هنا وفي عكس النقيض الآتي اما دليل النقض وهو تخلف العكس كما مضى، أو دليل الخلف.

وكيفيته ان تضم نقيض العكس مع اصل القضية اما كبرى او صغرى بما يناسب للشكل الاول، فينتج المحال، وقد مضى استعماله

مرارا متعددة ونعيده لك لزيادة التوضيح، وذلك كما نقول: ان المشروطة العامة مثلاً تنعكس عرفية عامة، فاذا قلنا: بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً صدق عكسها بالدوام لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع فنقول في الاستدلال على صحة هذا العكس بدليل الخلف هكذا: لولم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع، ثم ناخذ هذا النقيض ونضمه الى اصل القضية فنجعل هذا النقيض بحسب المناسبة صغرى وأصل القضية كبرى، لأن النقيض موجبة تناسب صغرى للشكل الأول، وأصل القضية كلية تناسب كبرى للشكل الأول، فنقول هكذا: بعض ساكن الأصابع كاتب حين هو ساكن الأصابع ولاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً بالضرورة، فينتج الخلف وهو بعض ساكن الأصابع ليس بساكن الأصابع حين هو ساكن الأصابع، فانتاج المحال هنا هو ليس من خلل في القياس بمادة أو هيئة فأنه مستوف لشروط الأنتاج الصحيح البديهي فتعين أن المحال ناشيء من نقيض العكس .

الفصل العاشر

في عكس النقيض

وهو عند القدماء تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف، ومعنى تبديلهما جعل نقيض الجزء الثاني من الأصل جزءاً اولاً ونقيض الجزء الأول منه جزءاً ثانياً، ومعنى بقاء الصدق هو أنه ان كان الأصل صادقاً فالعكس مثله، لا أنه يلزم صدق العكس حتماً، ومعنى بقاء الكيف أن العكس تابع للأصل في الايجاب والسلب، فقولنا: كل ج ب ينعكس بعكس النقيض كل ما ليس ب ليس ج.

والدليل على صحته هو دليل الخلف الذي بيناه أو النقيض فنقول، لولم يصدق هذا لصدق بعض ماليس ب ج، وينعكس بالعكس المستوي بعض ج ليس ب، وقد كان كل ب ج وهو خلف، وينضم الى الأصل هكذا: بعض ماليس ب ج وكل ج ب ينتج بعض ما ليس ب ب وهو محال، اذ لو عكس لكان كل ب ليس ب، فيلزم سلب الشيء عن نفسه.

وعند المتأخرين هو جعل نقيض الجزء الثاني أولاً وعين الجزء الأول ثانياً مع بقاء الصدق ومخالفة الكيف، فقولنا كل ج ب عكس نقيضه لاشيء مما ليس ب ج.

والعمدة في الكلام هنا على التعريف الأول لكونه أعم فائدة وأخصر بياناً، فاذا عرفت ذلك فاعلم أن حكم الموجبات ههنا حكم السوالب في العكس المستوي، فكما أن السالبة الكلية سواء كانت ضرورية أودائمة اومشروطة عامة تنعكس كنفسها في العكس المستوي والسالبة الجزئية لاتنعكس أصلا، كذلك الكلية الموجبة في عكس

النقيض تنعكس كنفسها اذا كانت دائمتين أومشروطة عامة، والجزئية لاتنعكس أصلاً لأنه لايصدق بعض الحيوان لا انسان، ولايصدق بعض الانسان لاحيوان.

وكذلك بحسب الجهة فالتسع الموجهات وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لاتنعكس ماعداها، فالدائمتان تنعكس دائمة مطلقة والعامتان عرفية عامة والعرفيتان عرفية لادائمة في البعض، لأنه اذا صدق كل ج ب بالضرورة أو بالدوام صدق كل ما ليس ب ليس ج دائماً والا لصدق نقيضه وهو كل ماليس ب ليس ج بالفعل، فنضمه الى أصل القضية فنقول: كل ما ليس ب ليس ج بالفعل، وكل ج ب بالضرورة أوبالدوام، ينتج: كل ماليس ب ب دائماً، وتنعكس الى قولنا: بعض ب ليس ب، وهو محال.

وحكم السوالب هنا حكم الموجبات هناك، فكما أن الموجبة هناك لاتنعكس الا جزئية فالسالبة هنا كذلك، سواء كانت كلية نحو لاشيء من الانسان بحجر أوجزئية نحو بعض الانسان ليس بحجر، فعكس نقيضها بعض لاحجر ليس بلا انسان، ولاتنعكس كلية، اما أنها تنعكس جزئية في الموضعين فظاهر، ضرورة انه لما نفي المحمول عما صدق عليه الموضوع كلاً أوبعضاً فلم يصدق المحمول على افراد الموضوع في الجملة، فيصح سلب نقيض الموضوع عن بعض ماصدق عليه نقيض المحمول كما مثلنا.

وأما عدم صدق الكلية فلأنه قد يكون الموضوع في الأصل اخص ونقيض المحمول أعم كما في قولنا: لاشيء من الانسان بلا حيوان، فان نقيض المحمول وهو لاحيوان أعم من الموضوع وهو الانسان، فلو عكست القضية حينئذ كلية، للزم سلب نقيض الاخص من عين الاعم

كلياً فيلزم أن لايكون الأعم أعم، لأن الاعم أن لم يوجد مع نقيض الأخص يكون مع الأخص دائماً ولايوجد بدونه، والحال أن الأعم هو مايوجد بدون الأخص في الجملة، فيصح لاشيء من الانسان بلا حيوان ولايصح لاشيء من الحيوان بلا انسان، لصدق نقيضه وهو بعض الحيوان لا انسان كالبقر.

واما بحسب الجهة فتنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لادائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة، اما انعكاس الدائمتين الى الحينية المطلقة فلأنه اذا صدق مثلا بالضرورة او دائماً لاشيء من الانسان بحجر وجب أن يصدق ليس بعض ما ليس بحجر ليس بانسان بالفعل حين هو ليس بحجر، والا لصدق نقيضه وهو كل ما ليس بحجر ليس بانسان مادام ليس بحجر، وتنعكس بعكس النقيض الى كل انسان حجر دائماً مادام انساناً وقد كان الأصل لاشيء من الأنسان بحجر بالضرورة أودائماً، وهذا خلف، وقس عليه مثله.

ولاتنعكس الممكنتان هنا كما في الموجبات في العكس المستوي، لأنه يصدق في الفرض المذكور في العكس المستوي لاشيء من الفرس بمركوب زيد بالأمكان الخاص، ويكذب بعض ما ليس بمركوب زيد ليس بفرس بالأمكان لصدق قولنا: كل ما ليس بمركوب زيد ليس بفرس بالضرورة.

واما الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة من الموجبة الجزئية فتنعكس بعكس النقيض الى العرفية الخاصة كما تنعكسان من السالبة الجزئية في العكس المستوي الى العرفية الخاصة ايضاً، بدليل الافتراض، اما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس

المستوي الى العرفية الخاصة فلأنه اذا صدق بالضرورة أوبالدوام ليس بعض الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لادائماً، أي بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل صدق في عكسه دائماً ليس بعض ساكن الأصابع بكاتب مادام ساكن الأصابع لادائماً، أي بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل، لأنا نفرض ذات الموضوع أعني بعض الكاتب انه زيد مثلاً بأن يكون المراد ببعض الكاتب هو زيد، فزيد ساكن الاصابع بحكم لادوام الأصل، وزيد كاتب بالفعل لأن صدق وصف الموضوع على ذاته بالفعل لا بالامكان كما ذكرنا انه الحق من مذهب الشيخ، فصدق بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل وهو لادوام العكس، فانعكس بعض الكاتب ـ وهو لادوام الأصل ـ ساكن الأصابع بالفعل الى بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل، وهو عكس الجزء الثاني من القضية المركبة، ثم تقول زيد ليس بكاتب مادام ساكن الأصابع وإلا لكان زيد كاتباً في بعض أوقات كونه ساكن الأصابع، لأن وصف الموضوع والمحمول اذا تقارنا في ذات كما في ذات زيد هنا، ثبت كل واحد من الوصفين في زمان الآخر في الجملة، فلزم من هذا أن يكون بعض الكاتب ساكن الأصابع مادام كاتباً، وقد كان حكم الأصل أن بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً وهو خلف، فيصدق ان بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً، وهو الجزء الأول من العكس، فثبت العكس بكلا جزئيه.

واما بيان انعكاسهما من الموجبة الجزئية بعكس النقيض الى العرفية الخاصة بدليل الأفتراض فلأنه اذا صدق بالضرورة أودائماً بعض الكاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً، أي بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل صدق في عكس نقيضه بعض ماليس بمتحرك

الأصابع ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الأصابع لادائماً، أي ليس بعض ما ليس بمتحرك الأصابع بكاتب بالفعل، وذلك يثبت بدليل الأفتراض، وهو أن نفرض ذات الموضوع وهو بعض الكاتب زيداً مثلاً فزيد كاتب بالفعل على ماهو مذهب الرئيس، وزيد ليس بمتحرك الأصابع بالفعل بحكم لادوام الأصل، فيصدق بعض ماليس بمتحرك الأصابع كاتب بالفعل، وهو ملزوم لادوام العكس، لأن الأثبات يلزمه نفي النفي، وانعكس بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل الى قولنا: ليس بعض ماليس بمتحرك الأصابع كاتب بالفعل، أعني بعض ما ليس بمتحرك الأصابع كاتب بالأطلاق العام، وهو الجزء الأول من العكس، ثم تقول زيد ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الأصابع والالكان زيد كاتباً في بعض أوقات كونه ليس بمتحرك الأصابع، فيكون زيد ليس بمتحرك الاصابع في بعض أوقات كونه كاتباً، لأن الوصفين اذا تقارنا في ذات يثبت كل واحد منهما في زمان الآخر في الجملة، وقد كان حكم الأصل أن بعض الكاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً وهو خلف، فيصدق أن بعض ما ليس بمتحرك الأصابع وهو زيد ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الأصابع، وهو الجزء الثاني من العكس، فيصدق العكس بكلا جزئيه .

الباب الثالث

في الحجة

وهي ثلاثة أقسام، لان الاستدلال اما من حال الكلي على جزئياته واما من حال الجزئيات على كليها، واما من حال أحد الجزئيين المندرجين تحت كلي على حال الجزئي الآخر، فالأول: القياس والثاني: الأستقراء، والثالث: التمثيل.

اما الأستقراء :

فهو الحجة التي يستدل بها من حكم الجزئيات على حكم كليها، أويقال تصفح الجزئيات لاثبات حكم كلي.

وهو اما تام بأن يكون التصفح والتتبع فيه لجميع الجزئيات، وهذا القسم داخل في القياس المقسم، لانه يفيد اليقين كقولنا: كل حيوان اما ناطق أوغير ناطق، وكل ناطق من الحيوان حساس.

أوناقص بأن يكون التتبع فيه لأكثر الجزئيات، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، لان الأنسان كذلك والبغال والحمير والخيل والبقر والغنم وكل ما شاهدناه من أصناف الحيوان كذلك، فحكمنا على كلية الحيوان بما تتبعناه من أصنافه وافراده، وهذا القسم لايفيد اليقين بل الظن، اذ من الجائز ان يكون من الحيوانات التى لم نصادفها يحرك فكه الاعلى كما يقال في التمساح، وهو حيوان عظيم يسكن البحر يحرك فكه الأعلى عند المضغ .

واما التمثيل :

فهو تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه

الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك، كما يقال النبيذ حرام لان الخمر حرام وعلة حرمته الاسكار وهو موجود في النبيذ ، ولا بد في التمثيل من شروط ثلاثة:

الاول: ان الحكم كالحرمة مثلاً ثابت في الاصل المشبه به وهو الخمر .

الثاني: ان علة الحكم في الاصل هو الوصف الكذائي كالاسكار .

الثالث: ان ذلك الوصف موجود في الفرع وهو المشبه الذي نريد ان نثبت له الحكم.

فاذا تحققت هذه الثلاثة انتقل الذهن الى كون الحكم الموجود في الاصل ثابتاً في الفرع وهو المطلوب من التمثيل، فاما الاول والثالث فهما ظاهران في كل تمثيل والا فلم يكن تشبيها اصلاً، واما الثاني فانه خفي يحتاج الى الاستعلام والتفحص.

وطرق استعلامه متعددة الا ان العمدة منها طريقان:

الطريق الاول: الدوران وهو ترتيب الحكم على الوصف الذي له صلاحية العلية وجوداً وعدماً، فان وجد الوصف وجد الحكم وان عدم عدم، فيكون الحكم مترتباً على الوصف الذي له صلوح العلية للحكم كترتب الحرمة في الخمر على الاسكار، فانه مادام مسكراً فهو حرام واذا زال عنه الاسكار زالت عنه الحرمة، والا لزم تخلف المعلول عن العلة التامة وهو محال، فنقول ان الحرمة دائرة مدار الاسكار وجوداً وعدماً، اما وجودا ففي الخمر واما عدماً ففي الخل، فان الدوران علامة كون المدار الذي هو الوصف علة تامة للدائر الذي هو الحكم .

الطريق الثاني: الترديد، ويسمي بالسبر والتقسيم، وكيفيته هو ان يتفحص اولاً اوصاف الاصل من المحتملات العقلية التي يحتمل أن

تكون علة للحكم، ثم يردد أن علة الحكم هل هي هذه الصفة أوتلك الصفة، ثم يبطل كل واحدة منها حتى يستقر على واحدة، فعند ذلك ينتقل الذهن منه الى أن ذلك الوصف هو العلة للحكم مع صلوحه لها، كما يقال علة حرمة الخمر اما الأتخاذ من العنب أو الميعان أو اللون المخصوص أو الطعم المخصوص أو الرائحة المخصوصة أو الأسكار، ولا احتمال للعلية سوي ماذكر، لكن الأتخاذ من العنب ليس بعلة لوجوده في الدبس والخل بدون الحرمة، ولا الميعان لوجوده في الماء، ولا اللون لوجوده في الورد، ولا الطعم لوجوده في الكُمثري الحامض، ولا الرائحة لوجودها في قشر العنب المشمس، فتعين السادس للعلية وهو الأسكار.

والطريقان المذكوران كلاهما ظنيان، اما الدوران فلأن الجزء الأخير من العلة قد يكون هو المدار، أو يكون الأمر المساوي لها بأن يكون الشرط المساوي مداراً للمعلول مع انه ليس بعلة.

واما السبر والتقسيم فلأن حصر العلة في الأوصاف المذكورة ممنوع، لأن التقسيم ليس حصراً عقلياً مردداً بين النفي والأثبات، فجاز أن تكون العلة غير ماذكر، ثم مع تسليم الحصر لايلزم أن المعنى المشترك اذا كان علة في الأصل كان علة في الفرع، لجواز أن يكون خصوص الأصل شرطاً للعلية أو خصوص الفرع مانعة عنها، لأن العلة هي المقتضي ورفع المانع، نعم لو تحقق أن العلة تامة مستقلة لذاتها من غير خصوصية لشيء دون شيء لكانت قطعية، فيكون التمثيل بطريقيه قطعياً كما في مثالنا هذا، فأن علة تحريم الخمر هي الأسكار مطلقاً لاخصوص الخمر، الا أن هذا القسم داخل في القياس كما قلناه في الأستقراء، لأنا نقول النبيذ مسكر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام.

واما القياس:

فهو قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر، والمراد بالقول هو المركب مطلقاً والمؤلف هو المركب بمناسبة، وبهذا كملت لهذا التعريف العلل الأربع فيكون تعريفاً كاملاً، لان التاليف اشارة الى العلة الصورية في الجملة بدلالة التزامية، فان صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصديقات كالهيئة الحاصلة لأجزاء السرير في اجتماعها وترتيبها، والى العلة الفاعلية بالألتزام اذ لابد لكل تركيب وتاليف من مؤلف وهو هنا القوة العاقلة كالنجار للسرير، والى العلة المادية وهي القضايا المرتبة المعلومة كالصغرى والكبرى كقطع الخشب للسرير، والى العلة الغائية وهي استلزامه للقول الآخر أي النتيجة، اذ هو المقصود منه كجلوس السلطان على السرير، وقولنا: (من قضايا) يخرج ماليس كذلك كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها، اما البسيطة المستلزمة لذلك فلعدم التركيب فيها، واما المركبة فلأن المتبادر من اطلاق القضايا هو القضايا الصريحة، والجزء الثانى كلادائماً ليس صريحاً وانما هو اشارة الى قضية، فلا يصدق التعدد بذلك، وبقولنا: (يلزم) يخرج الاستقراء والتمثيل لانه لايلزم منهما شيء، وانما يحصل منهما الظن بشيء آخر، وبقولنا: (لذاته) يخرج مايلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقياس المساوات وهو المركب من قضيتين يكون متعلق محمول الصغرى موضوعاً للكبرى، واشتهر بهذا الاسم نحو: (أ) مساو لـ (ب) و (ب) مساو لـ (ج) ، فانه يلزم منه أن (أ) مساو لـ (ج)، لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة غريبة خارجية وهي ان مساوي المساوي مساوي، ولذلك لايتحقق الاستلزام الا حيث تصدق هذه

المقدمة الخارجية، كقولنا: الدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرة في البيت، لأن مظروف المظروف مظروف، واما اذا لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء، كما في قولنا: (أ) مباين لـ (ب) و(ب) مباين لـ (ج) لم يلزم منه ان (أ) مباين لـ (ج)، لان مباين المباين لايلزم أن يكون مبايناً، كما يصح ان يقال ان الفرس مباين للانسان والانسان مباين للصاهل، فكون الفرس مباين للصاهل غير صحيح، وكذلك لو قلنا: (أ) نصف (ب) و (ب) نصف (ج) لم يحصل منه ان (أ) نصف(ج) لان نصف النصف ليس نصفاً بل ربعاً، فظهر ان صدق المساوات دائرة مدار صدق المقدمة الخارجية وكذبها، وقياس المساوات مع هذه المقدمة الخارجية يرجع الى قياسين تقديره ان (أ) مساو لـ (ب) و(ب) مساو لـ (ج) فينتج لذاته (أ) مساو لـ (ج) ثم تأخذ هذه النتيجة فتضمها الى هذه القضية فتقول (أ) مساو لـ (ج) وكل مساو لـ (ج) مساو لـ (ج) فينتج لذاته (أ) مساو لـ (ج)، فكان كل منهما منتج لذاته إلا أنه بالنظر الى النتيجة الثانية منتج بواسطة المقدمة الخارجية.

ثم أن القول الآخر اللازم من القياس يسمى مطلوباً ونتيجة كقولنا: العالم متغير وكل متغير حادث ينتج العالم حادث، وهي القول الآخر اللازم من القياس وهو المطلوب المقصود من تاليف القياس وهو النتيجة منه تشبيهاً للصغرى بالام والكبرى بالاب والحاصل منهما نتيجة.

فاذا عرفت ذلك فاعلم أن القياس ينقسم الى استثنائي واقتراني، والاقتراني ينقسم الى حملي وشرطي.

وبيان ذلك: أن القول الآخر الذي هو النتيجة ان كان مذكوراً في القياس بمادته وهيئته فاستثنائي، سمي به لاشتماله على اداة الاستثناء

وهي لكن، والمراد بمادته طرفاه وهو المحكوم عليه والمحكوم به، والمراد بهيئته الترتيب الواقع بين طرفيه سواء تحقق في ضمن الأيجاب أم السلب، فانه قد يكون المذكور في الأستثنائي عين النتيجة كقولنا: ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان، وقد يكون المذكور نقيض النتيجة كقولنا: ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا ليس بانسان، والمذكور في القياس هذا انسان.

وان لم تكن النتيجة مذكورة فيه بالمادة والهيئة بل بمجرد المادة فقط فاقتراني، سمي اقترانياً لاقتران حدود المطلوب فيه وهي الحدود الثلاثة الحد الأصغر وهو موضوع المطلوب والحد الأكبر وهو محموله والحد الأوسط وهو المتكرر، والمذكور من المطلوب فيه هو المادة، لأنه لايعقل قياس خلواً من أجزاء النتيجة المادية والصورية.

ثم الأقتراني ان كان مركباً من الحمليات الصرفة فحملي، نحو: العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث، وإلا فشرطي، سواء تركب من الشرطيات الصرفة نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء فينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، أو تركب من الحملية والشرطية نحو كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً وكل حيوان جسم فينتج كلما كان الشيء انساناً كان جسماً.

وهنا فصول :

الفصل الأول

في الأقتراني الحملي

وهو مركب من قضيتين حمليتين ينتج منهما بعد حذف المتكرر قضية حملية تسمى المطلوب كقولنا: الأنسان حيوان وكل حيوان متحرك بالأرادة فينتج الانسان متحرك بالارادة، فهذا الموضوع يسمى اصغر لكونه في الغالب اخص واقل افراداً من المحمول، والمحمول يسمى اكبر لكونه في الغالب اعم واكثر افراداً، واما المتكرر في القياس الذي يحذف في النتيجة يسمى أوسط لتوسطه بين الطرفين ولكونه واسطة لنسبة التاليف بينهما.

والقضية التي تشتمل على الأصغر تسمى الصغرى والتى تشتمل على لأكبر تسمى الكبرى.

ثم أن القياس باعتبار الأوسط المتكرر ينقسم الى أربعة أشكال، فان الأوسط ان كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول، سمي أولاً لأن انتاجه بديهي بيِّن لايحتاج الى بيان وانتاج غيره نظري يرجع اليه في تصحيحه، يعني ان غيره من الاشكال اذا شك في نتيجتة وصحتها ركبت شكلاً أولاً فتعرف صحتها به فيكون تعرفه أسبق، ولأنه على النظم الطبيعي في تاليف مقدمتيه وهو الأنتقال من موضوع المطلوب الى الوسط الذي هو السبب لتحصيل المحمول ثم الى المحمول ليلزم منه المطلوب، ولأنه منتج لأشرف النتائج وهو الموجبة، ومنتج للمطالب الأربعة وهي الكليتان والجزئيتان موجبة وسالبة.

وان كان الأوسط محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني، وانما سمي

بالثاني لاشتراكه مع الأول في اشرف المقدمتين وهي الصغرى، وانما كانت اشرف المقدمتين لكونها مشتملة على موضوع المطلوب الذي هو أشرف طرفيه لكونه ذاتاً وهي أشرف من الصفات، ولأن المحمول طلب لأجله، ومن هنا وضع في المرتبة الثانية نحو: كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر.

وان كان الأوسط موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث، وانما سمي ثالثاً لاشتراكه مع الأول في اخس المقدمتين وهي الكبرى، وانما كانت اخس مقدمتي القياس لأن محمول المطلوب هو آخر طرفيه لكونه مفهوماً وصفة وهو مؤخر عن الذوات، ولذلك وضع في المرتبة الثالثة كقولنا: كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق.

وان كان الأوسط موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى عكس الأول فهو الرابع لكونه في غاية البعد عن الأول لمخالفته إياه في المقدمتين جميعاً، ولما كان بعيداً عن الطبع جداً لايستحصل المطلوب به إلا بالتعسر ومن ثم وضع في المرتبة الرابعة، كقولنا: كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق.

ولكل واحد من هذه الاقيسة في صحة انتاجها شروط من الكم والكيف والجهة، اما الشكل الآول فيشترط فيه أمور:

الأول: ايجاب الصغرى سواء كانت كلية أو جزئية.

الثاني: فعليتها لأن الحكم في الصغرى ايجاباً او سلباً على ماثبت له الأوسط بالفعل كما عرفت سابقاً فلو لم يحكم في الصغرى بأن الأصغر يثبت له الأوسط بالفعل لم يلزم تعدي الحكم من الأوسط الى الأصغر.

الثالث: كلية الكبرى سواء كانت موجبة أوسالبة ليلزم اندراج

الاصغر في الأوسط، فاذا حكم في الكبرى على الأوسط بحكم لزم الاصغر، ولما كان الأوسط في هذا الشكل محمولاً على الاصغر وكان من الجائز أن يكون المحمول أعم من الموضوع، فلو حكم في الكبرى على بعض الأوسط لاحتمل أن يكون الأصغر غير مندرج في ذلك البعض، فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر، فانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ولاتصدق نتيجته وهي بعض الانسان فرس، لأن الحيوان الفرسي غير الانسان الحيواني.

فاذا تمت هذه الشرائط انتج بديهياً فاذا كانت الصغرى كلية انتج مع الكبرى الموجبة الكلية موجبة كلية، واذا كانت الصغرى جزئية انتج مع الموجبة الكلية موجبة جزئية، لأن النتيجة تتبع أخس المقدمتين وهي هاهنا الجزئية، واذا كانت الصغرى موجبة كلية مع الكبرى السالبة الكلية انتج سالبة كلية، واذا كانت الصغرى موجبة جزئية مع الكبرى السالبة الكلية انتج السالبة الجزئية، وهبوطها هنا سلباً وجزئياً فكانت أربعة مطالب:

الأول: مركب من كليتين موجبتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا: كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق، فاذا حذفنا المكرر وهو ضاحك كان المطلوب كل انسان ناطق.

الثاني: من موجبتين والصغرى جزئية فالنتيجة موجبة جزئية نحو: بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق.

الثالث: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة كلية نحو: كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الأنسان بحجر.

الرابع: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة

سالبة جزئية كقولنا: بعض الانسان حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس بحجر.

واعلم ان الموجبة الكلية أشرف المحصورات لاشتمالها على الشرفين الايجاب والكلية، والسالبة الجزئية اخسها لاشتمالها على الخستين وهما السلب والجزئية، ومابينهما متوسطات، ثم أن السالبة الكلية أشرف من الموجبة الجزئية لأن شرف الأيجاب الجزئي باعتبار الأيجاب وهو جهة واحدة وشرف السلب الكلى من جهات متعددة من كونها أضبط وأنفع في العلوم وأخص من الجزئية، والأخص لاشتماله على أمر زائد أشرف، وغير ذلك.

واما الشكل الثاني فيشترط فيه أمور ثلاثة:

الأول: بحسب الكيفية، وهو اختلافهما في الايجاب والسلب فاذا كانت الصغرى موجبة فلتكن الكبرى سالبة وبالعكس، وذلك لأنه لو اتفقت مقدمتاه في الكيف فأما أن يكونا موجبتين أوسالبتين، وأيا ما كان يتحقق الأختلاف الموجب لعقم القياس، اما اذا كانتا موجبتين فلأنه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فالحق الأيجاب وهو كل انسان ناطق، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: وكل فرس حيوان كان الحق السلب وهو لاشيء من الانسان بفرس، واما اذا كانتا سالبتين فلآنه يصدق لاشيء من الانسان بحجر ولاشيء من الناطق بحجر، ينتج لاشيء من الانسان بناطق، والحق الايجاب وهو كل انسان ناطق، ولو بدلنا الكبرى وقلنا: ولاشيء من الفرس بحجر كان الحق السلب وهو لاشيء من الانسان بفرس، والإختلاف دليل على عدم الإنتاج، لأن النتيجة هو القول الذي يلزم من المقدمتين، فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة، ولو كان اللازم هو

السالبة لما كان الحق في بعض المواد هو الموجبة، لامتناع تخلف الملزوم عن اللازم واستحالة تحقق العلة التامة بدون معلولها.

الثاني: بحسب الكمية وهو كلية الكبرى لانه لولاه لوقع الإختلاف فانه لو كانت الكبرى جزئية فاما أن تكون موجبة أو سالبة، وايا ماكان يتحقق الإختلاف، اما على تقدير ايجابها فلصدق قولنا: لاشيء من الإنسان بفرس وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الانسان ليس بحيوان، والحق الإيجاب وهو بعض الانسان حيوان، او لوبدلنا الكبرى بقولنا: وبعض الصاهل فرس كان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بصاهل، واما على تقدير سلبها فلصدق قولنا: كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان فينتج بعض الانسان ليس بجسم، والحق الإيجاب وهو بعض الانسان جسم، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بحجر، والإختلاف دليل العقم.

الثالث: بحسب الجهة، وهو أمران وكل واحد منهما أحد الأمرين:

الأول: أن تكون الصغرى صادقاً عليها الدوام اما دائمة او ضرورية، وان لم تكن كذلك فلتكن الكبرى من القضايا الست اللتي تنعكس سالبتها وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان، فلو انتفيا لكانت الصغرى من احدى القضايا الأحدى عشرة الغيرالدائمة والكبرى من القضايا التسع الغير المنعكسة السوالب، فحينئذ فاخص الصغريات هي المشروطة الخاصة والوقتية مع الكبرى الوقتية وهو غير منتج للاختلاف الموجب للعقم، فانه يصدق قولنا: لاشيء من المنخسف بمضيء بالضرورة مادام منخسفاً أو في وقت معين لادائماً، وكل قمر مضيء

بالضرورة في وقت معين لا دائماً فيمتنع السلب بالإمكان العام لصدق كل قمر منخسف بالضرورة، ولوبدلنا الكبرى بقولنا: وكل شمس مضيئة في وقت معين لادائماً امتنع الإيجاب، ومتى لم ينتج هذان الإختلاطان لم تنتج سائر الإختلاطات، لاستلزام عدم انتاج الآخص عدم انتاج الأعم، لأن النتيجة لازمة للأعم، والأعم لازم للأخص ولازم اللازم لازم، وقد عرفت عدم لزوم النتيجة للأخص

الأمر الثاني: عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل فإن أريد استعمالها اشترط أحد الأمرين:

الأول: أن تكون مع الضرورية المطلقة، سواء كانت الضرورية صغرى فتكون الممكنة كبرى أو العكس.

الثاني: أن تكون الممكنة صغرى وتكون الكبرى مشروطة عامة أو خاصة، وحاصله أن الممكنة اذا كانت صغرى فالكبرى لابد أن تكون ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة، وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لاغير.

ودليل الشرطين انه لولاأحدهما لزم الإختلاف ،اما الأول فلإنك قد عرفت من الشرط الأول أن الممكنة الصغرى لا تنتج مع التسع الغير المنعكسة السوالب، ولو استعملت الممكنة صغرى من غير الضروريات الثلاث لكان إختلاطها مع الدوامیات الثلاث اللتي هي الدائمة والعرفيتان، لكن إختلاطها مع الدائمة لا ينتج لجواز أن يكون الثابت بالامكان مسلوباً عنه دائماً كقولنا: كل زنجي أبيض بالإمكان العام ولاشيء من الزنجي بابيض دائماً، مع امتناع سلب الشيء عن نفسه وهو لاشيء من الزنجي بزنجي دائماً وهو محال، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: ولاشيء من الهندي بابيض دائماً امتنع الإيجاب وهو كل زنجي

هندي.

ويلزم من عقم هذا الإختلاط عقم إختلاط الممكنة صغرى مع العرفيتين، اما مع العرفية العامة فظاهر لأن الدائمة أخص منها، وعدم انتاج الأخص يستلزم عدم انتاج الأعم كما ذكرنا، واما مع العرفية الخاصة فلأن الجزء الأول مر بيانه مع الدواميات، واما الجزء الثاني أعني اللادوام فلأن الأصل لما كان مخالفا للممكنة في الكيف كان اللادوام موافقاً لها، وقد عرفت عدم انتاج هذا الشكل من متفقتين في الكيف، ومتى لم تنتج العرفية الخاصة بجزئيها مع الممكنة تكون معها عقيمة، لأن المراد بإنتاج القضية المركبة مع قضية أخرى انتاج أحد جزئيها معها.

واما الأمر الثاني وهو أنه اذا كانت الممكنة كبرى لزم أن تكون الصغرى ضرورية، فلانه قد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية أو الدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب، ولو استعملت الممكنة الكبرى مع الضرورية لكان إختلاطها مع الدائمة المطلقة عقيمة لجواز أن يكون المسلوب عن الشيء بالإمكان ثابتاً له دائماً كقولنا: كل رومي أبيض دائماً ولاشيء من الرومي بأبيض بالإمكان، مع امتناع سلب الشيء عن نفسه وهو لاشيء من الرومي برومي بالإمكان وهو محال، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: ولاشيء من الزنجي بأبيض بالإمكان يمتنع الإيجاب وهو كل رومي زنجي بالإمكان، فإذا تحقق الإختلاف في ذلك من إنتفاء الشرطين بحسب الجهة، والإختلاف دليل العقم وجب تحقق الشرطين للإنتاج فإذا تمت له هذه الشرائط صحت نتائجه.

فالضروب المنتجة في هذا الشكل أربعة حاصلة من ضرب الكلية الموجبة في الصغريين السالبتين الكلية والجزئية، وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغريين الموجبتين الكلية والجزئية.

فالضرب الأول: هو المركب من كليتين والصغرى موجبة نحو: كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر

الضرب الثاني: وهو المركب من كليتين والصغرى سالبة نحو: لاشيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان فلا شيء من الحجر بإنسان، فالنتيجة في هذين سالبة كلية.

الضرب الثالث: هو المركب من صغرى جزئية موجبة وكبرى كلية سالبة نحو: بعض الحيوان انسان ولاشيء من الحجر بانسان فبعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب الرابع: هو المركب من صغرى جزئية سالبة وكبرى كلية موجبة نحو: بعض الحجر ليس بحيوان وكل انسان حيوان فبعض الحجر ليس بانسان، فالنتيجة في هذه سالبة جزئية.

ولما كان انتاج الشكل الاول بديهياً لم يحتج الى بيان دليل بخلاف باقي الاشكال فالدليل على صحة انتاج هذا الشكل لهذه النتائج رده الى الشكل الأول وكيفيته أمور:

الأول: الخلف، وهو أن يجعل نقيض النتيجة لإيجابه صغرى ويجعل كبرى القياس لكليتها كبرى فيكون شكلاً أولاً فينتج ماينافي الصغرى، مثل: كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان ينتج لاشيء من الانسان بحجر، فنقيض هذه النتيجة كل انسان حجر فتضمه الى كبرى القياس فتقول: كل انسان حجر ولاشيء من الحجر بحيوان

فينتج لاشيء من الانسان بحيوان، وهو وهو ينافي صغرى القياس كل انسان حيوان وهذا الدليل جار في الضروب الأربعة كلها .

الدليل الثاني: عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الأول لينتج النتيجة المطلوبة، وذلك انما يجري في الضرب الأول والثالث، لان كبراهما سالبة كلية تنعكس كنفسها، فالأول نحو: كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان، فاذا عكست الكبرى قلت: لاشيء من الحيوان بحجر، فتضمه الى صغرى القياس وتقول كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر فينتج لاشيء من الانسان بحجر وهو عين النتيجة الأولى فتبين أنها صحيحة وهو المطلوب.

واما الضرب الثالث: فهو بعض الحيوان انسان ولاشيء من الحجر بانسان، ونتيجته بعض الحيوان ليس بحجر، فإذا أردت أن تعرف صحتها فاعمل العكس المذكور، فإذا عكست الكبرى وقلت: ولاشيء من الانسان بحجر فتضمها الي صغرى القياس وتقول: بعض الحيوان انسان ولاشيء من الانسان بحجر فينتج بعض الحيوان ليس بحجر عين النتيجة الاولى وهو المطلوب.

وأما الضرب الثاني والرابع فلا يجري فيهما هذا الدليل لأن كبراهما موجبة كلية لاتنعكس الا موجبة جزئية لاتصلح لكبروية الشكل الأول، مع أن صغراهما ايضا سالبة لاتصلح صغرى للشكل الأول .

الدليل الثالث : عكس الصغرى فيصير شكلاً رابعاً، ثم يعكس الترتيب بأن يجعل عكس الصغرى كبرى وأصل الكبرى صغرى، ثم تعكس تلك النتيجة فتكون النتيجة المطلوبة، وذلك انما يجري في مايكون الصغرى كلية لتصلح لكبروية الشكل الأول، وهذا إنما هو في

الضرب الثاني لأن صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها، مثلاً اذا قلنا: لاشيء من الحمار بناطق وكل انسان ناطق فينتج لاشيء من الحمار بانسان، فإذا عكسنا الصغرى كان شكلاً رابعاً هكذا: لاشيء من الناطق بحمار وكل انسان ناطق، ثم نعكس الترتيب بأن نجعل الصغرى كبرى وبالعكس فيكون شكلاً أولاً هكذا: كل انسان ناطق ولاشيء من الناطق بحمار فينتج لاشيء من الانسان بحمار، ثم نعكس هذه النتيجة هكذا: لاشيء من الحمار بانسان، فتكون عين النتيجة في القياس وهو المطلوب.

واما الضرب الأول والثالث فلا يجري فيهما لأن صغراهما موجبة لاتنعكس الاجزئية، واما الرابع فكذلك لأن صغراه سالبة جزئية لاتنعكس أصلا، ولو فرض انعكاسها لم تنعكس الاجزئية، وأما الشكل الثالث فيشترط فيه أمور ثلاثة :

الأول: بحسب الكيف، وهو ايجاب الصغرى لأنها لو كانت سالبة فالكبرى اما أن تكون موجبة أوسالبة، وعلى التقديرين يحصل الإختلاف الموجب للعقم، اما اذا كانت موجبة فكقولنا: لاشيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان فالنتيجة سلباً كلياً وهو لاشيء من الفرس بحيوان، والصواب هو الإيجاب الكلي وهو كل فرس حيوان، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: وكل انسان ناطق كانت النتيجة السلب الكلي وهو لاشيء من الفرس بناطق وهو حق، واما اذا كانت سالبة فكما اذا قلنا: لاشيء من الانسان بفرس ولاشيء من الانسان بصاهل كان الحق الايجاب وهو كل فرس صاهل، والنتيجة هو السلب وهو لاشيء من الفرس بصاهل وهو محال، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: ولاشيء من الانسان بحجر كان الحق السلب وهو لاشيء من الفرس

بحجر، وبيان الإختلاف أن الحكم بالإنتفاء إنما يكون بالمباينة الكلية أوالجزئية بين الأصغر والأوسط المحكوم عليه بالأكبر ايجاباً وسلباً فلا يتعدى الحكم الثاني الى الأول، فإن الحكم على أحد المتنافيين لايقتضي الحكم علي الآخر.

الشرط الثاني: بحسب الجهة وهو فعلية الصغرى ايضا، لأن الحكم في كبراه سواء كان ايجاباً أوسلباً إنما هو على ماهو أوسط بالفعل، فلو لم يتحد الأصغر مع الأوسط بالفعل بان لايتحدا أصلا وتكون الصغرى سالبة كما بيناه في اشتراط الإيجاب، أويتحدا لكن لابالفعل وتكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعدى الحكم من الأوسط بالفعل الى الأصغر، كما اذا فرضنا ان زيداً يركب الفرس ولم يركب الحمار وعمرو يركب الحمار دون الفرس، يصدق قولنا: كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالإمكان وكل مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة، مع كذب النتيجة وهي بعض مركوب عمرو بالفعل فرس بالإمكان العام، لان مركوب عمرو حمار بالضرورة، فلما لم يصدق مركوب عمرو بالفعل على مركوب زيد لم يندرج تحته حتى يتعدى الحكم منه اليه.

الشرط الثالث: بحسب الكم وهو كلية إحدى المقدمتين لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر، فلايلزم تعدية الحكم من الأكبر الي الأصغر وملاقاتهما ولا اندراج الأصغر تحت الأكبر لعدم المعنى الجامع بينهما لااختلاف تحققه، أما لو كانت الكبرى موجبة كما لو قلنا: بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق، فقد صدقت القضيتان والنتيجة وهي بعض الانسان ناطق، ولو بدلنا الكبرى بقولنا:

وبعض الحيوان فرس فبعض الانسان فرس، فقد صدقت القضيتان وكذبت النتيجة، وأما لو كانت الكبرى سالبة فكما لو قلنا: بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بناطق أنتج بعض الانسان ليس بناطق فهو كاذب مع صدق المقدمتين، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: وبعض الحيوان ليس بفرس فالنتيجة بعض الانسان ليس بفرس صادقة، فالإختلاف دليل العقم، فاذا تمت له هذه الشرائط صحة نتائجه.

والضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرائط ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الأربع كلها، وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين الكليتين الموجبة والسالبة، وهذه الضروب كلها لاتنتج الاجزئية لما سيأتي، فثلاثة منها تنتج الإيجاب وثلاثة السلب.

فالضرب الأول: هو المركب من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية نحو: كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق.

الضرب الثاني: من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة نحو: كل انسان حيوان ولاشيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر.

وهذان الضربان لاينتجان الكلي مع أنه لاجزئية فيهما لتتبعهما النتيجة، وذلك لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر وامتناع حمل الأخص على كل أفراد الأعم ايجاباً وسلباً كقولنا: كل انسان حيوان وكل انسان ناطق، فالحق بعض الحيوان ناطق، وقولنا: كل انسان حيوان ولاشيء من الانسان بفرس، فالحق بعض الحيوان ليس بفرس.

واذا لم ينتج هذين الكلية لم تنتج الضروب الباقية لأن الضرب الأول أخص الضروب المنتجة للإيجاب والضرب الثاني أخص

الضروب المنتجة للسلب، وعدم انتاج الأخص يستلزم عدم انتاج الأعم، فتكون جميع الضروب الستة مشتركة في أنها لاتنتج الاجزئية موجبة أوسالبة .

الضرب الثالث: من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية نحو: بعض الانسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق .

الضرب الرابع: من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية نحو: كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق فبعض الحيوان ناطق .

الضرب الخامس: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو: بعض الانسان حيوان ولاشيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر .

الضرب السادس: من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية نحو: كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر.

والدليل على صحة إنتاج ضروب هذا الشكل لهذه النتائج رده الى الشكل الأول بأحد أمور:

الأول: الخلف، وهو هنا أن يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته كبرى، وصغرى القياس لايجابها صغرى لينتج من الشكل الأول ماينافي الكبرى، مثلا اذا صدق كل انسان حيوان وكل انسان ناطق صدق بعض الحيوان ناطق وإلالصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بناطق، فتأخذ هذا النقيض وتجعله كبرى وتأخذ صغرى القياس وهي كل انسان حيوان فتجعله صغرى ليكون شكلاً أولاً، فتقول كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بناطق فينتج لاشيء من الانسان بناطق، وقد كان كبرى القياس كل انسان ناطق مفروضة الصدق، فهذا محال

ناشئ عن نقيض النتيجة، اذ الهيئة بينة الانتاج والصغرى مفروضة الصدق، وهذا الدليل جار في الفروض كلها .

الأمر الثاني: عكس الصغرى ليرجع الى الشكل الأول في ذلك حيث تكون الكبرى كلية كما في الأول والثاني والثالث والخامس، كقولنا: في الخامس بعض الانسان حيوان ولاشيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر، فإذا عكست الصغرى وضممتها الى الكبرى قلت: بعض الحيوان انسان ولاشيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر، فهو عين نتيجة الضرب الخامس وهو المطلوب .

الأمر الثالث: عكس الكبرى ليكون شكلاً رابعاً ثم عكس الترتيب ليكون شكلاً أولاً وينتج نتيجة، ثم تعكس النتيجة فتكون هي المطلوب، وهذا حيث تكون الكبرى موجبة ليصلح عكسها صغرى للشكل الأول وتكون الصغرى كلية لتصلح كبرى كما في الضرب الأول والرابع.

وكيفيته اذا قلنافي الرابع: كل انسان حيوان وبعض الانسان **ناطق**، فنعكس الكبرى ونقول: كل انسان حيوان وبعض الناطق **انسان**، فكان شكلاً رابعاً، ثم نعكس هذا الترتيب ونقول: بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان، فكان شكلاً أولاً والنتيجة بعض الناطق حيوان فنعكسها بعض الحيوان ناطق وهو عين نتيجة الضرب الرابع وهو المطلوب .

وأما الشكل الرابع فيشترط فيه بحسب الكم والكيف أحد الأمرين أما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى وأما إختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية أحدهما، لأنه لولا ذلك للزم الإختلاف، أما كون المقدمتين سالبتين أوموجبتين مع كون الصغرى جزئية أوجزئيتين

مختلفتين في الكيف، وعلى التقادير الثلاثة يحصل الإختلاف الذي هو دليل العقم، لأن النتيجة تارة تكون هي الإيجاب وتارة هي السلب، وهو دليل على عدم استلزام القياس النتيجة، اما على الأول فلان قولنا: لاشيء من الحجر بانسان ولاشيء من الناطق بحجر يكون الحق الإيجاب، ولو قلنا: لاشيء من الفرس بحجر يكون الحق السلب، وأما على الثاني فانا اذا قلنا: بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان كان الحق الإيجاب، ولو قلنا: وكل فرس حيوان كان الحق السلب، وأما على الثالث فلانا اذا قلنا: بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان فالحق الإيجاب، ولوقلنا: وبعض الحجر ليس بحيوان فالحق السلب، فإذا تم له أحد هذين الشرطين صحت نتائجه.

والضروب المنتجة في هذا الشكل ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع وضم الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية وضم الصغريين السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وضم الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية.

فالأول من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة جزئية كقولنا: كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق، وإنما لم ينتج كلياً لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر ويمتنع حمل الأخص على كل أفراد الأعم كما في المثال، فإن الحق هو بعض الحيوان ناطق .

الضرب الثاني: مؤلف من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا: كل انسان حيوان وبعض الأبيض انسان فبعض الحيوان أبيض، ولاينتج الموجبة من ضروب هذا الشكل غير هذين الضربين.

الثالث: من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية، والنتيجة سالبة كلية نحو: لاشيء من الانسان بحجر وكل ناطق انسان فلا شيء من الحجر بناطق، ولاينتج الكلية غير هذا الضرب، فكلما يأتي بعده فجزئيات سوالب.

الرابع: عكس الثالث وهو من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية نحو: كل انسان ناطق ولاشيء من الحجر بانسان فبعض الناطق ليس بحجر كلية، ولاينتج هذا الشكل كلياً مع كون المقدمتين كليتين لاحتمال عموم الأصغر كما في قولنا: كل انسان حيوان ولاشيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس، ولاتصدق الكلية، واذا لم تصدق كلياً في مادة لم يعتبر في الجميع.

الخامس: من موجبة صغرى جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا: بعض الحيوان انسان ولاشيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر.

السادس: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا: بعض الحيوان ليس بأسود وكل انسان حيوان فبعض الأسود ليس بانسان.

السابع: عكس السادس وهو من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى كقولنا: كل انسان حيوان وبعض الأسود ليس بانسان فبعض الحيوان ليس بأسود.

الثامن: عكس الخامس وهو من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جز ئية نحو: لاشيء من الانسان بحجر وبعض الأبيض انسان فبعض الحجر ليس بأبيض.

وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها، لانه لبعدها عن

الطبع لم يعتد بها بل باعتبار انفسها فلابد من تقديم الضرب الأول لأنه من موجبتين كليتين، ولاشك أن الإيجاب الكلي أشرف الأربع المحصورات، وقدم الثاني على البواقي وإن كان الثالث والرابع من كليتين والكلي وان كان سلباً أشرف من الجزئي وإن كان إيجاباً كما قدمنا من قبل لكن لمشاركة الثاني الأول في إيجاب المقدمتين، وقدم الثالث لارتداده الى الأول بعكس الترتيب كما سيأتي، ثم الرابع لكونه أخص من الخامس والأخص أشرف، ثم السادس والسابع على الثامن لاشتمالهما على الكلي في احدى المقدمتين دونه، وقدم السادس على السابع لارتداده الى الشكل الثاني دون السابع لانه انما يرد الى الشكل الثالث، والثاني أشرف من الثالث لكونه أقرب الى أشرف الكل وهو الأول، والدليل على صحة انتاج هذه الضروب أمور:

الأول: الخلف وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين وينتج نتيجة تنعكس الى مايانافي المقدمة الأخرى اللتي هي المفروضة الصدق سواء كانت هي الصغرى أوالكبرى، فقولنا: كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق وإلا لصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بناطق، فتضمه الى الصغرى شكلاً أولاً فتقول: كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بناطق فينتج لاشيء من الانسان بناطق فنعكسها فتكون لاشيء من الناطق بانسان، وهو ينافي كبرى القياس وهو كل ناطق انسان، وهوخلف منشأه من نقيض النتيجة وهو باطل فتكون النتيجة حقاً وهو المطلوب، وكقولنا في الضرب الرابع كل حجر جسم ولاشيء من الناطق بحجر فبعض الجسم ليس بناطق، وإلا لصدق نقيضه وهو كل جسم ناطق، فتضمه الى صغرى الأصل تارة وتقول: كل حجر جسم

وكل جسم ناطق فكل حجر ناطق، فتنعكس هذه النتيجة الى ماينافي الكبرى من الضرب وهو كل ناطق حجر، وقد كانت الكبرى لاشيء من الناطق بحجر وهو خلف، أو نضمه الى الكبرى فينتج نتيجة تنعكس الى ماينافي الصغرى المفروضة الصدق فتقول: كل جسم ناطق ولاشيء من الناطق بحجر فلاشيء من الجسم بحجر، فتنعكس لاشيء من الحجر بجسم، وهي تنافي الصغرى وهي كل حجر جسم وهو خلف، وهذا إنما يجري في الضرب الأول الى الخامس دون البواقي.

الأمر الثاني: عكس الترتيب وذلك إنما يجرى حيث تكون الكبرى موجبة والصغرى كلية، والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس كما في الاول والثاني والثالث والثامن إن إنعكست الجزئية كما لو كانت احدى الخاصتين دون البواقي، وذلك لأن هذا الشكل بعد عكس الترتيب يكون شكلاً أولاً فتصير صغراه كبرى وكبراه صغرى، فلابد من اشتراط ذلك لينتج الشكل الأول بنتيجة تنعكس الى المطلوب، كقولنا في الضرب الأول: كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق، فاذا عكسنا الترتيب بدلنا المقدمتين وقلنا: كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فينتج كل ناطق حيوان، فتنعكس هذه النتيجة الى بعض الحيوان ناطق وهو عين نتيجة القياس وهو المطلوب.

الامر الثالث: عكس المقدمتين فيرجع الى الشكل الأول، ولايجري الاحيث تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية كما في الرابع والخامس لاغير، فنقول في الرابع: كلما صدق كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بانسان، صدق بعض الحيوان ليس بحجر، لأنا اذا عكسنا الصغرى حصل بعض الحيوان انسان، وإذا عكسنا الكبرى حصل لاشيء من الانسان بحجر، فاذا رتبناهما وقلنا بعض الحيوان

انسان ولاشيء من الانسان بحجر، أنتج المطلوب وهو بعض الانسان ليس بحجر، وهكذا الخامس.

الأمر الرابع: الرد الى الثاني بعكس الصغرى، ولايجري الاحيث تكون المقدمتان مختلفتين في الكيف والكبرى كلية والصغرى قابلة للإنعكاس كما في الثالث والرابع والخامس والسادس إن إنعكست الجزئية لاغير، تقول في الثالث: لاشيء من الانسان بحجر وكل ناطق انسان فلاشيء من الحجر بناطق، فاذا عكسنا الصغرى وأبقينا الكبرى على حالها عادت شكلاً ثانياً فنقول: لاشيء من الحجر بانسان وكل ناطق انسان فينتج لاشيء من الحجر بناطق وهو عين النتيجة وهو المطلوب.

الأمر الخامس: الرد الي الثالث بعكس الكبرى، ولايجري الاحيث تكون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للإنعكاس وتكون الصغرى أوعكس الكبرى كلية كمقدمتي الضربين الأولين هنا من الشكل، وذلك كما في الأول والثاني والرابع والخامس والسابع إن إنعكست الجزئية، دون البواقي فنقول في الضرب الاول: كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق، فاذا عكسنا الكبرى قلنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق أنتج بعض الحيوان ناطق وهي عين نتيجة الضرب الأول، وقس عليه غيره.

وهنا ضابطة شريفة تجمع شرائط الإشكال الاربعة كلها، وهي مفيدة جداً بحيث اذا راعيتها كان الشكل لامحالة منتجاً وهي اجمال عين مافصلناه سابقاً وهي أمران:

الأول: عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل أوحمله على الاكبر، ومعنى عموم موضوعية الأوسط هو أن تكون في

القياس قضية كلية يكون موضوعها الأوسط حكماً كلياً مستوعباً لجميع أفراده ويكون الاصغر مندرجاً فيه كالكبرى في الشكل الاول، نحو: كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان، وكإحدى المقدمتين في الشكل الثالث وكالصغرى فى الضرب الأول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع، فإن القضايا في هذه المواضع بأجمعها كليات.

ومعنى ملاقاته للأصغر بالفعل اما بان يحمل الأوسط ايجاباً على الاصغر بالفعل، وهومعنى ايجاب الصغرى وفعليتها كما في صغرى الشكل الاول، واما بان يحمل الأصغر على الأوسط ايجاباً بالفعل كما في صغرى الشكل الثالث نحو: كل انسان حيوان وكل انسان ناطق، وكما في صغرى الضرب الأول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع نحو: كل انسان حيوان وكل ناطق انسان، لإيجاب الصغرى وفعليتها في الجميع، ومعنى حمله على الأكبر يعني أن الأوسط لابد فيه اما أن يلاقي الأصغر بالفعل كما فصلناه أويحمل على الأكبر أي يحكم به على الأكبر ايجاباً، لان الحمل هو الايجاب وأما السلب فانما هو سلب الحمل لا انه حمل، وذلك كما في كبرى الضرب الأول والثاني والثالث والسادس والثامن من الشكل الرابع كما مثلناه، فان قولنا فيه: وكل ناطق انسان، فالانسان وسط حمل على الأكبر وهو ناطق وهو حمل ايجابى، وبهذا الأمر بتمامه تمت الإشارة الى شرائط جميع ضروب الشكل الأول والثالث وستة ضروب من الشكل الرابع.

الأمر الثاني: من الضابطة وهو عموم موضوعية الأكبر مع الإختلاف في الكيف مع منافاة نسبة وصف الأوسط الى وصف الأكبر لنسبته الي ذات الأصغر.

ومعنى عموم موضوعية الاكبر هو أن يكون الاكبر موضوعاً في كلية كبرى.

ومعنى الإختلاف في الكيف بأن يكون إحداهما سالبة والاخرى موجبة، وذلك كما في الشكل الثاني نحو: كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان، أوكما في الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع، كقولنا: بعض الحيوان ليس بأسود وكل انسان حيوان، وذلك لاجتماع الشرطين وهما كلية الكبرى والإختلاف في الكيف.

ومعنى منافاة النسبتين هوانه اذا كان الأوسط محمولاً في الصغرى والكبرى كما في الشكل الثاني نحو: كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان، فهو خلف لابد في انتاجه من شرط ثالث وهو أن نسبة وصف الأوسط المحمول في الصغرى كالحيوان الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى وهو الحجر منافية لنسبته وصف الاوسط الذي هو الحيوان الى ذات الأصغر الموضوع في الصغرى وهو الانسان، يعني أنه لابد أن تكون نسبة الأوسط الى موضوع الكبرى مخالفة لنسبته الى موضوع الصغرى، بأن تكونا مكيفتين بالخلاف بحيث يمتنع اجتماعهما في الصدق لو فرض اتحاد طرفيهما، وهذه المنافاة دائرة وجوداً وعدماً مع مامر من شرطي الشكل الثاني بحسب الجهة، فبتحققها يتحقق الإنتاج وبانتفائها ينتفي الإنتاج.

امادوران الوجود فلأنه كلما وجد الشرطان تحققت المنافاة لانه كلما كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام والكبرى غير احدى الممكنتين فلاشك أنه حينئذ يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام الإيجاب مثلاً، ولا أقل من أن تكون نسبة وصف الاوسط الى

وصف الاكبر بفعلية السلب، ضرورة أن المطلقة العامة أعم من تلك الكبريات ،والمطلقة العامة تدل على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل، واذا كان مسلوباً عن ذات الأكبر بالفعل كان مسلوباً عن وصفه بالفعل قطعاً ولاخفاء في المنافاة بين دوام الإيجاب وفعلية السلب لما عرفت سابقاً من أن نقيض إيجاب الدوام هو سلب الدوام ويلزمه فعلية السلب، ولاشك أن النسبتين هنا متنافيتان قطعاً لأن أحدهما دوام الإيجاب كما في الصغرى وأحدهما فعلية السلب كما في الكبرى، فاذا قلنا: كل فلك متحرك دائماً ولاشيء من الانسان بمتحرك بالفعل فينتج لاشيء من الفلك بانسان دائماً، فلاشك أنه ينافي نسبة وصف الأوسط ـ أعني متحرك ـ الى ذات الأصغر ـ أعني فلك ـ لنسبة وصف الأوسط وهو متحرك ـ الى ذات الأكبر وهو الانسان، لأن التحرك اذا كان ثابتاً لذات الفلك بالدوام ومسلوباً عن وصف الانسان بالفعل كانت النسبتان مكيفتين بكيفيتين يمتنع اجتماعهما في الصدق لواتحد طرفاهما، بأن يقال في مثالنا: كل فلك متحرك دائماً ولاشيء من الفلك بمتحرك بالفعل، أو لاشيء من الانسان بمتحرك وكل انسان متحرك دائماً، عند اتحاد الموضوع والمحمول في الصغرى والكبرى، لأن دوام الإيجاب لازم نقيضه فعلية السلب للطرف المقابل وكذا العكس، الاترى في هذا المثال المذكور أن نسبة وصف الأوسط الى ذات الأصغر في الصغرى بدوام الإيجاب تنافي نسبة وصف الأوسط الى وصف الأكبر في الكبرى بفعلية السلب، ودوام الإيجاب وفعلية السلب متنافيان بالضرورة.

فاذا عرفت المنافاة بين الدائمة وبين المطلقة العامة مع أنها أعم من سائر الكبريات علمت المنافاة بين الدائمة وبين غير المطلقة العامة، لانه اذا تحققت المنافاة بين شيء وبين الأعم لزمت المنافاة بينه وبين الأخص

بالضرورة، لان منافي الاعم منافي الاخص ولاعكس، الا تري ان كل ماينافي الحيوان من النباتات والجمادات كان منافياً للانسان بالضرورة، وكذا اذا كانت الكبرى مماتنعكس سالبتها والصغرى من أي قضية كانت سوى الممكنة كما مر، اذ حينئذ يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة الإيجاب مثلاً أودوامه، ولاخفاء في منافاته مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية السلب أو أخص منها وهي ضرورة السلب أودوامه مادام الذات أومادام الوصف أونحو ذلك، كقولنا: لاشيء من الحجر بحيوان بالفعل وكل انسان حيوان بالضرورة أودائماً.

ولاشك أنه لو إتحد طرفا هاتين النسبتين الواقعتين في الصغرى والكبرى فرضاً لامتنع إجتماعهما في الصدق، لان نسبة وصف الحيوان الى ذات الحجر ينافي نسبة وصف الحيوان الى وصف الانسان اللازم من منافاته لذات الانسان، لان نسبة وصف الاوسط الى ذات الاكبر بضرورة الإيجاب أو دوامه كما مثلنا، فتكون النسبتان ممتنعتي الإجتماع في الصدق، فينتج لاشيء من الحجر بانسان، فيلزم من وجود أحد الأمرين من الشرطين المذكورين للشكل الثاني بحسب الجهة منافاة النسبتين ومن منافاتهما تحقق الإنتاج.

واما اذا كانت الصغرى من الممكنة العامة أوالخاصة فإنه اذا كانت صغرى وكانت الكبرى ضرورية أومشروطة كان نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بإمكان الإيجاب مثلاً، ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب، أما في الكبرى المشروطة فظاهر لظهور منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاصغر بإمكان الإيجاب، ومنافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب مادام

الوصف، لأن المعتبر في الكبرى المشروطة في الضرورية هو الوصف العنواني، فتكون منافاة نسبة وصف الأوسط الى وصف الاكبر فيها أظهر بالنسبة الى منافاته اليه بحسب الذات، ومثاله: كل انسان ساكن الاصابع بالإمكان ولاشيء من الحجر بساكن الاصابع بالضرورة مادام حجراً، ينتج لاشيء من الانسان بحجر مادام انساناً بالضرورة، ولاخفاء في منافاة نسبة وصف سكون الأصابع الى ذات الاصغر بالإمكان الإيجابي مع نسبة وصف سكون الأصابع الى وصف الحجر بضرورة السلب مادام الوصف وهو الحجرية، فإن الإمكان الخاص أو العام وإن لم يكن نقيضاً صريحاً للمشروطتين إلا انهما لازمتا نقيضيهما، لان الحينية الممكنة نقيض صريح للمشروطة، ولاشك أنه اذا تحققت المنافاة بحسب الذات تحققت المنافاة بحسب الوصف بالضرورة فتكون منافية للممكنة قطعاً.

وأما في الضرورية فلأن المحمول اذا كان ضرورياً للذات مادامت موجودة كان ضرورياً لوصفها العنواني، لان الذات لازمة للوصف والمحمول لازم للذات ولازم اللازم لازم، ومثل ذلك مالو كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية بالبيان المذكور.

وأما ان المنافاة دائرة مع الشرطين عدماً فكلما إنتفى أحد الشرطين المذكورين لم تتحقق المنافاة، فلأنه اذا لم تكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام ولا الكبرى من إحدى الست التي تنعكس سالبتها لم يكن في الصغريات أخص من المشروطة الخاصة ولافي الكبريات أخص من الوقتية، ولامنافاة بين ضرورة الإيجاب مثلاً بحسب الوصف لادائماً وبين ضرورة السلب في وقت معين لادائماً، إذ لعل ذلك الوقت غير أوقات الوصف العنواني، كقولنا: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة

مادام كاتباً لادائماً ولاشيء من الانسان بمتحرك الاصابع بالضرورة وقت السكنة، لا ينتج لا شيء من الكاتب بانسان، وذلك لان وقت السكنة غير اوقات كونه كاتباً فلا تكون النسبتان مكيفتين بكيفيتين يمتنع اجتماعهما في الصدق لو اتحد طرفاهما فرضاً، فانه يصح ان يقال: كل كاتب ليس بمتحرك الاصابع بالضرورة وقت السكنة، لعدم المنافاة بين النسبتين الواقعيتين في المقدمتين لو اتحد طرفاهما فرضاً، واذا ارتفعت المنافاة بين الاخصين ارتفعت بين ما هو اعم منهما ضرورة، وكذا اذا لم تكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة او العرفية الخاصة او الوقتية.

ولا منافاة بين امكان الايجاب ودوام السلب ما دام الذات ولا بينه وبين دوام السلب بحسب الوصف لا دائماً ولا بينه وبين دوام السلب في وقت معين لا دائماً، وكذلك لو كانت الكبرى ممكنة ولم تكن الصغرى ضرورية كان اخص الصغريات المشروطة الخاصة او الدائمة.

ولا منافاة بين امكان الايجاب وبين ضرورة السلب بحسب الوصف لا دائماً، ولا بينه وبين دوام السلب ما دام الذات قطعاً.

اما الاول: فلعدم المنافاة بين إمكان الإيجاب وضرورة السلب بحسب الوصف لادائماً فقولنا: لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً وكل انسان ساكن الأصابع بالإمكان فلاينتج لاشيء من الكاتب بانسان بالضرورة أوالإمكان، لعدم المنافاة بين عدم كون الكاتب ساكن الأصابع عند كتابته بالضرورة وبين كونه ساكن الأصابع بالإمكان، فتكون النسبتان مكيفتين بكيفيتين لايمتنع إجتماعهما في الصدق لوإتحد طرفاهما.

وأما الثاني: فلعدم إمتناع الإيجاب ودوام السلب مادام الذات،

فـإن الإمكان لـيس نقـيـضـاً للـدوام، بل الأخص منه أعـني الضـرورة الذاتيـة، وليس نقيض الأخص نقيـضاً للأعم، فيجـوز عدم المنافـاة بين الشيء وبين نقـيض أخـصـه فـي الصـدق، ومن ثم إشـتـرط في ذلك التقدير أن تكون الصـغرى ضرورية حتى يكون الإمكان منافياً لضرورة السلب بخلاف الدوام، كـقـولنا: لاشيء من الفلك بسـاكن دائماً وكل فلك سـاكن بالإمكان، وذلك ظـاهر لعـدم إنتـاجه باعـتـبـار عـدم منافـاة نسبـة وصف الأوسط ـ أعني السكون ـ الى وصف الأكبر ـ أعني الفلك ـ نسبة وصـف الأوسط المذكور الى ذات الأصـغـر ـ أعني الفلك ـ لعـدم المنافـــاة بين دوام السـلب وإمكان الإيـجـاب ، فـــإن سلب السـكون عن الفلك وإن كـان دائماً له مـادام الذات لكـنه بالنظر الى ذاته ممكن لعـدم إستحالته في نفسه، فدوام السلب يجامع إمكان الإيجاب.

وهذا الـشكل جـــامع لشـــرائط الأشكـال الأربعـة بحـسب الـكم والكيف مرموزاً باللسان الفارسي:

مغكب اول * خين كب ثاني

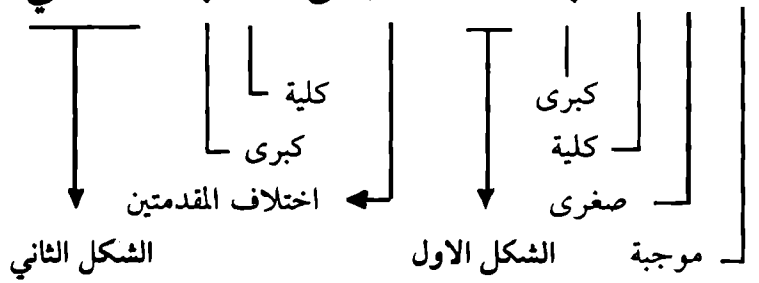

ومغكاين سيم * درجهارمين كغ

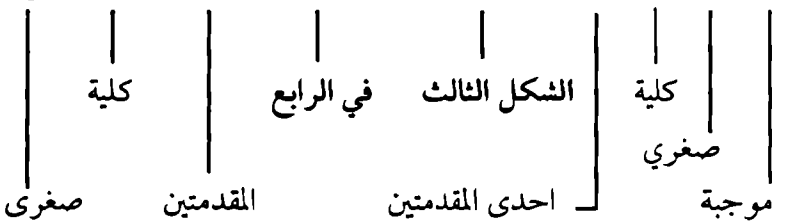

ياخين كاين شرط دان

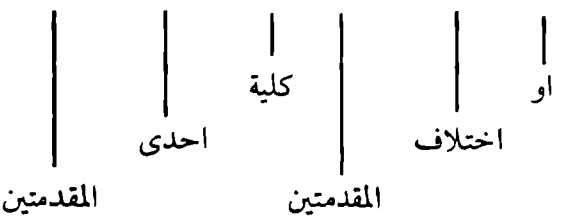

الفصل الثاني

في القياس الإقتراني الشرطي

وهو إما أن يتركب من متصلتين كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيئ، ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالنهار مضيئ، أومنفصلتين نحو: إما أن يكون هذا العدد زوجاً وأما أن يكون فرداً، فإما أن يكون الزوج زوج الزوج أويكون زوج الفرد، ينتج إما أن يكون هذا العدد زوج الزوج أو يكون زوج الفرد أويكون فرداً، أومن حملية ومتصلة كقولنا: هذا انسان وكلما كان الشيء انساناً كان حيواناً ينتج هذا حيوان، أومن حملية ومنفصلة كقولنا: هذا عدد ودائماً إما أن يكون العدد زوجاً أوفرداً ينتج هذا العدد إما أن يكون زوجاً أوفرداً، أومن متصلة ومنفصلة نحو: كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد ودائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً ينتج كلما كان هذا الشيء ثلاثة فإما أن يكون زوجاً أوفرداً.

وتنعقد فيه الأشكال الأربعة كالحملي، وشروطه هناك شروطه هنا، وبيان الإنقسام هو أنه لابد من إشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد الاوسط، فإما أن يكون محكوماً به في الصغرى ومحكوماً عليه في الكبرى فهو الشكل الأول، أو يكون محكوماً به في المقدمتين فهو الثاني، أو يكون محكوماً عليه في المقدمتين فهو الثالث، أومحكوماً عليه في الصغرى ومحكوماً به في الكبرى فهو الرابع.

فالأول: نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيئ، والنتيجة مركبة من المحكومين في المقدم

والتالي وهي : كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيئ.

والثاني: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً وليس كلما كان الليل موجوداً كان النهار موجوداً، فينتج ليس كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً .

والثالث: نحو : قد يكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً وليس كلما كان الشيء انساناً كان حجراً، فينتج قد لايكون اذا كان الشيء حيواناً كان حجراً.

الرابع : نحو : كلما كان الحمار ناهقاً كان الفرس صاهلاً وكلما كان النهار مضيئاً كان الحمار ناهقاً، فقد يكون اذا كان الفرس صاهلاً كان النهار مضيئاً وبالجملة فالكلام هناك عين الكلام هنا .

الفصل الثالث

في القياس الإستثنائي

وهو الذي يكون المطلوب مذكوراً فيه بمادته وهيئته فهو دائماً يتركب من مقدمة شرطية ومقدمة حملية يستثنى فيها إما عين أحد جزئي الشرطية مقدماً أوتالياً أونقيضه لينتج عين الجزء الآخر أونقيضه، فالإحتمالات تكون أربعة، وضع كلٍ ورفع كل، لكن المنتج في كل قسم شيء، وذلك أن الشرطية إن كانت متصلة ـ والمراد بها هنا اللزومية لتتحقق الملازمة بين المقدم والتالي ـ ينتج منها إحتمالان، فوضع المقدم ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم، ورفع التالي ينتج رفع المقدم لاستلزام إنتفاء الملزوم.

أما الأول: فلأن الملزوم سواء كان مساوياً للازم أو أعم منه أو أخص يستلزم وجوده وجود اللازم، لامتناع إنفكاك اللازم عن الملزوم، وإلا لبطل اللزوم بينهما، كقولنا متى كان هذا انساناً فهو حيوان، فإذا وضعنا المقدم وقلنا لكنه انسان لزم منه وضع التالي فهو حيوان، لامتناع إنفكاك الحيوانية عن الانسان.

وأما الثاني: فإن رفع التالي ينتج رفع المقدم بالملازمة ايضاً، فإنه لايعقل إنتفاء اللازم مطلقاً مع وجود الملزوم، وإلا لما كان اللازم لازماً والملزوم ملزوماً فيبطل اللزوم بينهما، ففي مثالنا اذا رفعنا التالي وقلنا لكنه ليس بحيوان ينتج فهو ليس بانسان.

فتبين من ذلك أن المتصلة ينتج إستثناء عين مقدمها عين تاليها، واستثناء نقيض تاليها ينتج نقيض مقدمها، وأما وضع التالي فلاينتج وضع المقدم ولارفع المقدم ينتج رفع التالي، كما في مثالنا، فاذا وضعنا

التالي وقلنا لكنه حيوان فلاينتج فهو انسان، أورفعنا المقدم وقلنا لكنه ليس بانسان فلاينتج فهو حيوان، لجواز ان يكون اللازم أعم كما في وضع التالي ورفع المقدم، فلايلزم من تحققه ووجوده تحقق الملزوم ووجوده .

وأما الشرطية اذا كانت منفصلة ـ والمراد بها هنا العنادية ـ فمانعة الجمع تنتج من وضع كل جزء رفع الآخر لامتناع إجتماعهما، ولاتنتج من رفع كل جزء وضع الآخر لعدم إمتناع الخلو بينهما، نحو: إما أن يكون هذا شجراً أوحجراً، فاذا وضعنا المقدم وقلنا: لكنه شجر إرتفع التالي فهو ليس بحجر، واذا وضعنا التالي وقلنا: لكنه حجر إرتفع المقدم فهو ليس بشجر.

ومانعة الخلو بالعكس فتنتج من رفع كل جزء وضع الآخر، لعدم جواز رفع الخلو منهما، ولاتنتج من وضع كل جزء رفع الآخر لجواز إجتماعهما، نحو: هذا الشيء إما لا حجر أولا شجر، فإذا رفعنا المقدم وقلنا: لكنه ليس بلاحجر انتج وضع التالي فهو لاشجر، وإذا رفعنا التالي وقلنا: لكنه ليس بلا شجر أنتج وضع المقدم فهو لاحجر.

والحقيقية لما كانت مشتملة على مانعة الجمع ومانعة الخلو ومركبة منهما فهي تنتج في الصور الأربع النتائج الأربع ، لأن وضع كل جزء يستلزم رفع الآخر لامتناع الإجتماع كما في مانعة الجمع، ورفع كل جزء يستلزم وضع الآخر لامتناع الإرتفاع كما في مانعة الخلو، فاذا ضربت كل واحد من المقدم والتالي في رفع كل واحد منهما حصل أربع صور، إثنتان باعتبار العين وإثنتان باعتبار النقيض، كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أوفرداً فإذا وضعنا المقدم وقلنا: لكنه زوج إرتفع التالي فهو ليس بفرد، وإذا وضعنا التالي وقلنا: لكنه فرد إرتفع المقدم

فهو ليس بزوج، واذا رفعنا المقدم، لكنه ليس بزوج وضع التالي فهو فرد، وإذا رفعنا التالي لكنه ليس بفرد وضع المقدم فهو زوج .

الفصل الرابع
في قياس الخلف

وهو مايستدل به على صدق المدعى بكذب النقيض، وهو كثير شائع في العلوم المتعارفة، وقد أسلفناه كثيرا في الإستدلال على صدق العكوس والاقيسة، وإنما سمي بالخلف لانه يؤدي الى المحال على تقدير صدق نقيض المدعى المطلوب، أولأنه ينتقل الى المطلوب من ورائه الذي هو نقيضه.

وكيفيته: أنه قياس واحد ينحل الى قياسين، أحدهما إقتراني شرطي، والآخر إستثنائي متصل يستثني فيه نقيض التالي، هكذا: لولم يثبت المطلوب المدعى لثبت نقيضه، وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال، لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه نقيض المقدم، فقولنا: لولم يثبت المطلوب المدعى مقدم، وقولنا: لثبت نقيضه تال، والمجموع منهما صغرى القياس، وقولنا: وكلما ثبت نقيضه مقدم وقع حداً أوسطاً ليكون محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى شكلاً أولاً، وقولنا: ثبت المحال تال والمجموع منهما كبرى القياس الإقتراني الشرطي، فإذا أسقطنا الحد الأوسط وهو ثبت نقيضه، كانت النتيجة لولم يثبت المطلوب لثبت المحال، ثم نجعل هذه النتيجة الحاصلة من الإقتراني مقدمة شرطية للإستثنائي ونقول: لولم يثبت المطلوب لثبت المحال، فنرفع التالي ونقول لكن المحال ليس بثابت فينتج وضع المقدم فالمطلوب ثابت، فاذا أردنا إثبات نتيجة أوعكس مثلاً عملنا به هذه الكيفية، مثلاً اذا قلنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق، فاذا اردنا اثبات هذه النتيجة بقياس الخلف قلنا في الصغرى: لولم يثبت بعض

الحيوان ناطق لثبت نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بناطق، ثم نقول في الكبرى وكلما ثبت لاشيء من الحيوان بناطق ثبت المحال، فينتج لولم يثبت بعض الحيوان ناطق لثبت المحال، ثم تاخذ هذه النتيجة صغرى للإستثنائي وتقول: لولم يثبت بعض الحيوان ناطق لثبت المحال، ثم ترفع التالي وتقول: لكن المحال ليس بثابت فينتج وضع المقدم وهو بعض الحيوان ناطق ثابت .

الفصل الخامس

في مادة القياس

كما أنه ينقسم بحسب الصورة والهيئة الى الإقتراني والإستثنائي والحملي والشرطي، فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس وهي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة.

ودليل حصرها في هذه الخمسة هو أن مقدمات القياس إما أن تفيد تخييلاً أوتصديقاً، فالأول الشعر، والتصديق إما أن يفيد ظناً أوجزماً، والأول الخطابة، والجزم إما أن يكون بطريق اليقين أوبطريق الإعتراف من العامة والتسليم من الخصم أوبطريق التلبيس على الخصم، فالأول البرهان والثاني الجدل والثالث المغالطة، والمغالطة إن إستعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة وفي مقابلة غيره مشاغبة، ولكل واحد منهما قضايا يتألف منها.

فالبرهان يتألف من اليقينيات المحضة بخلاف غيره من الأقسام، فإنه يكفي في كون القياس مغالطة مثلاً بأن يكون إحدى مقدمتيه وهمية وإن كانت الأخرى يقينية، ويكفي في الجدل أن تكون إحدى مقدمتيه مسلمة وإن كانت الأخرى يقينية مثلاً، فيتبع في الإسم أدنى المقدمتين، فلوتألف من وهمية وظنية مثلاً فهو مغالطة لاخطابة، ولوتألف من ظنية ومسلمة فهو مشاغبة وهكذا.

واليقين هو الإعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع كما بيناه في صدر الكتاب، فبقيد الإعتقاد وهو التصديق يخرج الوهم والشك والتخييل وسائر التصورات، وبقيد الجازم يخرج الظن، وبقيد المطابق للواقع يخرج الجهل المركب فإنه وإن كان جازماً لكنه غير مطابق للواقع

ونفس الأمر، وإنما سمي مركباً لتركيبه من جهلين جهل بالحكم وجهل بالجهل، لأن الجاهل بالجهل المركب يعتقد بما لم يكن واقعاً في نفس الأمر ويعتقد انه هو الواقع في نفس الأمر، والجهل البسيط جزء للمركب وتقابله مع العلم تقابل العدم والملكة لأنه عدم العلم عما من شأنه أن يُعلم، وبقيد الثابت يخرج التقليد فإن إعتقاد المقلد وإن كان تصديقاً جازماً مطابقاً للواقع إلا أنه ممكن الزوال.

فاليقينيات إما بديهيات أونظريات منتهية الى البديهيات لاستحالة الدور أوالتسلسل، وذلك لأن اليقينيات النظرية لولم تكن منتهية الى اليقينيات البديهية لزم الدور أوالتسلسل واللازم باطل والملزوم مثله

والدور هو توقف الشيء على مايتوقف عليه اما بمرتبة كما يتوقف (آ) على (ب) و (ب) على (آ)، أوبمراتب كما يتوقف (آ) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (آ).

والتسلسل هو ترتب أمور غير متناهية بحيث يكون كل سابق علة للمسبوق.

وأما الملازمة فلأنه على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شيء من تلك المقدمات اليقينية فلابد أن يكون حصوله بعلم آخر، وذلك العلم ايضا نظري فيكون بعلم آخر وهلم جرا ، فاما أن تذهب سلسلة الإكتساب الى ما لانهاية له وهو التسلسل، أويعود الى الأول فيلزم الدور.

إما بطلان اللازم أعني الدور والتسلسل فلأن تحصيل المقدمات النظرية لو كان بطريق الدور أوالتسلسل لامتنع التحصيل والكسب، إمابطريق الدور فلأنه يفضي الى أن يكون الشيء حاصلاً قبل حصوله، لأنه اذا توقف حصول (آ) على (ب) وحصول (ب) على (آ) إما بمرتبة

أومراتب كان حصول (ب) مقدماً على حصول (أ) وحصول (أ) سابقاً على حصول (ب)، والسابق على السابق على الشيء سابق على ذلك الشيء فيكون حاصلاً قبل حصول نفسه، بل يلزم أن يكون (ب) مقدماً على نفسه وحاصلاً قبل حصول نفسه بمرتبة اومرتبتين، وكذلك يكون (أ) مقدماً على نفسه حاصلاً قبل حصوله بمرتبتين، وذلك لأن (أ) سابق على سابقه، ولوكان في مرتبة سابقة كان مقدماً على نفسه بمرتبة واحدة وإذا سبق على سابقه فقد تقدم على نفسه بمرتبتين، وقس عليه (ب)، وهو محال جزماً.

وإما بطريق التسلسل فلأن حصول المقدمة المجهولة يتوقف حينئذ على إستحضار مالانهاية له، واستحضار مالانهاية له عند حدوث النفس محال كما برهن في الحكمة، والموقوف على المحال محال.

فان قيل: عدم العقل الأول موقوف على عدم الواجب مع أن عدم العقل ليس بمحال، فلايكون الموقوف على المحال محال.

قلنا: أن المراد بالمحال هنا أعم من المحال بالذات أو المحال بالغير، فعدم العقل الأول وإن لم يكن محال في ذاته لكنه محال بالنظر الى الغير الذي هو عدم الواجب، فيستلزم عدم العقل الأول عدمه، فعلى ماحققناه لزم أن تكون اليقينيات النظرية منتهية الى البديهية لئلا يلزم الدور والتسلسل المحالان.

اذا عرفت ذلك فاعلم أن أصول البديهيات ستة أقسام بالإستقراء:

الأول: الأوليات، وهي القضايا البديهية التي يكون تصور طرفيها مع النسبة كافياً في الجزم بالحكم، كقولنا: الكل أعظم من الجزء والواحد نصف الأثنين والاب من له ولد ومثل ذلك.

الثاني: المشاهدات، وهي القضايا التي لايكفي في الجزم بها تصور

طرفيها مع تصور النسبة، بل لابد من واسطة الحس، فتنقسم الى:

مشاهدات بالحواس الخمس الظاهرة وهي:

الباصرة والسامعة والشامة واللامسة والذائقة، كقولنا: الشمس مشرقة والنار محرقة وأمثال ذلك، وتسمى الحسيات،

والى مشاهدات بالحواس الخمس الباطنة:

فالاولى: بنطاسيا، وهي الحس المشترك وموضعها مقدم البطن الاول من الدماغ، يحفظ ماتدرك الحواس الظاهرة، والدليل على ذلك إستحضارنا طعم العسل وحموضة الخل حال غيبتهما وليس ذلك بالعقل لأنه غير جثماني فلايدرك الجثمانيات، ولابالحواس الظاهرة لأنها لاتدرك إلا الحاضر عندها، ولأن البهائم تدرك ذلك وليس لها عقل، ولمشاهدتنا نزول القطرة على خط واستدارتها وليس ذلك من البصر لامر، ولأن النائم والمبرسم يشاهد أشخاصاً ويسمع أصواتاً وليس ذلك بالإحساس الظاهر وإلالشاهد غيرهما ذلك، ولابالعقل وإلا لصح إدراك الجسماني بغير الجسماني وهو باطل.

الثانية: ارقاسيا، يعني الخيال وموضعها مؤخر البطن الأول من الدماغ، وشأنها حفظ ماقبلته الأولى دون حكم على الحواس ولامشاهدة للصور بخلافها.

الثالثة: منطاثيا، وهي المتصرفة وموضعها البطن الوسط أومقدمه خاصة على الخلاف، وهذه قوة شأنها التحليل والتركيب للصور والمعاني، كتخيل جبل من ياقوت وراس بلا بدن، والإستعارة بأقسامها مذكورة في علم المعاني وليس ذلك بالعقل لأنه لايدرك الجزئيات وهذه الحاسة إن إستخدمت النفس فمفكرة وإلا فمتخيلة.

الرابعة: الساقطة، يعني الواهمة وهي قوة موضعها الأوسط أو

مقدم الاخير، وشأنها إدراك نحو الصداقة والعداوة ونحو نفور الشاة من الذئب وهي كالحس المشترك لمابعدها .

الخامسة: الأسطرنية، وهي الحافظة وشأنها حفظ ماأدرك بالبواقي.

فهذه كلها يقينيات بالمشاهدة، ومثلها الوجدانيات كقولنا: ان لنا جوعاً وعطشاً وجبناً وشجاعة ومرضاً وصحة وكسلاً ونشاطاً وأمثال ذلك مما يستند الى الإدراك الوجداني .

الثالث: من أصول البديهيات **التجربيات**، وهي القضايا اليقينية اللتي يجزم العقل بها بواسطة إستعمال الشيء متكرراً كقولنا: السقمونيا مسهل للصفراء وقولنا العناصر الأربعة ينقلب بعضها الى بعض، فأما الأول فمما جربه الطبيب، وأما الثاني فللعموم، لأنا نجد الأهوية اذا غلبت عليها النار انقلبت اليها فتكثر النار في كير الحداد بمشايعة الهواء، كما أن الهواء اذا غلب على النار أطفأها وانقلبت اليه، وكما نجد الهواء ينقلب الى الماء اذا غلبت عليه البرودة والماء يتحلل الى الهواء والى التراب وبالعكس .

الرابع: **الحدسيات**، وهي القضايا اليقينية اللتي يجزم العقل بحكمها بواسطة الحدس الذهني، والحدس هو الإنتقال الدفعي من المبادئ الى المطالب، ويقابله الفكر فانه حركة الذهن من المطالب نحو المبادئ ورجوعه منها الى المطالب، فلابد فيه من حركتين بخلاف الحدس، إذلاحركة فيه أصلاً والإنتقال فيه ليس بحركة فإن الإنتقال فيه الى الوجود بخلاف الحركة فإنها تدريجية الوجود، ومثال الحدسيات كقولنا: نور القمر مستفاد من الشمس وذلك لاختلاف تشكلاته النورية بحسب أوضاعها الحسية بقربه وببعده من الشمس.

ثم أنه قد تشتبه الحدسيات بالتجربيات لأنها تجربة ايضاً، والفرق بينهما تجربة الذهن أوالفعل، فإن الدواء الفلاني للمرض الفلاني مثلاً لايحكم به الا بعد مزاولته بالتناول مراراً فيؤثر أثره بدون علاقة إتفاقية.

الخامس: المتواترات، وهي القضايا اليقينية اللتي يحكم العقل بها بواسطة السماع من جمع كثير يمتنع عند العقل تواطئهم على الكذب كقولنا: مكة موجودة وأرسطو فيلسوف.

السادس: الفطريات، وهي القضايا اليقينية اللتي تجزم بها النفس عند ملاحظة أطراف الحكم بواسطة لاتغيب عن الذهن، كقولنا: الأربعة زوج، فإن الواسطة وهي الإنقسام بمتساويين حاضرة عند الذهن، فإنه يترتب في ذهنك عند سماعها قياس بديهي، وهو أن الأربعة تنقسم بمتساويين وكل ماينقسم بمتساويين زوج فالأربعة زوج، ولهذا سميت القضايا الفطرية قضايا قياساتها معها، وأما قولنا: الزوج منقسم بمتساويين وقولنا: مساوي المساوي مساوي أوبعض الحيوان حيوان أومثال ذلك فهي أوليات غنية في الحكم بها عن الواسطة، لوضوح معرفتها فكل معرف لها لايكون الامثلها أواخفى منها، ولهذا قيل توضيح الواضحات من أشكل المشكلات.

فهذه الستة الأقسام البديهية هي أصول البرهان الذي هو أشرف القياسات، فإذا عرفت ذلك فاعلم أن الحد الأوسط في كل قياس لابد أن يكون علة لإثبات النسبة الإيجابية أوالسلبية في الذهن لتذعن النفس اليها، ولهذا يسمي الحد الأوسط بالواسطة في الإثبات والواسطة في التصديق، ثم لايلزم منه أن يكون علة وواسطة في الثبوت، أي علة لتلك النسبة الإيجابية أوالسلبية في الواقع وفي نفس الأمر، والإثبات أعم من الثبوت مطلقاً، فالواسطة في الإثبات أعم منها في الثبوت،

ايضاً فقد يكون القياس اثباتا واذعاناً ولا يكون ثابتاً وحقاً، ثم انه قد يكون القياس ثابتاً وحقاً في نفس الأمر والواقع لكن الواسطة اللتي هي الحد الأوسط لادخل له في العلية للثبوت كما سيأتي.

وبالجملة فقد عرفت أن الأوسط لابد أن يكون علة للإثبات والتصديق في كل قياس، فهو في البرهان إن كان مع ذلك هو علة للثبوت ايضاً في نفس الأمر والواقع كتعفن الأخلاط في قولك: هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم فهذا محموم، فالحد الأوسط وهو متعفن الأخلاط كما أنه علة وواسطة في إثبات الحمى للمشار اليه بهذا كذلك كان علة لوجود الحمى فيه، فالبرهان حينئذ يسمى البرهان اللمي لدلالته على ماهو لِمَ الحكم أي سببه وعلته في الواقع، وإن كان علة وواسطة في الإثبات فقط ولم يكن علة للنسبة في نفس الأمر والواقع والثبوت فالبرهان حينئذ يسمى البرهان الإني حيث لم يدل إلا على إنية الحكم أي إثباته وتحققه في الذهن والاذعان بالنسبة للنفس دون عليته، فهذا إن كان الأوسط فيه معلولاً للحكم كالحمى في قولنا: زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط، فان الحمى هنا معلولاً وعلته تعفن الأخلاط، فهذا القياس يسمى بالدليل، وإن لم يكن الأوسط معلولاً للحكم كما أنه ليس بعلة بل يكون الأوسط والحكم كلاهما معلولين لثالث، كما يقال: هذه الحمى تشتد غباً وكل حمى تشتد غباً فهي محرقة فهذه الحمى محرقة، فان الإشتداد غباً الذي هو الوسط ليس معلولاً للإحراق الذي هو الحكم ولا الإحراق معلولاً للوسط كذلك بل كلاهما معلولان لثالث وهو الصفراء المتعفنة الخارجة من العروق، وهذا القسم من الإني مطلق لايسمي بإسم خاص.

والجدلي: يتألف من المشهورات وهي القضايا اللتي تطابق فيها آراء الكل كحسن الإحسان وقبح العدوان، أو آراء طائفة دون أخرى كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند.

وبالجملة فالمشهورات عامة وخاصة دينية او ادبية، عادية او صناعية.

ومن المسلمات وهي القضايا التي سلمت من الخصم في المناظرات او برهن عليها في علم واخذت في غيره على سبيل التسليم، ولكل اهل فن او صناعة او غير ذلك مسلمات، والغرض من الجدل الزام الخصم او اقناع القاصر عن الوصول الى البرهان

والخطابي: وهو ما افاد تصديقا ظنياً، ويتالف من المقبولات وهي قضايا توخذ من شخص يوثق به ويحسن الاعتقاد فيه لصلاحه كالانبياء والاولياء والحكماء، او لاختصاصه بمزيد عقل او كمال عفة او عبادة او رياضة او زيادة علم وغير ذلك.

والمظنونات وهي قضايا يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير جازم باي سبب حصل ذلك الظن .

والشعري: وهو ما افاد تخييلاً ويتالف من المخيلات وهي قضايا لا تذعن بها النفس ولكن تتاثر منها ترغيباً وترهيباً، سواء كانت صادقة او كاذبة، غير انها تورث النفس قبضاً او انبساطاً، كما يفعل الشيء المصدق به مع تكذيبها لها، كما يقال في الترهيب العسل مهوع فتنقمع النفس عنه وتنفر منه بعد شهوتها له على حين لم تصدق ولم تذعن بالحكم، وكما يقال في الترغيب لما تكره النفس : الخمر ياقوتة سيالة، فان النفس تنبسط لها وترغب فيها ويروجها الاسجاع المتوافقة والاوزان المطبوعة والاصوات الحسنة والالحان المنغمة فيزداد تاثيرها في الرغبة

والرهبة ، ان من البيان لسحراً وان من الشعر لحكمة .

والسفسطي : منسوب الى السفسطة وهي مشتقة من سوفسطا معرب سَوْفَا اَسْطَا ، لغة يونانية ومعناها الحكمة المموهة اي المدلسة ، ويتالف من الوهميات وهي القضايا الكاذبة اللتي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياساً على المحسوس ، وذلك لأن الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك بها الجزئيات المنتزعة من المحسوسات ، فهي تابعة للحس فاذا حكمت على محسوس كان حكمها صحيحاً ، وهذه هي القوة الواهمة اللتي عددناها سابقاً من الحس الباطن في القضايا المشاهدات اليقينية ، فتكون الوهميات الكاذبة إنما هو في غير المحسوسات قياساً عليها ، كالحكم بأن كل موجود متحيز ، وذلك بسبب إيهام العكس الكلي ، فإنك اذا سمعت قولنا : في الماديات أن كل متحيز موجود ومشار اليه ، سبق وهمك على عقلك فحكم بأن كل موجود متحيز ومشار اليه ، مع أن العقل قاض بفساد العكس الكلي ، لأنه يلزم أن تكون المجردات متحيزة ومشار اليها وهو وهم كاذب ، ومنشأه قياس المجرد على المادي ، وكقولك : أن وراء العالم فضاء لايتناهى ، فهو فراغ متوهم قياساً على الفراغ المحسوس ، على أن الفراغ جزء من العالم فكيف يكون وراء العالم ، وسبب ذلك أن النفس مستخدمة ومسخرة للوهم والحس حتى أن أحكام الوهميات ربما لم تتميز عندها من الأوليات ، ولولا العقل والشرائع يكذبان الوهم لبقي الإلتباس بالاوليات ولم يكد يرتفع ، ولذا تجد الأوهام قد إستخفت كثيراً من العقول بل كانت الأوهام أقوى وأشد أن يقمعها برهان غالباً ، ثم أنك تجد النفس اذا ذكر عندها المهوع تهوعت بمجرد ذكره فكأنها ذاقته ، واذا ذكرت عندها العفونات إنقبضت ، واذا ذكر عندها الحادات كالحموضات

إحتدت، واذا ذكر عندها المخوف من فتك شجاع أوإفتراس أسد إنزعجت وارتعدت خوفاً، بل ربما أوصل ذلك الى الهلاك على علم منها بعدم وجوده ومصادمته لها .

والمشبهات: وهي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية أوالمشاهدة، لاشتباه لفظي أومعنوي كما قيل في بخيل:

راى الصيف مكتوبا على باب داره
فصحفه ضيفاً فقام الى السيف
فقلت له خيراً فظن بانني
اقول له خبزاً فمات من الخوف

وسنذكر في آخر الكتاب شيئاً من الاغاليط تتميماً للفائدة واحترازاً عن المغالطة والله الهادي الى الصواب .

الفصل السادس

في الرؤوس الثمانية

كان القدماء يذكرون في صدر كتبهم الرؤوس الثمانية لما لها من التعلق بالمبادئ، ويذكرها بعضهم في آخر الكتاب لما يتوقف بعضها على معرفة هذا الفن وهو أولى.

فالأول: الغرض والغاية من تدوين هذا الفن، وهو السبب الحاصل للمدون الأول على تدوينه ثم يعقبونه **بالثاني** وهو مايشتمل عليه من منفعة ومصلحة لتميل اليه الطباع والنفوس، ولئلا يكون النظر فبه عبثاً.

واعلم أن كل مايترتب على فعل ان كان باعثاً للفاعل على صدور ذلك الفعل وداعياً اليه سمي غرضاً وعلة غائية كترتب جلوس السلطان على عمل السرير، فإنه كان باعثاً للتجار على فعله، والغرض والعلة الغائية بمعنى واحد، وإن لم يكن هو الباعث سمي فائدة ومنفعة وغاية، ولذا قالت الفلاسفة أن أفعال الله تعالى لاتعلل بالأغراض وإلالزم الإستكمال، لانه قبل إيجادها يكون ناقصاً، وقد وهموا في قولهم هذا.

والجواب: أن لزوم الإستكمال لوكان الغرض له تعالى، واما اذا كان لغيره فلا.

والغرض والغاية من المنطق هي العصمة كما مر.

الثالث: السمة وهي عنوان العلم ليكون عنده إجمال مايفصله، كما يقال في أول الكتاب أن هذا العلم أوهذا الكتاب يشتمل على كذا وكذا، وأن علم المنطق مثلاً يشتمل على التصور والتصديق، أويراد به

الإشارة الى تسمية العلم كما يقال إنما سمى المنطق منطقاً لأن المنطق يطلق على الظاهري وهو التكلم وعلى الباطني وهو إدراك الكليات، وهذا العلم يقوي الأول ويسلك بالثاني مسلك الصواب، فيكون وجه التسمية إشارة إجمالية الى مايفصله العلم من المقاصد .

الرابع: تسمية المؤلف في صدر الكتاب ليسكن قلب المتعلم كما هو المتعارف عند الناس من تتبع أقوال الرجال المشهورين، مغمضين عما فيها من أي خلل وزلل فيعرفون الأقوال بمراتب الرجال، على أن الحق الحقيق أن تعرف الرجال بالحق لاالحق بالرجال، وفي المأثور عن علي عليه السلام: (لاتنظر الى من قال وانظر الى ماقال)، وكم ترى بالوجدان من زلة أقلام الأفاضل وعثرة أقدام الأماثل، وكم تحقيق مأثور حققه خامل غير مذكور، فإن أفلاطون الحكيم قد أخطأ في كثير من أفكاره كقدم العالم والمادة والزمان، ثم أن مقنن قوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم أرسطو دونهما بأمر إسكندر ذي القرنين (١) ولذا لقب بالمعلم الأول، وقيل للمنطق ميراث ذي القرنين، ووظف له أموالاً كثيرة حتى اذا فرغ من تدوينه أجازه بجائزة عظيمة، وذو القرنين هذا ليس هو ذو القرنين المؤمن المذكور في القرآن كما يتوهمه البعض، ثم بعد نقل المترجمين تلك الفلسفات من اللغة اليونانية الى لغة العرب، هذبها ورتبها وأتقنها أبونصر الفارابي ولذا لقب بالمعلم الثاني، وبعد إضاعة كتب أبي نصر حررها وفصلها الشيخ الرئيس أبوعلي الحسين بن عبد الله سيناء الإسماعيلي مذهباً، قال الفيلسوف السبزواري في شرح

(١) ليس ذو القرنين هذا هو المذكور في القران كما يتوهم ، فان المذكور في القران هو ذو القرنين المومن الذي هو صاحب ابراهيم الخليل عليه السلام المسمي في التوراة بملكي صادق وهو يوناني واما صاحب ارسسطو فهو رومي،(منه ره).

منظومته على المنطق: أرسطاليس مؤلف المنطق ومدونه لأنه واضعه والمبتكر لأصله، وقد نقل عن الشيخ الرئيس في آخر منطق الشفاء أنه قال: (قال أرسطو: انا ما ورثنا عمن تقدمنا في الأقيسة إلا ضوابط غير مفصلة، وآما تفصيلها وأفراد كل قياس منها بشروطه وضروبه وتمييز المنتج من العقيم الى غير ذلك من الأحكام فذلك أمر قد كددنا فيه أنفسنا، وأسهرنا فيه عيوننا حتى إستقام على هذا الأمر، فإن وقع لأحد ممن يأتي بعدنا فيه زيادة أوإصلاح أوخلل فيسده، فقال الشيخ انظروا يامعاشر المتعلمين هل أتى بعده أحد زاد عليه أو أظهر فيه قصوراً أوأخذعليه مأخذاً مع طول المدة وبعد العهد، بل كان ماذكره هو التام الكامل والميزان الصحيح والحق الصريح)، وعلى ماذكر ايضا من وجه تسميته الكليات الخمس بايساغوجي فقيل أنها سميت باسم الحكيم الواضع لها .

الخامس: من أي علم هو ليطلب فيه مايليق به، فاذا تميز عنده جنس العلم هل هو مثلا من العلوم العقلية أوالنقلية، الفرعية أوالأصلية، عرف مايهمه منها كما يبحث عن حال المنطق أنه من جنس العلوم الحكمية أم لا، فإن عُرِّفت الحكمة بأنها هي العلم بأحوال أعيان الموجودات على ماهي عليه من نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية، لم يكن المنطق منها اذ ليس بحثه إلا عن المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة الى التصور أوالتصديق، وإن كانت هي العلم بأحوال الموجودات فهو منها.

ثم أنه على تقدير أن يكون من الحكمة فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا، لا الحكمة العملية اللتي يبحث فيها عن أعمالنا وأفعالنا من حيث أنها تؤدي الى صلاح

المعاش والمعاد.

وكل من الحكمة النظرية والعملية تنقسم الى ثلاثة أقسام، أما النظرية فلأنها اما علم بأحوال مالا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة كالآلة فهو العلم الاعلى والالهي والفلسفة الاولى والعلم الكلي ومابعد الطبيعية وما قبل الطبيعية.

ووجه التسمية بالعلم الأعلى لشرف موضوعه وعظم غرضه وعلو مسائله وسمو مقاصده، وبالالهي لانه أقدم الاشياء في نفس الأمر، أولابتنائه على بعض الموضوعات اللتي هي أشرف من الباقي، وبالفلسفة في اللغة اليونانية للتشبيه بالواجب علماً وعملاً، ولما كان الإتصاف بهذا العلم موجباً لهذه التسمية أطلق عليه الفلسفة، ووجه كونه كلياً تجرده من الإحتياج الى المادة اللتي هي منشأ الجزئية، وبما بعد الطبيعية وماقبلها لأن للموضوع الإلهي تقدماً بالعلية والشرف على موضوع الطبيعي، وللموضوع الإلهي تأخراً باعتبار الادراك عن الطبيعي، ولأنا ندرك أولاً متعلق الطبيعيات، وباعتبار المقدم يسمى ماقبل الطبيعية وباعتبار التالي يسمى مابعد الطبيعة.

وأماعلم بأحوال مايفتقر الى المادة في الوجود الخارجي دون التعقل كالكرة وهي العلم الأوسط يسمى بالرياضي والتعليمي، وتسميته بالعلم الأوسط باعتبار الاحتياج الى المادة من وجه والإستغناء عنها من وجه آخر، فهو واقع بين العلم الأعلى المستغني عن المادة ذهناً وخارجاً والعلم الادنى المفتقر اليها ذهناً وخارجاً، ووجه تسميته بالرياضي باعتبار أن الحكماء كانوا يفتتحون به في التعليم تمكيناً للنفس، وبهذا الوجه يظهر وجه كونه تعليماً.

وأما علم بأحوال مايفتقر اليها في الوجود الخارجي والذهني

كالانسان وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعي، ووجه التسمية بالأدنى لاحتياجه الى المادة في الذهن والخارج والطبع، لأنه يبحث فيه عن الجسم الطبيعي.

وأما الحكمة العلمية فلأنها علم بمصالح شخص بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى من الرذائل فيسمى تهذيب الأخلاق والحكمة الخلقية، وأما علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة فيسمى السياسة المدنية.

السادس من الرؤوس: أنه في أي مرتبة هو ليقدم على مايجب تقديمه ويؤخر عما يجب تأخيره، كما نقول أن مرتبة المنطق أن يشتغل به بعد تهذيب الأخلاق وتقويم الفكر ببعض الهندسيات والعلوم الأدبية.

السابع: القسمة، أي قسمة العلم أوالكتاب الى أبوابهما،(١) كما يقال أبواب المنطق عشرة، الأول: باب الألفاظ، الثاني: باب أيساغوجي، الثالث: التعريفات، الرابع: القضايا، الخامس: القياسات، السادس: البرهان، السابع: الجدل، الثامن: الخطابة، التاسع: الشعر، العاشر: المغالطة.

والثاني(٢) كما نقول أن كتابنا هذا مرتب على مقدمة وثلاثة أبواب وفصول وخاتمة، فالمقدمة في المبادئ، والباب الأول وفيه فصول: في مباحث الألفاظ، والباب الثاني وفيه فصول: في مباحث القضايا، والباب الثالث وفيه فصول: في مباحث الحجة ولواحقها، والخاتمة: في المغالطات.

(١) هذا تقسيم العلم.

(٢) هذا تقسيم الكتاب.

الثامن: الأنحاء التعليمية وهي الطرق اللتي تذكر في التعاليم لعموم نفعها في العلوم، وهي أربعة أشياء: التقسيم والتحليل والتحديد والبرهان، ويجري التقسيم والتحليل في القول الشارح والحجة معاً.

فأما التقسيم فهو التكثير من فوق الى أسفل، ففي القول الشارح كما تقسم الجنس الى الأنواع والأنواع الى الأصناف والصنف الى الأشخاص، والذاتي الى الجنس والنوع والفصل، والعرضي الى الخاصة والعرض العام.

وأما التحليل فهو عكس التقسيم.

وأما جريانهما في الحجة فالتكثير هو عبارة عن الأخذ من النتيجة لأنها المقصود الأعلى من الدليل، ويسمى تركيب القياس، فاذا أردت تحصيل مطلباً من المطالب التصديقية فضع طرفي المطلوب وهي النتيجة الحاصلة من المقدمات كقولنا: العالم حادث، الحاصل من قولنا: العالم متغير وكل متغير حادث، والطرفان الأصغر والأكبر كالعالم والحادث، فاذا عينتهما فاطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما، فموضوعات الأصغر وهو العالم كلما يمكن أن يكون العالم محمولاً عليه بأن يكون ذلك موضوعاً والعالم محمولاً له.

والمراد بجميع محمولاتهما مايمكن أن يحمل على العالم مثلاً والعالم موضوعاً له كالمتغير ونحوه، والمراد بموضوعات الأكبر وهو الحادث كلما يمكن أن يكون موضوعاً لحادث ويكون حادث محمولاً له كمتغير، والمراد بمحمولاته كلما يمكن أن يكون حادث موضوعاً لها وهي محمولة على حادث، سواء كان حمل الطرفين عليها أوحملها

على الطرفين بواسطة أوبغير واسطة، وكذلك اطلب جميع ماسلب عنه أحد الطرفين وهما العالم وحادث أوسلب هو عن أحدهما، ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات اللتي حصلتها، فإن وجدت من محمولات موضوع المطلوب ماهو موضوع لمحموله كالمتغير فقد حصلت المطلوب من الشكل الأول، فقد حصلت متغير محمولاً للأصغر وهو العالم وموضوعاً للأكبر وهو حادث، فقلت: العالم متغير وكل متغير حادث فأنتج المطلوب وهو العالم حادث، أوماهو محمول على محموله فمن الشكل الثاني كما اذا أردت التصديق بأن لاشيء من الانسان بحجر، فاطلب جميع موضاعاتها وجميع محمولاتها وكذلك جميع ماسلب عنهما أوسلبا عنه، فمن جملة محمولات الانسان حيوان ومن جملة محمولات لاحجر حيوان، فاذا فعلت وجدت ماهو محمول الأصغر فتقول: كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان، فقد حصلت حيوان محمولاً لكل انسان ومحمولاً للاشيء من الحجر فجعلته محمولاً للصغرى والكبرى فكان شكلاً ثانياً فقلت: كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان فأنتج لاشيء من الانسان بحجر وهو المطلوب، أو وجدت من موضوعات موضوع المطلوب ماهو موضوع لمحموله ايضاً، فمن الشكل الثالث كما اذا أردت التصديق بأن بعض الحيوان ناطق فاعمل ماذكرنا، فاذا فعلت ذلك رأيت ماهو موضوع للأصغر موضوعاً للأكبر، ويظهر ذلك في قولنا: كل انسان حيوان وكل انسان ناطق، فان حيوان من جملة موضوعاته انسان، وانسان من جملة محمولاته ناطق فقد حصّلت المطلوب من الشكل الثالث فتقول: كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فينتج بعض الحيوان ناطق، او وجدت من محمولات موضوع المطلوب ماهو

محمول لمحموله، فمن الشكل الرابع كما اذا أردت التصديق بأن بعض الحيوان أبيض، فمن موضوعات الحيوان انسان ومن محمولات أبيض انسان، فقد حصلت المطلوب من الشكل الرابع فتقول: كل انسان حيوان وبعض الأبيض انسان فينتج بعض الحيوان أبيض وهو المطلوب.

كل ذلك مع إعتبار الشرائط في الكمية والكيفية.

وأما التحليل: فهو عكس التقسيم، وفي القول الشارح هو التقسيم من أسفل الى فوق، كما تقول الجنس فوقه جنس وفوقه جنس حتى تنتهي الى جنس الأجناس فجنس قريب وجنس بعيد، والفصل كذلك والفصل قريب وبعيد، والخاصة فوقها اعم منها وهو العرض العام.

وأما في التصديق فهو تحليل القياس، وذلك لانه كثيراً مايورد في العلوم بل في المخاطبات قياسات منتجة للمطالب لا على الهيئة المنطقية لتساهل المركبين إعتماداً منهم على فهم الفطن العالم بقواعد هذا الفن أومن ظهور القرائن الدالة على كيفية تركيبها، فاذا أردت أن تعرف أنه من أي شكل من الأشكال فعليك بالتحليل وهو عكس التركيب، فحصل المطلوب وانظر الى القياس المنتج له، فإن كان فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه فالقياس إستثنائي، وذلك أن القياس الأستثنائي هو مايذكر فيه النتيجة، سواء كانت في ضمن الإيجاب أوالسلب نحو: إن كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان فهو حيوان، فالمقدمة شاركت المطلوب في الجزئين، وإن كانت شاركت المطلوب باحد جزئيه فالقياس إقتراني حملي أوشرطي نحو: كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم، فالمطلوب وهو النتيجة تشاركها المقدمة الأولى في جزء واحد فقط، وتشاركها الثانية في الجزء الثاني فقط وهو جسم،

فيسمى موضوع النتيجة وهو انسان حد أصغر ومحمول النتيجة حد أكبر، فتنظر الى طرفي المطلوب ليتميز عندك الصغرى من الكبرى، لأن الجزء إن كان محكوماً عليه في النتيجة وهو كل انسان، فهو أصغر وإن كان محكوماً به كجسم فهو اكبر، فقد عرفت الصغرى من الكبرى فان مافيها الأصغر الصغرى ومافيها الاكبر الكبرى، فاذا حصلت أحد الجزئين كالانسان بضمه للمقدمة المشاركة له وقلت: الانسان حيوان، فضم الجزء الآخر من المطلوب الى الجزء الآخر من المقدمة المشاركة له كجسم فتقول: وكل حيوان جسم، فينتج كل انسان جسم، فان تألفا على أحد التاليفات الأربع كما رأيت فما انضم الى جزئي المطلوب هو الحد الأوسط، كما رأيت في قولنا: كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم، فتميزت الصغرى بالأصغر والكبرى بالأكبر، وتميز الحد الأوسط وهو الحيوان بانضمامه الى جزئي المطلوب وهما الانسان والجسم، فقد تميز الشكل المنتج.

والضابط هو أن حد الأوسط المشترك بين طرفي المطلوب إن كان محمول موضوع المطلوب في الصغرى وموضوع محمول المطلوب في الكبرى فهو الشكل الأول كما مثلنا، وإن كان بالعكس فمن الشكل الرابع، وإن كان محمولاً في موضوع المطلوب ومحموله فمن الشكل الثاني، وإن كان موضوعاً لطرفيه فهو الثالث، فيتميز الشكل المنتج عن غيره.

وإن لم يتالف الجزئان من أحد الأشكال الأربعة كان القياس مركباً لابسيطاً فاعمل بكل واحد من الجزئين العمل المذكور، فضع الجزء الآخر من المطلوب والجزء الآخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم، فلابد أن يكون لكل واحد منهما نسبة الى شيء

ما في القياس، فتضم الى كل جزء من المطلوب مع مقدمته مقدمة أخرى فينتج نتيجة، ثم هذه النتيجة مع المقدمة الاخرى تنتج نتيجة أخرى، وتتابع الكسب حتى ينتهي الكسب الى المبادئ البديهية وتتبين المقدمات والشكل والنتيجة بذلك الحد المشترك.

وهو على قسمين: لأن النتائج إن كانت مذكورة في القياسات المتتالية تسمى موصولة النتائج لوصلها بالمقدمات، كما لو كان المطلوب: كل انسان جوهر، ولم تجد الا كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان فكل انسان حيوان فنقول: كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم، ثم تقول كل انسان جسم وكل جسم جوهر فكل انسان جوهر فحصل المطلوب

وإن لم تكن النتائج مذكورة في القياسات تسمى مفصولة النتائج كما لو كان المطلوب كل انسان جوهر، ولم نجد الا كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان فكل انسان حيوان، فنقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل جسم جوهر فكل انسان جوهر وقد تم ا لقياس، وإن لم نجد حداً مشتركاً لم يكن القياس منتجاً للمطلوب.

الثالث: التحديد، وهو فعل الحد وتركيبه، والمراد بالحد مطلق المعرف فيدخل فيه الحد والرسم التامين والناقصين، فاذا أردت تعريف شيء كالانسان مثلاً فضع ذلك الشيء وعينه واطلب جميع ماهو أعم منه ومايحمل عليه بغير واسطة وهو الجنس القريب كالحيوان، أويحمل عليه بواسطة كالجسم النامي، فإنه يحمل على الانسان بواسطة الحيوان لانه جنس جنسه، وكالجسم فإنه يحمل على الانسان بواسطة أنه يحمل على الجسم النامي الذي يحمل على الحيوان الذي يحمل على الانسان، فالجسم جنس جنس الانسان، وهكذا في الفصل والخاصة

والعرض العام فالفصل كالناطق والخاصة كالضاحك يحملان على الانسان بغير واسطة أوبواسطة مع التساوي، والعرض العام يحمل عليه بواسطة جزئه وهو الحيوان، ثم بعد ذلك ميز الذاتيات عن العرضيات، فكل ماهو بين الثبوت له ويلزم من إرتفاعه ارتفاع الماهية فهو ذاتي، فصل كالناطق أوجنس كالحيوان، وإن لم يكن كذلك فعرض فإن كان مساوياً له فخاصة كالضاحك، وإن كان أعم منه فعرض عام كالماشي، فتطلب له من ذلك المساوي فيتميز عندك الجنس من العرض العام وهو من الخاصة، ثم تركب أي قسم شئت من أقسام التعريف بعد إعتبار الشرائط المذكورة في باب التعريف، فاذا أردت تعريف الانسان مثلا فان أردت الحد التام فخذ فصله الذاتي وهو الناطق وضم اليه جنسه القريب وهو الحيوان واحمل الفصل على الجنس والمجموع منهما على الانسان وقل الانسان حيوان ناطق، وإن أردت الحد الناقص فابدل مكان الجنس القريب جنساً بعيداً كالجسم وقل الانسان جسم ناطق، وإن أردت الرسم فخذ الخاصة كالضاحك والمتعجب، فان اردت الرسم التام فأضف اليها الجنس القريب وقل الانسان حيوان ضاحك، وإن أردت الرسم الناقص فابدل مكان الجنس القريب جنساً بعيداً كالجسم وقل الانسان جسم ضاحك أومتعجب .

الرابع: **البرهان**، وهو الطريق الموصلة الى الوقوف على الحق اليقين والإعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع ان كان علماً نظرياً اعتقادياً، والى الوقوف عليه والعمل به ان كان عملياً، كما يقال اذا أردت الوقوف على اليقين لتخرج من ظلمات الوهم والشك وتترقى عن مرتبة الظن وتستريح من قلائد التقليد الى مراح الحرية فعليك بالبرهان الموصل لليقين، فاذا أردت ذلك فلابد أن تستعمل في الدليل

مادة من المقدمات اليقينية بعد المحافظة على شروط صحة الصورة اللتي مرت في شرائط القياسات كالضروريات الست أوالمقدمات اللتي تكتسب من الضروريات، ويكون القياس بصورة صحيحة وهيئة منتجة، وتبالغ في التفحص عن ذلك حتى لا تشتبه بالمشهورات أوالمسلمات ولاتذعن لمجرد حسن الظن، أو لمن يسمع منه حتى لاتقع في مضيق الخطابة اوالجدل أوالمغالطة .

الخاتمة

في المغالطات

زيادة في البصيرة وامتحاناً للفكر ليتمرن ويتدرب في مامضى من شروط الأقيسة وأمثلتها.

اعلم ان أنواع المغالطات والسفسطيات ثلاثة عشر نوعاً، ومرجعها الى فساد القياس، اما من جهة الصورة أومن جهة المادة أومن جهتيهما معاً، قال في شرح المطالع: اما الفساد من جهة الصورة فبان لايكون القياس منتجاً للمطلوب ونظن كونه منتجاً، اما بان لايكون على شكل من الاشكال لعدم تكرر الوسط، كما يقال: الانسان له شعر وكل شعر ينبت من محل فالانسان ينبت من محل.

أولا يكون على ضرب منتج وإن كان على شكل من الاشكال كما يقال: الانسان حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس، فإن الكبرى ليست كلية.

ومنه وضع ماليس بعلة علة فان القياس علة للنتيجة، فاذا لم يكن منتجاً بالنسبة اليها لم يكن علة كقولنا: الانسان وحده ضحاك وكل ضحاك حيوان فالانسان وحده حيوان.

ومنه المصادرة على المطلوب، وهوجعل المطلوب مقدمة في القياس كقولنا: الانسان بشر وكل بشر ناطق فالانسان ناطق.

واما الفساد من جهة المادة فبان تستعمل المقدمات الكاذبة على أنها صادقة لمشابهتها لها اما من حيث اللفظ أومن حيث المعنى، والاشتباه من حيث اللفظ اما أن يتعلق ببساطة اللفظ أوبتركيبه، والأول اما أن

ينشأ من جوهر اللفظ كاللفظ المشترك، أومن شكله وهيئته كالقابل فانه على وزن الفاعل فيتوهم أن القابل فاعل حتى يقال الهيولى فاعله لانها قابلة، والثاني اما أن يلحق من نفس التركيب فقط كضرب زيد لاحتمال فاعلية زيد ومفعوليته، أومن التركيب مع التفصيل والغلط، حينئذ اما من تفصيل المركب كقولنا: الخمسة زوج وفرد، فانه يصدق عند اجتماعهما ولايصدق عند الإنفراد، أومن تركيب المفصل كقولنا: فلان جيد وفلان شاعر اذا كان شاعراً غير جيد، ولايصح اجتماعهما.

والاشتباه من حيث المعنى على أقسام:

إيهام العكس كما يقال: كل موجود متحيز، بناء على أن كل متحيز موجود.

وأخذ مابالذات مكان مابالعرض كما يقال: جالس السفينة متحرك وكل متحرك ينتقل من مكان الى آخر.

واخذ اللاحق مكان الملحوق كما يقال في عكس السالبة الضرورية كنفسها إنها تدل على المنافاة بين الموضوع والمحمول، والمنافاة انما تتحقق من الجانبين فيكون المحمول منافياً للموضوع، فيؤخذ بدل الموضوع لاحقه وهو الوصف وبدل المحمول ملحوقه وهو الذات.

وأخذ ما بالقوة مكان مابالفعل كما يقال: لو قبل الجسم القسمة الى غير النهاية لكان بين سطحي الجسم أجزاء غير متناهية ومالايتناهى يكون محصوراً بين حاضرين.

واغفال توابع الحمل من الجهة كأخذ سوالب الجهات مكان السوالب الموجهة بها.

والربط كأخذ السالبة المحصلة بدل الموجبة المعدولة.

والسور كأخذ السور بحسب الأجزاء مكان السور بحسب

الجزئيات، وأخذ الكل المجموعي مكان الكل العددي، ـ انتهى.

قال الشيخ: يقع الغلط بسبب الإشتراك في مفهوم الألفاظ على بساطتها أوعلى تركيبها على ماقد علمت، ومن جملتها مثل مايقع بسبب الإنتقال من لفظ الجمع الى لفظ كل واحد وبالعكس، فيجعل مايكون لكل واحد كائناً للكل ومايكون للكل كائناً لكل واحد، ولاشك أن بين الكل وبين كل واحد من الأجزاء فرقاً، نتهى.

وقد مضى في باب شرائط الاقيسة وضوابطها وفي العكوس والنقايض أشكال ومقدمات فاسدة من قبيل المغالطات.

ومن الاغلاط بسبب الإشتراك ماوقع للإمام فخر الدين الرازي حيث قال الحكماء الالهيون أنه تعالى وجود بحت لاماهية له، فقال الإمام: الوجود معلوم بالضرورة وذات الواجب غير معلومة، وغير المعلوم غير معلوم، فخلط الوجود الحقيقي بالمفهوم العام البديهي الذي هو زائد في الجميع واجباً كان أوممكناً، عند الجميع حكيماً كان أومتكلماً.

ومن هذا النوع من الغلط ماوقع للقائلين بمبدئي النور والظلمة الحسيين، اذ سمعوا من الحكماء أن المبدء نور والمبتدئ ظلمة، فهم يطلقون النور على المبدء الفاعلي وهو الوجود ويطلقون الظلمة على المبتدئ القابلي وهو العدم ﴿الله نور السماوات والأرض﴾(١)، وأين النور والظلمة العقليين من النور والظلمة الحسيين.

ومن الأغلاط اللتي من باب إيهام الإنعكاس ماوقع للثنوية القائلين بيزدان واهرمن، فجعلوا للشر مبداء وجودياً كما للخير، فجعلوا الشر ضداً للخير مع أنه عدم للملكة، والعدم لايحتاج الى علة

(١) النور ٢٥.

فاعلية موجودة بل يكفيه عدم علة الملكة، فجعلوا المقابل ضداً بناء على أن الضد مقابل، أو أن غلطهم من حيث أخذ مابالعرض مكان ما بالذات، ان أصابوا في جعل الشر عدماً للملكة لكن غلطوا في مقابلة الفاعل الوجودي بالذات له لاستدعاء عدم الملكة محلاً موجوداً اذ ليس عدماً صرفاً، فهو وإن لم يحتج الى علة بالذات لكنه يحتاج اليها بالعرض لاحتياج محله اليها، أوأخذ مابالعرض مكان مابالذات من جهة جعل الأمور الوجودية المصاحبة للعدم شراً، وبالجملة قالوا: أن فاعل الخير وهو يزدان لايفعل الشرور ولابد للشر من فاعل موجود وهو اهرمن، وقد علمت أن الشر ليس ضداً للخير، لأن الضدين وجوديان والشر عدمي يقابل الخير تقابل العدم والملكة كما مر، فلا يحتاج الى علة وجودية ومبدء موجود، والحكماء ادعوا البداهة في الحكم بأن الوجود خير بالذات وأن الشر عدم، وينعكسان عكس النقيض الى أن كل ماليس بخير بالذات ليس بوجود وكلما ليس بعدم ليس ليس بشر، وأن الحكم البديهي غير محتاج الى البرهان وإن ذكر له شيئ فهو منبه، ولذا قنع الأكثر بذكر الأمثلة مثل: أن القتل شر عظيم، وليس قدرة القاتل شراً ولاكون سيفه قاطعاً ولاحديداً أولاكون عضو المقتول قابلاً للقطع ولاغير ذلك، فبقي ان الشر إزهاق روح المقتول وهو عدم التعلق، وكذلك قدرة السارق وإدراكه وجرأته وحركته ليس شراً، إنما الشر عدم الإنتظام فالشر، اما عدم وجود واما عدم كمال وجود، كعدم الممتزج أوعدم إعتدال مزاجه، وليس شرا في عالم العقول ولافي عالم السماء، ويوجد طفيفاً في عالم العناصر.

ومن الأغلاط من وضع ماليس بعلة علة مايسمى دليل التمانع، وهو أنه لو وجد الٰهان وأراد أحدهما حركة الفلك في زمان والآخر

سكونه في ذلك الزمان، فاما أن لايحصل شيئ منهما أويحصل أحدهما دون الآخر أوكلاهما، والأقسام كلها باطلة لاستلزام خلو الأول عن الحركة والسكون بل عجز الالٰهين لعدم حصول مرادهما، والثاني عجز أحدهما، والثالث إجتماع الضدين أو النقيضين، فالاله واحد، وكيفية المغالطة هنا هو أن المحال لزم من فرض الٰهين مع إختلاف ارادتهما ولايلزم من استحالة الآلٰهين بهذه الصفة استحالة الٰهين مطلقاً الذي هو المطلوب، فهذا يلزم منه الخلاء، ومثله قولنا كلما كانت الأربعة موجودة كانت الثلاثة موجودة، وكلما كانت الثلاثة موجودة فهي فرد، فينتج كلما كانت الأربعة موجودة فهي فرد، وهذا غير النتيجة الحقيقية اذ هي كلما كانت الأربعة موجودة فالثلاثة فرد، لأن الضمير في الكبرى راجع للثلاثة، ومثله قولنا الفلك المحدد للجهات جسم لاجهة وراءه، اذ لاخلاء ولاملاء هناك وكل جسم لاجهة ورائه لاينخرق فالفلك لاينخرق، فان موضوع الصغرى وهو الفلك المحدد للجهات ليس موضوع النتيجة بل موضوعها الفلك مطلقاً، ومثله قولنا زيد كامل النظر في العلوم البرهانية وكل كامل النظر في العلوم البرهانية حكيم فزيد هو الحكيم، فإن المنكر غير المعروف والمسند المعرف باللام يفيد القصر في المسند اليه، فهذا باعتبار القياس وضع ماليس بعلة علة.

ومن الأغلاط اللتي من باب أخذ ما بالعرض مكان مابالذات ـ وهو كثير الوقوع ـ ماوقع لكثير من الفلاسفة القائلين بقدم العالم، وذلك لاشتباه قدم الفيض بقدم المستفيض، وقدم الرحمة والعلم بقدم المرحوم والمعلوم، وقدم الفضل والاحسان بقدم المتفضل عليه والمحسن اليه، وعدم افول نور الحقيقة بعدم افول المستنير، وعدم نفاد كلمات الله

بعدم انقطاع المخاطب بها، وكذا في القدرة والمقدور والمشيئة والمشاء والجود والمجتدي الى غير ذلك من الأسماء الحسنى، فجعلواهذه الصفات اليه تعالى نسبة اضافية وغلطوا في ذلك، فان هذا انما يستدعي حدوث هذه الصفات الفعلية في معروضاتها وهو غير مناف لكون الله تعالى كذلك كما وصف بها لذاته ومن شانه وإن لم توجد متعلقاتها، ولاريب ان كون المرحوم مرحوماً والمشاء مشاء حادث متأخر عن وجود الراحم والمشيئ والا لزم الدور، على ان المراد بالعالم ما سوى الله تعالى من الماهيات الإمكانية في السلسلة الطولية النزولية والسلسلة الطولية الصعودية وفي السلسلة العرضية الزمانية، والمراد بالمستفيض والمستنير والمشيئ هو نفس وجودها، والمراد بالفيض المقدس والرحمة والفضل والإحسان ونظائرها المذكورة ليس المعاني المصدرية والمفاهيم الإضافية، بل المراد بها الوجود المنبسط في كل تبجسه، كالماء السائل في الأودية بقدرها، وهو طرد العدم عن كل ماهية، وهو النور الحقيقي الذي تنور به ماهيات سماوات الأرواح وأراضي الأشباح، وهو المشيئة اللتي ورد في الحديث عن علي عليه السلام: (أن الله تعالى خلق الأشياء بالمشيئة)، والمشيئة بنفسها وهو الأمر التكويني الذي هو كلمة كن المشار اليها بقوله عليه السلام: (انما يقول لما أراد كونه كن فيكون، لابصوت يقرع ولا بنداء يسمع) ، وإنما كلامه سبحانه فعله وكذلك إرادته ومشيئته وتقديره وامضائه وحتمه سبحانه وتعالى.

ومن الاغلاط ماوقع للمنكرين للعلم الحضوري لله تعالي لزعمهم انه يستلزم التغير والتغاير في علمه تعالى، فإن المحققين من الحكماء قالوا أن الوجود بِشراشِره علمه تعالى، والعلم الحصولي أي الصور المرتسمة في الذات باطل عندهم، فقالوا أن صفحات نفس الأمر

وصحائف الأعيان بالنسبة الى الحق تعالى كصفحات الأذهان بالنسبة الينا في ان مافيها بذواتها ووجوداتها لابصورها علومنا، فكما لا موجود في عوالمنا الحسية والخيالية والوهمية والعقلية ولامكتوب في صفحات أذهاننا الا وهو علم لنا، كذلك لا موجود في عالم من العوالم ولانقش في صحيفة من صحائف الأعيان ونفس الأمر الا وهو علم الله تعالى، ولاتغير ولاتغاير فيها بماهي علم الله، كما ليسا فيها بما هي وجه الله تعالى وقدرته وعلمه ومشيئته ونوريته، وجميعها واحدة مصداقاً ومتغايرة مفهوماً، وهي سابقة بما هي هي عليها بما هي معلومة ومقدورة ومشيئة ومستنيرة سبق الوجود على الماهية وسبق وجه الله النوراني على وجه النفس الظلماني، فالتغير والتغاير في العلم والوجه النوراني من باب اشتباه ما بالعرض بما بالذات وسراية حكم الماهية الى الوجود والمظهر الى الظاهر واللازم الغير المتأخر في الوجود الى الملزوم والمجلي الى التجلي الصفاتية، هذا في العلم الفعلي الذي مع الإيجاد وفي الوحدة في الكثرة ﴿ فاينما تولوا فثم وجه الله﴾ (١).

وأما العلم العنائي الذي قبل الايجاد في مقام الكثرة في الوحدة فهو بانطواء كل الوجود في وجوده إذ هو كل الوجود وكله الوجود وكل الماهيات لوازم اسمائه وصفاته، كما ان مفاهيم اسمائه وصفاته لوازم ذاته لزوماً غير متأخر في الموضعين ،وفي هذا العلم الحضوري العنائي المتقدم على الإطلاق لاتغاير في الوجود ولاتكاثر الا في المفهوم، وهي الوحدة المربوط اليها والمنوط بها تلك الوحدة .

ومن الاغلاط في هذا النوع ماوقع للناظرين في كلمات المتالهين الحاكمين بأن الممكنات امور اعتبارية وان العلم اعتباري، فهؤلاء

(١) البقرة ١١٥ .

المتألهون أرادوا بالممكن شيئية ماهيته ومرتبة داتها الامكانية اللتي ليست من حيث هي الاهي، وليس لها في تلك المرتبة وجود فضلاً عن توابع الوجود، وكذا ارادوا بالعالم ماسوى الله تعالى وماسواه من الماهيات الامكانية اللتي علمت حالها باعتبار ذاتها، فهؤلاء الناظرون غلطوا وعدّوا هذه الاحكام الذاتية الى نفس الوجود فحكموا بان السماء الموجود والارض الموجودة ومابينهما وماتعلق بهما ومامعهما من المجردات كلها بما هي موجودات اعتبارية، ولم يعلموا ان حيثية الوجود الحقيقي كاشفة عن الوجوب وانها آبية عن العدم، وان الوجود المنبسط من صقع الحق الحقيقي، والماهيات الامكانية باطلة، وان حيثية اضافة الوجودات المقيدة اليها هالكة فانية، وما حكم به الموحدون ايضاً ان الكثرة اعتبارية ارادوا به كثرة الماهيات وان شيئية الماهية متكثرة بالذات وشيئية الوجود تتكثر بها بالعرض، لا ان مراتب الوجود وشئونه الذاتية اعتبارية فان وحدة حقيقة الوجود حقه حقيقية لاوحدة عددية، كمراتب الانسان بالفعل ولطائفة المتفننة واطواره المتخالفة مع وحدته الحقة الظلية، فتراه بحسب صورته الجسمانية الجرمانية اطواراً من المعدنية والنباتية والحيوانية، كذلك ايضاً له أطوار بحسب صورته المعنوية الروحانية من العقل الهيولاني والعقل بالملكة والعقل بالفعل والعقل المستفاد من الفناء في العقل الفعال المعبر عنه بلسان المتألهين اللطيفة السرية، والفناء في الواحدية محواً وطمساً المعبر عنه عندهم باللطيفة الخفوية، والفناء في الأحدية مَحْقَاً المعبر عنه باللطيفة الأخفوية، فترى الانسان في بدء الأمر نطفة قذرة ثم يحصل له الترقي بترتيب الأشرف فالأشرف الى أعلى مراتبه في الشرافة بمقتضى الحركة الجوهرية، وبوحدته جامع لجميع تلك الكثرات بحيث لاتثلم وحدته الظلية بل

هي تؤكدها .

ومن الأغلاط اللتي من باب سوء اعتبار الحمل ما وقع لبعض المتكلمين في نسبة القول بالإيجاب الى الفلاسفة الإلآهيين في صانعية الواجب الوجود بالذات الذي هو واجب الوجود من جميع الجهات، فأخذ غير المختار المنقطع الفيض غير مختار مطلقاً أوغيرالمختار باختيار زائد او باختيار غير وجوبي غير مختار مطلقاً او غيرالقادر المصاحب للإمكان والقوة غير قادر مطلقاً، فالإلآهيون متفقون على أنه قادر مختار باختيار دائم واجب عين ذاته الاقدس وأن فيضه الاقدس دائم غير منقطع، وأن المختار من كان فعله مسبوقاً بالمبادئ الاربعة الحياة والعلم والمشيئة والقدرة، فكون الفعل مسبوقاً بهذه معيار الإختيار، وأما دوام الفعل ووجوبه فلا يصادمه، والوجوب بالإختيار لاينافي الاختيار، ولو فرضنا ان الانسان الذي يعلم بالوجدان انه يفعل بالاختيار فعله الموقت كان فاعلاً دائماً لم يقدح في كونه اختيارياً، نعم ان الله تعالي فاعل بالعناية لافاعل بالقصد والداعي الزائد، فإن الفاعل بالداعي الزائد مجبور لذلك الداعي ومقهور له ويضطره الداعي الزائد الى الفعل، بخلاف المختار باختيار هو عين ذاته فانه المختار المحض، وكلما اعتبر في الاختيار من الحياة والعلم والارادة والقدرة متحققة فيه تعالى بنحو أتم، والارادة في كل مورد صفة موجبة للفعل عند أكثر المتكلمين فكيف في الارادة اللتي هي عين ذات المريد المنطوية في ارادة ذاته لذاته، وقدرته وجوبية في كون الفاعل إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل لكنه تعالى شاء ففعل، وصدق الشرطية لايستلزم تحقق المقدم ولايصادم وجوبه وامتناعه، بل تتألف من واجبين وممكنين وممتنعين ونحو ذلك، فمشيئته أحدية التعلق وقدرته وجوبية، لأن واجب الوجود بالذات

واجب الوجود من جميع الجهات وليس فيه جهة امكانية، وتفسير القدرة بصحة الصدور واللاصدور انما يناسب قدرة الحيوان، لأن الصحة امكان، وهو وجوب كله وفعليته كله .

ومن الاغاليط كل قياس ناقص الشرائط ومختلها كما أشرنا اليه، فمثاله لوقلنا: كل انسان حيوان وكل بقر حيوان فهما صادقتان فينتج من الشكل الثاني كل انسان بقر فاذاً يلزم صدق النتيجة، ولعلنا نترقى على دعوى صدق الإستدلال على صحتها بأمور :

الأول: أن نأخذ هذه النتيجة صغرى ونضم اليها كبرى أصل القياس كبرى، فنقول كل انسان بقر وكل بقر حيوان فينتج من الشكل الأول عين صغرى القياس وهي كل انسان حيوان، فنعود نضمها الى أصل القياس كما كان أولاً كل انسان حيوان وكل بقر حيوان فأنتج كل انسان بقر، اونجعل هذه النتيجة كبرى وكبرى القياس صغرى ونقول: كل بقر حيوان وكل انسان بقر، فأنتج من الشكل الرابع: كل حيوان انسان، ثم نجعل هذه النتيجة كبرى وكبرى القياس صغرى ونقول: كل بقر حيوان وكل حيوان انسان فينتج من الشكل الأول: كل بقر انسان، وهي مساوية للنتيجة الأولى كل انسان بقر، مع أنها تنعكس بعض الانسان بقر .

الثاني: أن نأخذ هذه النتيجة ونضمها الى صغرى القياس فنجعل النتيجة كبرى فنقول: كل انسان حيوان وكل انسان بقر فينتج من الشكل الثالث: كل حيوان بقر ثم نضم هذه النتيجة كبرى الى صغرى القياس صغرى ايضاً ونقول كل انسان حيوان وكل حيوان بقر، فأنتج من الشكل الأول عين النتيجة الأولى وهي كل انسان بقر، ونجعل النتيجة صغرى وصغرى القياس كبرى ونقول: كل انسان بقر وكل

انسان حيوان، فينتج من الشكل الثالث: كل بقر حيوان ثم نجعلها كبرى ونقول كل انسان حيوان أوكل بقر حيوان، فينتج من الشكل الثاني: كل انسان بقر، وهي عين النتيجة المنكورة.

الأمر الثالث: أن نقول لولم يصدق كل انسان بقر لصدق نقيضه وهو لاشيئ من الانسان ببقر، فنضمه الى النتيجة المنكورة ونقول: كل انسان بقر ولاشيئ من الانسان ببقر فينتج من الشكل الثاني: لاشيئ من الانسان بانسان وهو محال، أونضمه الى الصغرى ونقول كل انسان حيوان ولاشيئ من الانسان ببقر، فينتج من الشكل الثالث: لاشيئ من الحيوان ببقر، هذا خلف، أونضمه الى كبرى القياس ونقول: لاشيئ من الانسان ببقر وكل بقر حيوان فينتج من الشكل الأول: لاشيئ من الانسان بحيوان، هذا خلف.

وبالجملة فإنك اذا اطلعت على مقالتنا هذه وجدتها مغالطات متداخلة، ولاأظنك بعدها الا أنك أرسطاطاليس سفسطة، أوأفلاطون مغالطة، وفي هذه النهاية كفاية، وقد اغنيتَ مطالعكَ أيها المختصر عن كثير من المطولات وأرحتَ فكره عن كثير من التأملات، وكفيتَ استاذه تحليل المشكلات لما تعهدت فيه من ايضاحه وبيانه، ولقد فعلت حتى استحييت من استهجانه وعانيت ذلك طلباً للأجر وخدمة للعلم وبذلاً للمستأهلين، فان وافقه شيئ من هذه الغايات وسعد طالعه في جهة من هذه الجهات فنعما هي، والا فقد بذلتُ جهدي وتصدقتُ بوسعي وبذلُ الميسور غاية عذري وعند الله أحتسب عنائي فيه، وقد فرغ منه مؤلفه الجاني ابراهيم بن ناصر المبارك البحراني باليوم السادس من جمادى الأولى سنة هجرية والحمد لله رب العالمين.

****

الفهرس

افتتاحية الكتاب	٣	سور القضية الشرطية	٦٠
المقدمة	٤	كيفية القضية الشرطية	٦١
تعريف العلم	٤	التناقض	٦٣
التصور والتصديق	٤	العكس المستوي	٧١
تعريف المنطق وفائدتهو	٦	عكس النقيض	٨٢
موضوعه	٦	**الباب الثاني ـ في الحجة**	
موضوع العلم ومسائله	٧	الاستقراء	٨٧
المسائل	٧	التمثيل	٨٧
المبادئ	٩	القياس	٩٠
الباب الاول ـ في الالفاظ		القياس الاقتراني الجملي	٩٣
الحقيقه والمجاز	١٣	القياس الاقتراني الشرطي	١٢٠
مفاهيم الالفاظ	٢١	القياس الاستثنائي	١٢٢
النسب الاربع	٢٢	قياس الخلف	١٢٥
الكليات الخمس	٢٦	ماده القياس	١٢٧
الجنس والنوع	٢٦	اقسام القياس	١٢٧
الفصل	٣٠	البرهان	١٢٧
الخاصة والعرض العام	٣٢	اقسام البديهات	١٢٩
بيان مفهوم الكلي	٣٥	الجدلي	١٣٤
التعريف	٣٨	الخطابي	١٣٤
الباب الثاني ـ في مبادئ التصديقات		الشعري	١٣٤
بيان القضية	٤١	السفسطي	١٣٥
تقسيم القضية	٤٣	المشبهات	١٣٦
كيفيه القضية	٤٧	الرؤوس الثمانية	١٣٧
القضايا المركبة	٥١	**خاتمة**	
القضية الشرطية	٥٧	في المغالطة	١٤٩